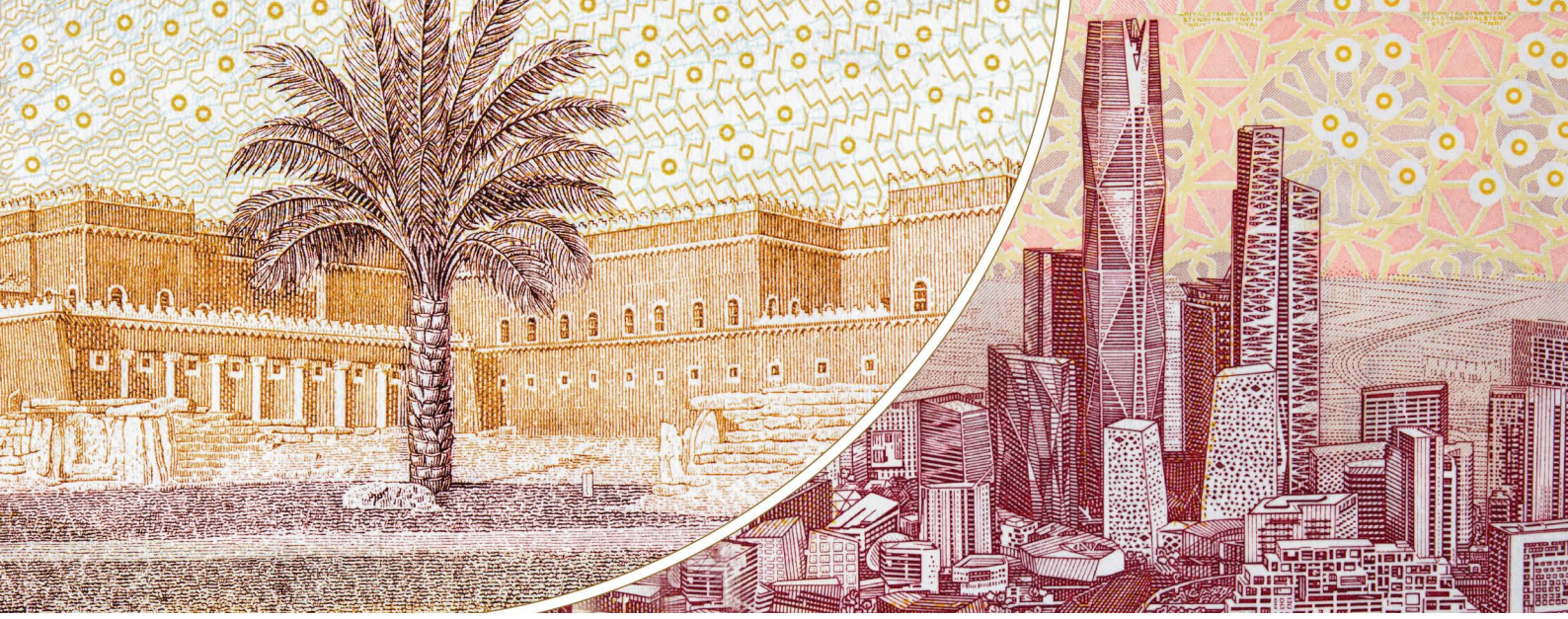

التقرير السنوي

55 الخامس والخمسون

1440هـ - 2019م

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

مؤسسة النقد العربي السعودي

التقرير السنوي
الخامس والخمسون
1440هـ (2019م)

أعضاء مجلس إدارة

مؤسسة النقد العربي السعودي

1- المحافظ الدكتور/ أحمد بن عبد الكريم الخليفي
الرئيس

2- نائب المحافظ
نائب الرئيس

3- الأستاذ/ حمد بن سعود السياري

4- الأستاذ/ عبد العزيز بن محمد العذل

5- الأستاذ/ خالد بن أحمد الجفالي

أحمد بن عبد الكريم الخليفي

المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

رمضان 1440هـ
مايـــو 2019م

يسعدني باسم مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي تقديم التقرير السنوي الخامس والخمسين للمؤسسة الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي 1440/1439هـ (2018م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازاً عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحاً وافياً للمهام التي تقوم بها المؤسسة مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للمؤسسة للعام المالي المنتهي في 30 يونية 2018م. ويعتمد بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المنوطة بالمؤسسة.

للمراسلات والاستفسارات

بريدياً:
مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
فاكس: 4662439 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما تنشره مؤسسة النقد العربي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي تشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع المؤسسة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للمؤسسة وفروعها

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

01	الاقتصاد العالمي	7
02	الاقتصاد السعودي	27
03	الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	47
04	التطورات النقدية	61
05	القطاع المصرفي	71
06	التأمين والتمويل	89
07	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	103
08	السوق المالية	111
09	القطاع الخارجي	127
10	المالية العامة	145
11	الحسابات القومية والتنمية القطاعية	153
12	مؤسسة النقد العربي السعودي: منجزات وتطلعات	163
13	القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي	193

01 الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي

الوضع الاقتصادي العالمي

حقق الاقتصاد العالمي في عام 2018م تراجعاً طفيفاً في وتيرة النمو لتصل إلى 3.6 في المئة مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.8 في المئة في العام السابق. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2019م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع استمرار التراجع في معدلات نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ 3.3 في المئة في عام 2019م.

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام 2018م تباطؤاً في معدل النمو ليصل إلى 2.2 في المئة، مقابل 2.4 في المئة في العام السابق، وذلك على الرغم من زيادة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.9 في المئة مقابل نمو نسبته 2.2 في المئة في العام السابق. إلا أن التراجع في معدلات النمو التي شهدتها مناطق أخرى أدى إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، فقد تراجعت معدلات النمو في دول منطقة اليورو لتبلغ 1.8 في المئة، مقابل 2.4 في المئة في العام السابق، حيث سجلت كلٍ من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا تراجعاً في معدلات النمو لتبلغ 1.5 و1.5 و0.9 في المئة مقابل 2.5 و2.2 و1.6 في المئة في العام السابق على التوالي. وكذلك تراجع معدل النمو في المملكة المتحدة من 1.8 في المئة في عام 2017م إلى 1.4 في المئة في عام 2018م. وفي اليابان، سجل الاقتصاد أيضًا تراجعًا في معدل النمو ليبلغ 0.8 في المئة مقابل 1.9 في المئة في العام السابق. وتباطأ معدل النمو في دول الاقتصادات الناشئة والنامية من 4.8 في المئة في عام 2017م إلى 4.5 في المئة في عام 2018م. فقد سجل معدل النمو في الصين تراجعاً ليصل إلى 6.6 في المئة مقابل 6.8 في المئة في العام السابق. كما تراجع معدل النمو بشكل طفيف في الهند ليصل إلى 7.1 في المئة مقابل 7.2 في المئة في العام السابق. وتراجع معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 1.8 في المئة في عام 2017م إلى 1.4 في المئة في عام 2018م. كما سجلت دول أوروبا الناشئة والنامية انخفاضاً في معدل النمو ليبلغ 3.6 في المئة في عام 2018م، مقابل 6.0 في المئة في العام السابق. وحققت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تراجعاً في معدل النمو ليبلغ 1.0 في المئة في عام 2018م مقابل 1.2 في المئة في العام السابق. وفي دول آسيا الناشئة والنامية، تراجع معدل النمو إلى 6.4 في المئة في عام 2018م، مقارنة بنسبة 6.6 في المئة في العام السابق.

وحسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2019م، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3 في المئة في عام 2019م مقارنة بما نسبته 3.6 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات الدول المتقدمة في عام 2019م معدل نمو أقل من العام السابق ليبلغ 1.8 في المئة. كما يتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.3 في المئة، وأن يتراجع معدل النمو في منطقة اليورو ليصل إلى 1.3 في المئة، ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو دول الاقتصادات الناشئة والنامية تباطؤاً ليبلغ 4.4 في المئة في عام 2019م، حيث يتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين ليصل إلى 6.3 في المئة في عام 2019م (جدول 1-1). ويوضح الرسم البياني 1-1 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام 2012م إلى عام 2019م.

التضخم

ارتفع معدل التضخم في مجموعة دول الاقتصادات المتقدمة ليسجل 2.0 في المئة في عام 2018م، مقارنة بنسبة 1.7 في المئة في العام السابق، حيث ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 2.1 في المئة في عام 2017م إلى 2.4 في المئة في عام 2018م، كما ارتفع المعدل في منطقة اليورو من 1.5 في المئة في عام 2017م إلى 1.8 في عام 2018م. وارتفع معدل التضخم في دول الاقتصادات

الناشئة والنامية من 4.3 في المئة في عام 2017م إلى 4.8 في المئة في عام 2018م. كذلك ارتفع المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليبلغ 11.4 في المئة في عام 2018م مقارنة بنسبة 6.7 في العام السابق (جدول 1-2). ويوضح الرسم البياني 1-2 نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعة من الدول خلال الفترة من عام 2017م إلى عام 2019م.

جدول رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	توقعات 2019
العالم	**3.5**	**3.5**	**3.6**	**3.4**	**3.4**	**3.8**	**3.6**	**3.3**
الاقتصادات المتقدمة	**1.2**	**1.4**	**2.1**	**2.3**	**1.7**	**2.4**	**2.2**	**1.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.2	1.8	2.5	2.9	1.6	2.2	2.9	2.3
منطقة اليورو	-0.9	-0.2	1.4	2.1	2.0	2.4	1.8	1.3
ألمانيا	0.7	0.6	2.2	1.5	2.2	2.5	1.5	0.8
فرنسا	0.3	0.6	1.0	1.1	1.2	2.2	1.5	1.3
إيطاليا	-2.8	-1.7	0.1	0.9	1.1	1.6	0.9	0.1
اليابان	1.5	2.0	0.4	1.2	0.6	1.9	0.8	1.0
المملكة المتحدة	1.4	2.0	2.9	2.3	1.8	1.8	1.4	1.2
كندا	1.8	2.3	2.9	0.7	1.1	3.0	1.8	1.5
الاقتصادات الناشئة والنامية	**5.4**	**5.1**	**4.7**	**4.3**	**4.6**	**4.8**	**4.5**	**4.4**
أفريقيا جنوب الصحراء	4.7	5.2	5.1	3.4	1.4	2.9	3.0	3.5
دول آسيا الناشئة والنامية	7.0	6.9	6.8	6.8	6.7	6.6	6.4	6.3
الصين	7.9	7.8	7.3	6.9	6.7	6.8	6.6	6.3
الهند	5.5	6.4	7.4	8.0	8.2	7.2	7.1	7.3
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.9	2.4	2.7	2.4	5.3	1.8	1.4	1.3
دول أوروبا الناشئة والنامية	2.6	4.9	3.9	4.8	3.3	6.0	3.6	0.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.9	2.9	1.3	0.3	-0.6	1.2	1.0	1.4
البرازيل	1.9	3.0	0.5	-3.5	-3.3	1.1	1.1	2.1
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	3.6	2.5	1.0	-1.9	0.8	2.4	2.8	2.2
روسيا	3.7	1.8	0.7	-2.5	0.3	1.6	2.3	1.6

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2019م.

رسم بياني رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

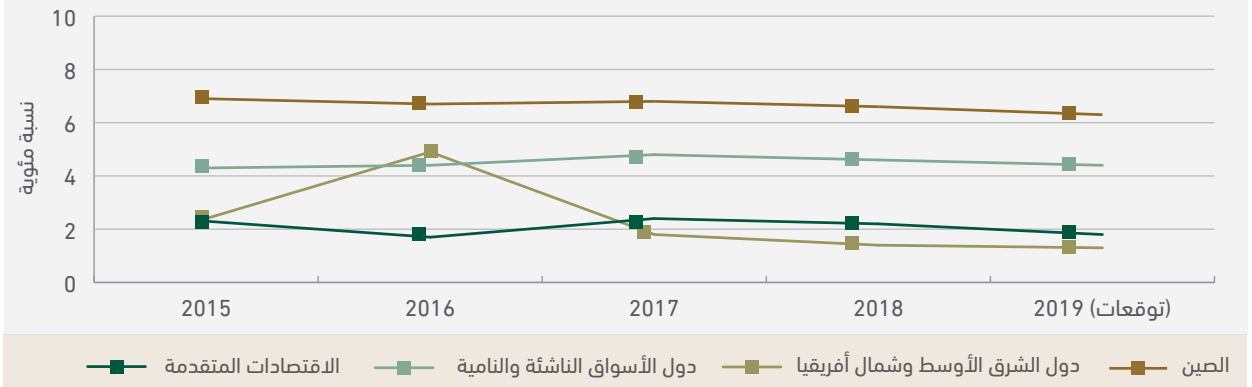

البطالة

سجلت البطالة في مجموعة دول الاقتصادات المتقدمة في أوروبا تراجعًا نسبته 7.1 في المئة في عام 2018م، مقارنة بمعدل 7.9 في المئة في عام 2017م، حيث انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 4.4 في المئة في عام 2017م إلى 3.9 في المئة في عام 2018م. وكذلك انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى 8.2 في المئة في عام 2018م مقارنة بمعدل 9.1 في المئة في عام 2017م.

وسجلت معدلات البطالة تراجعاً في كلٍّ من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا لتصل إلى 3.4 و9.1 و10.6 في المئة على التوالي في عام 2018م، وتراجع معدل البطالة في المملكة المتحدة إلى 4.1 في المئة. وشهد معدل البطالة في اليابان انخفاضاً ليبلغ 2.4 في المئة في عام 2018م (جدول 1-3). ويوضح الرسم البياني 1-3 معدلات البطالة في مجموعة من الدول المختارة خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2019م.

المالية العامة

ارتفع عجز الميزانية العامة في الاقتصادات المتقدمة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.8 في المئة في عام 2017م إلى 2.9 في المئة في عام 2018م، حيث ارتفع العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من 3.8 في المئة في عام 2017م إلى 4.3 في المئة في عام 2018م، واستقر العجز في اليابان عند 3.2 في

جدول رقم 1-2: التضخم وأسعار الفائدة

(نسبة مئوية)

	2017	2018	توقعات 2019
التضخم العالمي			
الاقتصادات المتقدمة	**1.7**	**2.0**	**1.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	2.4	2.0
منطقة اليورو	1.5	1.8	1.3
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.3	4.8	4.9
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.7	11.4	10.0
العائد السائد بين المصارف في لندن (١)			
ودائع الدولار الأمريكي	1.5	2.5	3.2
ودائع الين الياباني	0.0	0.0	0.0
ودائع اليورو	-0.3	-0.3	-0.3

(١) معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2019م.

رسم بياني رقم 1-2: نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة

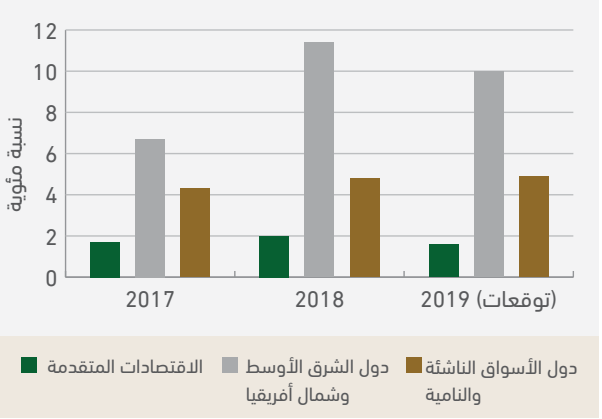

جدول رقم 1-3: الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة

(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

	2016	2017	2018	توقعات 2019
الاقتصادات المتقدمة	**6.2**	**7.9**	**7.1**	**7.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	4.9	4.4	3.9	3.8
منطقة اليورو	10.0	9.1	8.2	8.0
ألمانيا	4.2	3.8	3.4	3.4
فرنسا	10.0	9.4	9.1	8.8
إيطاليا	11.7	11.3	10.6	10.7
اليابان	3.1	2.9	2.4	2.4
المملكة المتحدة	4.9	4.4	4.1	4.2
كندا	7.0	6.3	5.8	5.9

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2019م.

رسم بياني رقم 1-3: معدلات البطالة

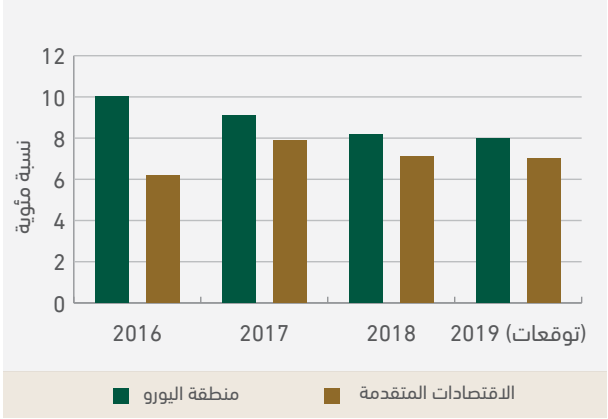

المئة في عام 2018م. بينما انخفض العجز في منطقة اليورو من 1.0 في المئة إلى 0.6 في المئة في عام 2018م، حيث انخفض العجز في فرنسا من 2.7 في المئة إلى 2.6 في المئة، وسجلت ألمانيا فائضاً نسبته 1.7 في المئة في عام 2018م، مقابل فائض نسبته 1.0 في المئة من الناتج المحلي في عام 2017م. وانخفض العجز في المملكة المتحدة من 1.8 إلى 1.4 في المئة (جدول 1-4).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

بلغ معدل العائد السائد على الودائع بالدولار الأمريكي بين المصارف في لندن (فترة ستة أشهر) حوالي 2.5 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يرتفع ليسجل 3.2 في المئة في عام 2019م. واستقر المعدل على الودائع بالين الياباني لنفس الفترة عند صفر في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يبقى عند نفس المعدل في عام 2019م، واستقر معدل العائد على الودائع باليورو (فترة ثلاثة أشهر) في نهاية عام 2018م عند نفس مستوياته السالبة البالغة نسبتها 0.3 في المئة، ومن المتوقع استقرار هذا المعدل في عام 2019م (جدول 1-2).

أسعار الصرف

سجل الدولار الأمريكي معدلات صرف مرتفعة مقابل معظم العملات الرئيسة في نهاية عام 2018م، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي بشكل عام ورفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة. وجاء في مقدمة العملات التي انخفض سعر صرفها مقابل الدولار الكرون النرويجي بنسبة 5.73 في المئة نهاية عام 2018، يليه الدولار الكندي بنسبة 5.26 في المئة، ثم البيزو المكسيكي بنسبة 4.82 في المئة. وجاء في مقدمة العملات التي ارتفع سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي الريال البرازيلي بنسبة 4.51 في المئة، يليه الين الياباني بنسبة 3.68 في المئة، ثم الدولار النيوزيلاندي بنسبة 1.41 في المئة.

الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

سجل مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية انخفاضاً في عام 2018م نسبته 11.83 في المئة، حيث أغلق المؤشر عند 24,999.67 نقطة خلال عام 2018م. وشهد مؤشر نيكاي (Nikkei) للأسهم اليابانية انخفاضاً نسبته 17.02 في المئة خلال نفس الفترة وأغلق المؤشر عند 20,773.49 نقطة، ويعود هذا الأداء الضعيف إلى عدة

جدول رقم 1-4: الاتجاهات في الميزانيات العامة*

(نسبة مئوية)

				توقعات
	2016	2017	2018	2019
الاقتصادات المتقدمة	-3.1	-2.8	-2.9	-3.2
الولايات المتحدة الأمريكية	-3.9	-3.8	-4.3	-4.6
منطقة اليورو	-1.6	-1.0	-0.6	-1.0
ألمانيا	0.9	1.0	1.7	1.1
فرنسا	-3.4	-2.7	-2.6	-3.3
إيطاليا	-2.5	-2.4	-2.1	-2.7
اليابان	-3.7	-3.2	-3.2	-2.8
المملكة المتحدة	-2.9	-1.8	-1.4	-1.3
كندا	-0.4	-0.3	-0.4	-0.6

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2019م.

عوامل أهمها التوتر حيال الأوضاع التجارية في البلدان المتقدمة.

كذلك انخفض مؤشر مورغن ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) في عام 2018م بنسبة 12.47 في المئة، حيث أغلق المؤشر عند 1,080.08 نقطة في عام 2018م وذلك في ظل تفاقم الاحتجاجات في فرنسا بسبب ارتفاع الضرائب على الوقود. في حين سجل مؤشر فوتسي البريطاني (FTSE-100) انخفاضاً نسبته 10.41 في المئة ليبلغ 6,968.85 نقطة في عام 2018م، ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها القلق من تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

أسواق السندات

انخفض العائد على السندات الحكومية الأمريكية لجميع فترات الاستحقاق في نهاية عام 2018م. وبلغ العائد على سندات استحقاق لفترة خمس سنوات ما نسبته 2.51 في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق لفترة سنتين إلى 2.49 في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق لفترة سبع سنوات ليصل إلى 2.59 في المئة، وكذا انخفض العائد على سندات استحقاق لفترة عشر سنوات ليصل إلى 2.67 في المئة. وتُعزى هذه الانخفاضات في العوائد على السندات المتوسطة وطويلة الأجل إلى تصريحات الاحتياطي الفيدرالي بإعادة النظر في سياسته النقدية.

وفي اليابان، انخفض العائد على جميع فترات الاستحقاق للسندات الحكومية في نهاية عام 2018م باستثناء سندات استحقاق لفترة 3 أشهر. فقد انخفض العائد على سندات استحقاق لفترة 30 سنة ليصل إلى 0.72 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق لفترة 20 سنة إلى 0.49 في المئة، ثم العائد على سندات استحقاق لفترة 10سنوات ليصل إلى 0.003 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق لفترة سنتين ليصل إلى 0.14 في المئة. في المقابل ارتفع العائد على سندات استحقاق لفترة 3 أشهر لتصل إلى نسبة 0.089 في المئة. ويُعزى هذا الاستقرار النسبي في العائد إلى قرار بنك اليابان الإبقاء على برنامج التيسير الكمي والنوعي بنفس الوتيرة والحفاظ على سعر الفائدة دون تغيير.

وانخفضت جميع عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو لجميع فترات الاستحقاق نهاية عام 2018م، حيث تصدر انخفاض العائد على سندات استحقاق لفترة 10 سنوات ليصل إلى 0.24 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق لفترة 5 سنوات ليصل إلى 0.312- في المئة، ثم العائد على سندات استحقاق لفترة 15 سنة ليصل إلى 0.52 في المئة. ويعود انخفاض العائد على السندات الحكومية في الربع الرابع من عام 2018م إلى الاحتجاجات القائمة في فرنسا وتراجع ثقة الشركات في الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو. إلى جانب ذلك، تم الانتهاء من برنامج التيسير الكمي الأوروبي في نهاية عام 2018م، وسيعمل البنك المركزي الأوروبي على الحفاظ على البرنامج ويعيد استثمار السندات المستحقة في الوقت الحالي.

وفي المملكة المتحدة، سجلت السندات الحكومية انخفاضاً في العوائد على جميع الاستحقاقات في نهاية عام 2018م، حيث تصدر الانخفاض العائد على سندات استحقاق لفترة 10 سنوات ليصل إلى 1.28 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق لفترة 5 سنوات ليصل إلى 0.90 في المئة، ثم العائد على سندات استحقاق لفترة 12 سنة ليصل إلى 1.39 في المئة. وانخفض العائد على السندات الحكومية لفترة استحقاق سنتين إلى 0.75 في المئة. ويعود انخفاض العائد على جميع السندات الحكومية إلى إبقاء البنك المركزي البريطاني على سياسته النقدية دون تغيير لمواجهة التخوف والصعوبات المتوقعة المصاحبة لعملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

أ-التجارة الدولية

انخفض معدل النمو في حجم التجارة العالمية من 5.4 في المئة في عام 2017م ليصل إلى 3.8 في المئة

في عام 2018م، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه في عام 2019م ليصل إلى 3.3 في المئة. وبالنسبة لحجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت الاقتصادات المتقدمة نموّاً نسبته 3.1 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن ينخفض النمو ليصل إلى 2.7 في المئة في عام 2019م. وسجلت صادرات دول الاقتصادات الناشئة والنامية معدل نمو نسبته 4.3 في المئة في عام 2018م، في حين يتوقع انخفاض نموها إلى 4.0 في المئة في عام 2019م.

أما بالنسبة لحجم الواردات، فقد سجلت الواردات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً في النمو لتبلغ نسبته 3.3 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن ينخفض النمو في عام 2019م إلى 3.0 في المئة. وكذا تراجع معدل النمو في الواردات في دول الاقتصادات الناشئة والنامية ليبلغ 5.6 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن ينخفض ليبلغ 4.6 في المئة في عام 2019م (جدول 1-5).

ب-الحساب الجاري

سجل معدل فائض الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاقتصادات المتقدمة تراجعاً إلى 0.7 في المئة في عام 2018م مقابل 0.9 في المئة في عام 2017م، ويتوقع أن ينخفض في عام 2019م ليصل إلى 0.6 في المئة. واستقر معدل العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عند 2.3 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 2.4 في المئة في عام 2019م. وفي منطقة اليورو، سجل فائض الحساب الجاري معدلاً نسبته 3.0 في المئة في عام 2018م، مقارنة بفائض نسبته 3.2 في المئة في عام 2017م، ويتوقع أن ينخفض الفائض إلى 2.9 في المئة في عام 2019م. وانخفض الفائض في ألمانيا ليصل إلى 7.4 في المئة في عام 2018م، و يتوقع أن يتراجع الفائض إلى 7.1 في المئة في عام 2019م. وارتفع عجز الحساب الجاري في فرنسا ليصل إلى 0.7 في المئة في عام 2018م، ويتوقع أن ينخفض العجز إلى 0.4 في المئة في عام 2019م. في حين سجل فائض الحساب الجاري في إيطاليا معدلاً نسبته 2.6 في المئة في عام 2018م مقارنة بفائض نسبته 2.8 في المئة في عام 2017م، ويتوقع أن يرتفع الفائض إلى 2.9 في المئة في عام 2019م. وفي اليابان، تراجع الفائض من 4.0 في المئة في عام 2017م إلى 3.5 في المئة في عام 2018م، ويتوقع أن يستقر عند نفس المعدل في عام 2019م. وارتفع العجز في المملكة المتحدة من 3.3 في المئة في عام 2017م إلى 3.9 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يرتفع العجز في عام 2019م ليبلغ 4.2 في المئة.

وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية سجل معدل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عجزاً بلغ 0.1 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يرتفع العجز ليصل إلى ما نسبته 0.4 في المئة في عام 2019م. وفي دول آسيا الناشئة والنامية، بلغ العجز في معدل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 0.1 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يستقر العجز عند نفس المستوى في عام 2019م. وسجلت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي فائضاً نسبته 5.0 في المئة في عام 2018م، ويتوقع أن يتراجع الفائض ليصل إلى 3.8 في عام 2019م. وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، سجل الحساب الجاري فائضاً نسبته 2.3 في المئة في عام 2018، ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزاً في عام 2019م نسبته 0.9 في المئة. وارتفع العجز في الحساب الجاري لدول أفريقيا جنوب الصحراء إلى 2.6 في المئة في عام 2018م، مقابل عجزاً نسبته 2.1 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يرتفع العجز إلى 3.7 في المئة في عام 2019م. وارتفع عجز الحساب الجاري في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من 1.4 في المئة في عام 2017م إلى 1.9 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يستقر العجز عند هذه النسبة في عام 2019م (جدول 1-5).

ج-الحساب المالي لميزان المدفوعات

تراجع فائض الحساب المالي لموازين مدفوعات

اقتصادات الدول المتقدمة ليبلغ 355.9 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بفائض مقداره 439.9 مليار دولار في عام 2017م، ويتوقع أن يتراجع في عام 2019م ليبلغ حوالي 311.9 مليار دولار. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع عجز الحساب المالي لميزان المدفوعات ليبلغ 465.2 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 331.9 مليار دولار في عام 2017م. وسجلت منطقة اليورو فائضاً في الحساب المالي ليبلغ 466.7 مليار دولار في عام 2018م مقارنة بفائض بلغ 473.2 مليار دولار في العام السابق، وفي ألمانيا، تراجع فائض الحساب المالي ليصل إلى 274.7 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 316.3 مليار دولار في العام السابق.

بينما ارتفع العجز في الحساب المالي في فرنسا ليصل إلى 45.7 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 36.0 مليار دولار في العام السابق. وفي اليابان، ارتفع فائض الحساب المالي ليصل إلى 183.8 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 158.0 مليار دولار في عام 2017م.

وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية، انخفض عجز الحساب المالي لموازين المدفوعات ليصل إلى 83.8 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 255.6 مليار دولار في عام 2017م. ففي دول أفريقيا جنوب الصحراء، سجل الحساب المالي عجزاً في عام 2018م بلغ 53.6

جدول رقم 1-5: التجارة العالمية والحساب الجاري

(نسبة مئوية)

	توقعات		
	2017	2018	2019
نمو التجارة العالمية	**5.4**	**3.8**	**3.4**
الصادرات (سلع وخدمات)			
الاقتصادات المتقدمة	4.4	3.1	2.7
الاقتصادات الناشئة والنامية	7.2	4.3	4.0
الواردات (سلع وخدمات)			
الاقتصادات المتقدمة	4.3	3.3	3.0
الاقتصادات الناشئة والنامية	7.5	5.6	4.6
الحساب الجاري(1)			
الاقتصادات المتقدمة	0.9	0.7	0.6
الولايات المتحدة الأمريكية	-2.3	-2.3	-2.4
منطقة اليورو	3.2	3.0	2.9
ألمانيا	8.0	7.4	7.1
فرنسا	-0.6	-0.7	-0.4
إيطاليا	2.8	2.6	2.9
اليابان	4.0	3.5	3.5
المملكة المتحدة	-3.3	-3.9	-4.2
الاقتصادات الناشئة والنامية	0.0	-0.1	-0.4
دول آسيا الناشئة والنامية	0.9	-0.1	-0.1
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	1.0	5.0	3.8
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	-0.6	2.3	-0.9
أفريقيا جنوب الصحراء	-2.1	-2.6	-3.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-1.4	-1.9	-1.9

(1) نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2019م.

مليار دولار مقارنة بعجز مقداره 34.2 مليار دولار في العام السابق. وفي دول آسيا الناشئة والنامية ارتفع عجز الحساب المالي بشكل طفيف ليصل إلى 95.5 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بعجز مقداره 95.2 مليار دولار في العام السابق. وسجل الحساب المالي لموازين مدفوعات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان فائضاً بلغ 66.3 مليار دولار في عام 2018م مقارنة بعجز قدره 14.6 مليار دولار في العام السابق، ويتوقع أن يسجل عجزاً يبلغ 21.9 مليار دولار في عام 2019م (جدول 1-6).

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2019م، ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2018م، حيث ارتفع في المملكة العربية السعودية من انكماش نسبته 0.7- في المئة في عام 2017م إلى نمو نسبته 2.2 في المئة في عام 2018م. وارتفع النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة من 0.8 في المئة في عام 2017م إلى 1.7 في المئة في عام 2018م. وفي سلطنة عُمان ارتفع من انكماش نسبته 0.9- في المئة في عام 2017م إلى نمو نسبته 2.1 في المئة في عام 2018م. وكذا سجل معدل النمو في الكويت 1.7 في المئة في عام 2018م، مقابل انكماش نسبته 3.5- في عام 2017م. وفي المقابل سجلت مملكة البحرين تراجعاً في النمو ليبلغ 1.8 في المئة في عام 2018م مقابل 3.8 في المئة في عام 2017م.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد سجل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً من 0.9- في المئة في عام 2017م إلى 2.5 في المئة في عام 2018م. وارتفع التضخم أيضاً في مملكة البحرين من 1.4 في المئة في عام 2017م إلى 2.1 في المئة في عام 2018م. وارتفع أيضاً في دولة الإمارات العربية المتحدة من 2.0 في المئة في عام 2017م إلى 3.1 في المئة

جدول رقم 1-6: الحساب المالي لموازين المدفوعات

(مليار دولار أمريكي)

			توقعات
	2017	2018	2019
الاقتصادات المتقدمة	439.9	355.9	311.9
الولايات المتحدة الأمريكية	-331.9	-465.2	-507.1
منطقة اليورو	473.2	466.7	--
ألمانيا	316.3	274.7	279.6
فرنسا	-36	-45.7	-7.9
إيطاليا	58.0	40.0	60.2
اليابان	158.0	183.8	177.4
المملكة المتحدة	-115.7	-85.8	-120
كندا	-40.4	-37.8	-53.7
الاقتصادات الناشئة والنامية	-255.6	-83.8	-106
أفريقيا جنوب الصحراء	-34.2	-53.6	-52.2
دول آسيا الناشئة والنامية	-95.2	-95.5	-11.3
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	-14.6	66.3	-21.9
دول أوروبا الناشئة والنامية	-48.5	-4.5	-3.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-85.9	-110	-102.4
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	22.8	113.3	84.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2019م.

في عام 2018م. وفي المقابل انخفض معدل التضخم في الكويت من 1.5 في المئة في عام 2017 إلى 0.7 في المئة في عام 2018م. وانخفض في سلطنة عُمان من 1.6 في المئة في عام 2017م إلى 0.9 في المئة في عام 2018م.

وسجلت بعض دول المجلس تحسناً في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث سجّلَ للمملكة العربية السعودية فائضاً نسبته 8.3 في المئة في عام 2018م، وسجل الحساب الجاري لدولة الكويت فائضاً نسبته 12.7 في المئة في عام 2018م، وسجل الحساب الجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة فائضاً نسبته 6.6 في المئة في عام 2018م. في حين حقق الحساب الجاري عجزاً في كل من سلطنة عُمان، ومملكة البحرين بما نسبته 5.9 و 5.8 في المئة على التوالي (جدول 1-7).

التعاون الإقليمي والدولي

1- آخر تطورات المجلس النقدي الخليجي

شهد عام 2018م عدداً من التطورات في المجلس النقدي، شملت المشاريع والأبحاث والتقارير وكذلك ورش العمل، حيث اكتمل العمل على بناء نموذج للاقتصاد الكلي يهدف إلى دراسة اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأثير التحديات السياسية على مستقبل الاقتصاد. وكذلك تم انتهاء العمل على مشروع تقييم الإحصاءات اللازمة لدعم الاتحاد النقدي الذي يهدف إلى تعزيز الإحصاءات بشتى أنواعها مثل إحصاءات المالية العامة، والإحصاءات النقدية، وإحصاءات القطاع الخارجي.

ويعمل المجلس على مشروع تعزيز الإطار القانوني لإدارة المالية العامة وتوحيده في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي بهدف تقييم هذه الدول من حيث الأنظمة والقوانين. ونفذ المجلس دراسة تحليلية تقارن استقلالية البنوك المركزية لتحديد أداء البنك المركزي وأهدافه الرئيسة وتقييم ذلك. ونظم المجلس كذلك ورشة عمل عن البيئة المالية، وورشة عمل تهدف إلى تحليل إدارة السيولة وتوقعها.

2- السوق الخليجية المشتركة

ارتفع إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (صادرات –واردات) بشكل مطرد من 92.7 مليار دولار في عام 2010م إلى حوالي 123.6 مليار دولار في عام 2017م. وتُظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية، حيث بلغ عدد المواطنين

جدول رقم 1-7: التطورات الرئيسة في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	الإمارات العربية المتحدة		مملكة البحرين		المملكة العربية السعودية		سلطنة عمان		دولة قطر		دولة الكويت	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.80	1.70	3.80	1.80	-0.7	2.20	-0.9	2.10	1.60	2.20	-3.5	1.70
معدل التضخم	2.0	3.1	1.4	2.1	-0.9	2.5	1.6	0.9	0.4	0.2	1.5	0.7
الواردات (مليار دولار أمريكي) *	246.3	-235.4	-16.1	-19.1	-119.3	-139.0	-24.1	-26.0	-30.8	-32.0	-29.5	-31.0
الصادرات (مليار دولار أمريكي) *	313.6	316.9	15.4	18.3	221.1	260.0	32.9	40.5	67.5	75.0	55.1	68.5
الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي) *	27.5	37.8	-1.6	-2.2	15.2	32.0	-10.8	-6.7	6.4	9.8	7.1	14.6
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.9	6.6	-4.5	-5.8	1.4	8.3	-15.2	-5.9	3.8	9.3	5.9	12.7
نسبة الفائض/العجز في المالية العامة *	7.2	8.7	-4.5	-5.6	2.2	4.2	-14.9	-8.2	3.8	5.2	5.9	10.1
عدد السكان (مليون نسمة)	9.4	9.5	1.5	1.6	33.0	34.0	4.6	4.8	2.6	2.7	4.1	4.2

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي- صندوق النقد الدولي- إبريل 2019م، آفاق الاقتصاد العربي 2018م *، البنك الدولي 2019/4/23م.

الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي 28 مليون في عام 2017م. وارتفع عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ العدد التراكمي لها أكثر من 112,172 رخصة. وارتفع عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار إلى 22,856 حالة تملك في عام 2017م. وفي مجال تداول الأسهم، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي 429,483 مساهمًا في 664 شركة مساهمة خلال عام 2017م.

3- الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والمواضيع المطروحة على جدول أعمالها. وفي ما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ - صندوق النقد العربي

بلغ رصيد التزامات القروض حوالي 188.7 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) في نهاية عام 2018م، تعادل حوالي 793 مليون دولار. وبلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء حتى نهاية عام 2018م حوالي 2.32 مليار د.ع.ح. تعادل حوالي 10 مليار دولار. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 184 قرضاً.

وجاءت القروض التقليدية (التلقائية، والعادية، والتعويضية، والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978م حتى نهاية عام 2018م بحصة بلغت نحو 60.3 في المئة من إجمالي القروض، تلتها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بنسبة 29.9 في المئة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنسبة 2.8 في المئة، في حين سجلت القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط 1.4 في المئة.

ب- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

صدرت الموافقة خلال عام 2018م على منح 15 قرضاً بقيمة 565 مليون دولار لمشروعات تنموية في أفريقيا. وقد حظيت مشروعات قطاع البنية الأساسية بالنصيب الأوفر من هذه التمويلات، حيث بلغت نسبة ما تم تخصيصه لها 53.4 في المئة، وحاز القطاع الاجتماعي وقطاع الزراعة والتنمية الريفية على نسبة 23.3 في المئة لكل منهما.

وواصل المصرف العربي نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث تشير المؤشرات إلى ارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2018م إلى 4.9 مليار دولار مقابل 4.8 مليار دولار في نهاية عام 2017م.

وقد حقق صافي الدخل خسارة بلغت 39.9 مليون دولار في عام 2018م بالمقارنة مع مبلغ 271.6 مليون دولار في 2017م، ويُعزى ذلك إلى الخسائر في استثمارات الأسهم.

ج- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدم الصندوق 11 قرضاً خلال عام 2018م بقيمة إجمالية تقارب 464 مليار دينار كويتي (د.ك.)، استفادت منها ست دول عربية، وقُدرت نسبة القروض المقدمة إلى إجمالي تلك المشاريع بحوالي 78.6 في المئة. ووصل المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام 1974م حتى نهاية عام 2018م إلى677 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 10.3 مليار د.ك.

وبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2018م حوالي 61.4 مليون د.ك. مقابل حوالي 126.6 مليون د.ك. في عام 2017م، وبلغ الإنفاق الإداري خلال عام 2018م حوالي 8.4 مليون د.ك. وبلغ صافي الربح حوالي 49 مليون د.ك في عام 2018م مقابل حوالي 112.8 مليون د.ك في عام 2017م. وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام

2018م حوالي 3.6 مليار د.ك مقابل حوالي 3.5 مليار د.ك في نهاية عام 2017م.

د- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ إجمالي موجودات المؤسسة في عام 2018م نحو 150 مليون دولار موزعة بين استثمارات بنسبة 66.67 في المئة، والنقدية والودائع المالية بنسبة 31.68 في المئة، والموجودات الأخرى بنسبة 1.65 في المئة. وبلغت حقوق الملكية في نهاية عام 2018م حوالي 468 مليون دولار مقارنة بمبلغ 471 مليون دولار في العام السابق.

وبلغ إجمالي دخل المؤسسة في عام 2018م نحو 17 مليون دولار، ويتضمن مبلغ 12.3 مليون دولار ناتج عن نشاط المؤسسة في تقديم الضمان ومن الفوائد المحققة على السندات والودائع والحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى، ومبلغ 11.8 مليون دولار ناتج عن استثمارات موجودات المؤسسة ومن توزيعات الأرباح وبيع عدد من الاستثمارات في السندات والصناديق المالية والمحافظ الاستثمارية وفروق العملة. فيما بلغت مصاريف المؤسسة العمومية والإدارية في عام 2018م نحو 9.8 مليون دولار.

وحققت المؤسسة في عام 2018م خسائر قدرها 3.1 مليون دولار، مقارنة بربح قدره 17.5 مليون دولار في العام السابق.

هـ- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ إجمالي قيمة مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ في عام 2018م (مساهمات وقروضاً) نحو 607 مليون دولار تعادل 84 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع والبالغ 720.7 مليون دولار.

وبلغ إجمالي الدخل في عام 2018م نحو 36 مليون دولار مقابل حوالي 73 مليون دولار في العام السابق، ويتكون الدخل بصفة أساسية من دخل المحافظ الاستثمارية والدخل من القروض والدخل من أرباح الشركات. وبلغ صافي الربح نحو 9.4 مليون دولار مقابل 15.5 مليون دولار في العام السابق.

وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية العام 2018م نحو 979 مليون دولار مقابل 193 مليون دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي المطلوبات نحو 45.9 مليون دولار لعام 2018م مقابل 45.6 مليون دولار في العام السابق. وبلغ صافي الدخل في عام 2018م نحو 12 مليون دولار مقابل 21 مليون دولار في العام السابق.

4- البنك الإسلامي للتنمية

ارتفع إجمالي موجودات البنك الإسلامي للتنمية من حوالي 28 مليار دولار في نهاية عام 2017م إلى حوالي 30.7 مليار دولار في نهاية عام 2018م، وكذلك ارتفع إجمالي المطلوبات من 15.9 مليار دولار إلى 18.5 مليار دولار، في حين انخفض إجمالي الإيرادات من نحو 819.6 مليون دولار في عام 2017م إلى حوالي 782 مليون دولار في عام 2018م. وبلغ صافي الدخل حوالي 150.8 مليون دولار مقابل 280.5 مليون دولار في عام 2017م. وارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المصروفة إلى حوالي 2.4 مليار دولار مقابل 2.3 مليار دولار في عام 2017، وارتفعت أيضاً القروض القائمة إلى حوالي 19 مليار دولار في نهاية عام 2018م مقابل حوالي 17.9 مليار دولار في نهاية عام 2017م، في حين ارتفعت القروض المسددة إلى حوالي 1.5 مليار دولار في عام 2018م مقابل 1.1 مليار دولار في عام 2017م.

5- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

بلغ رأسمال الصندوق (يشمل مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) حوالي 7.2 مليار دولار في نهاية عام 2018م مقابل 7.1 مليار دولار في نهاية عام 2017م. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو 7.4 مليار دولار في نهاية عام 2018م مقابل 7.3 مليار دولار في نهاية العام السابق. وارتفع إجمالي القروض المقدمة من الصندوق لتبلغ حوالي 1.4 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار في

العام السابق. وبلغت قيمة القروض المسددة نحو 1.1 مليار دولار في عام 2018م مقابل 722.4 مليون دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الإيرادات 152.3 مليون دولار في عام 2018م مقابل 231.4 مليون دولار في عام 2017م. وسجل الصندوق في عام 2018م صافي دخل بلغ 84.2 مليون دولار مقابل نحو 169.2 مليون دولار في عام 2017م.

6- صندوق النقد الدولي

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي اجتماعها التاسع والثلاثين في مدينة واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 13 أبريل 2019م، وناقشت اللجنة وضع الاقتصاد العالمي، حيث أظهرت الفترة الماضية تحسن معدل النمو، ولكن بوتيرة أبطأ من السابق ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في عام 2020م. وأشارت اللجنة إلى أهمية السعي إلى دعم الإصلاحات وتحفيزها من أجل حماية النمو الاقتصادي، وأكدت أن العامل الضروري لاستقرار أسعار الصرف هي الأساسيات الاقتصادية القوية والحفاظ على مراقبة مَواطن الضعف المالي ومعالجتها من خلال الأدوات الاحترازية الكلية.

وأكدت اللجنة التزامها بمراقبة مَواطن الضعف المالي وما يترتب عليها من مخاطر ومعالجتها، وستسعى اللجنة إلى تعزيز تطويع القواعد التنظيمية، وسد ثغرات البيانات، والتصدي للتحولات الديموغرافية، ومكافحة الفساد، وإقامة نظام ضريبي يتسم بالعدل والتصدي لأشكال التمويل غير المشروعة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذكرت اللجنة عمليات الصندوق القائمة، وهي تعزيز صلابة اقتصاد البلدان الأعضاء، ورفع درجة الشفافية، والاهتمام بالسياسات التي من شأنها دعم المساواة بين الجنسين، والقضايا المتصلة المعنية بالإنفاق الاجتماعي، وتعزيز الرقابة المالية.

تطرقت اللجنة كذلك إلى موارد الصندوق ونظام الحوكمة بداخله، وأكدت أنها ملتزمة وقائمة على الحصص والموارد للمحافظة على شبكة أمان سليمة. وذكرت اللجنة تقرير التقدم المحرز بشأن المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص، وأهمية مواصلة إصلاحات موارد الصندوق ونظام حوكمته، ودعت اللجنة الصندوق إلى الحفاظ على موظفين يتمتعون بكفاءة عالية، وأيدت زيادة التنوع داخل المجلس التنفيذي ليشمل الجنسين.

7- مجموعة البنك الدولي

لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي اجتماعها في مدينة واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 13 أبريل 2019م، حيث استعرضت اللجنة حالة الاقتصاد العالمي، وأشارت إلى أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة العالمية نتيجة لازدياد المخاطر المؤثرة في نمو الاقتصاد العالمي، مثل عدم اليقين في التطورات الجيوسياسية والسياسات، والتقييد التدريجي لأوضاع التمويل. وأكدت اللجنة أهمية التجارة والاستثمار، وأشارت إلى دعمها لجهودهما المبذولة في مراقبة وتحسين وضع الدين العام والتنسيق بين الجهات الدائنة والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، رحبت اللجنة بورقة مستجدات تنفيذ رؤية «التطلع إلى المستقبل» وحزمة رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية التي من شأنها دعم الأهداف الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي في عام 2030م. وحثّت اللجنة على توثيق الاكتتاب وبدء عملية الدفع لزيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير وإتمام تنفيذ القرارات القائمة عليه لمؤسسة التمويل الدولية بحلول 18 سبتمبر 2019م.

وأقرت اللجنة بالتزامها بهدف إنهاء الفقر وأهمية دعم البنك الدولي للدول الأكثر فقراً من خلال مؤسسة التمويل الدولية، والتركيز على توليد فرص العمل. ودعمت اللجنة مجالات أخرى مثل: المساواة بين الجنسين، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، والتغير

المناخي، وشجعت اللجنة مجموعة البنك الدولي على تعزيز بيئات ممكنة للأعمال والاستفادة من رأس المال وحشد الاستثمارات وتوليد فرص عمل وذلك لأهمية القطاع الخاص في توفير حلول لتحديات التنمية، وأكّدت اللجنة أهمية مواصلة العمل والتعاون عن كثب مع الشركاء من القطاعين العام والخاص بهدف ابتكار طرق وتقنيات جديدة لمساعدة الأفراد الأكثر ضعفًا بسبب الأوبئة والكوارث الطبيعية وذلك لافتقارهم إلى بنية تحتية سليمة تساعدهم على التصدي لمثل هذه المخاطر مستقبلًا، وأكدت اللجنة أهمية تنفيذ خطة عمل التغير المناخي لمجموعة البنك الدولي، وإعداد استراتيجية عن الدول ذات الأوضاع الهشة والصراع والعنف.

8- بنك التسويات الدولية

خلص تقرير عام 2018م الصادر عن بنك التسويات الدولية إلى أن الاقتصاد العالمي شهد تحسناً ملحوظاً في معدلات النمو، واستمرت معدلات البطالة ومعدلات التضخم الأساسي بالانخفاض بشكل واضح وهي ما تسعى إليه البنوك المركزية لتحقيق أهدافها. وأشار التقرير إلى تقييم المخاطر المستقبلية متوسطة المدى التي من المحتمل حدوثها بعد الأزمة، حيث ركّز على أهمية عدم الإفراط باستخدام السياسات النقدية وتحميل السوق المالية أكبر من إمكانيتها وتحديداً أهمية الوسطاء غير المصرفيين كما حدث في بعض الدول، مما أدى إلى زيادة في نسب الدين العالمي ونشوء مَواطن الضعف المالية بشكل تدريجي. وأشاد التقرير بالإصلاحات المالية التي ساعدت على الحد من هذه المخاطر بعد الأزمة، ومثال ذلك: معيار بازل 3 وتطبيق أُطر الاحتراز الكلّي. وأشار التقرير إلى أهمية السياسات العامة للحفاظ على ضمان تحقيق توسع الاقتصاد الحالي. ومن أبرز الإجراءات المتخذة للسياسات العامة التالي:

1. مضاعفة الجهود لتنفيذ سياسات هيكلية.
2. زيادة تعزيز مرونة النظام المالي.
3. ضمان استدامة المالية العامة وتجنب التوسع المالي المساير للتقلبات الدورية.
4. تطبيع السياسة النقدية لإعادة إيجاد مساحة للسياسات العامة تتيح لها اتخاذ إجراءات مدروسة.

وشدّد التقرير على أهمية تدابير أُطر الاحتراز الكلّي التي قد تساعد على تخفيف نقاط الضعف والمخاطر المالية ما بعد الأزمة، والتي ستحفز السياسات النقدية وتدعمها، وقد لخص التقرير أهم نتائج هذه التدابير، إذ أشار إلى أن السلطات المالية قد حققت تقدماً جيداً حيال تدابير أُطر الاحتراز الكلّي، ومثال ذلك: اكتشاف المخاطر المالية قبل حدوثها، واستهداف قطاع كبير من البنوك والمؤسسات المالية أيضاً، حيث نجحت هذه التدابير في تعزيز متانة النظام المالي وستكون عاملاً مؤثراً وأكثر فاعلية حين إدراجها في إطار أكثر شمولاً للاستقرار المالي.

9- مجلس الاستقرار المالي

عقد مجلس الاستقرار المالي جلسته العامة في شهر أكتوبر 2018م، وناقش المجلس بعض المخاطر السلبية التي من الممكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي، ومَواطن الضعف المحتملة في النظام المالي وتطورات السوق. وكذلك ناقش المجلس عدداً من البنود المحددة في برنامج العمل وهي كما يلي:

- استعرض المجلس مخرجات قمة قادة مجموعة العشرين، مثل: التقرير السنوي الرابع بشأن تنفيذ الإصلاحات التنظيمية المالية لمجموعة العشرين وآثارها، حيث يسعى التقرير إلى عرض التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات ما بعد الأزمة وآثارها. واستعرض المجلس أيضاً تقرير تقييم حوافز المقاصة المركزية للمشتقات المالية خارج البورصة، ويهدف التقرير إلى تحديد وضع المعايير السياسية من الدول ودراسة ذلك، ويُعدّ هذا التقرير الأول من نوعه. إضافة إلى ذلك، ناقش المجلس تقرير تقييم تمويل البنية التحتية الذي يهدف إلى تقييم آثار الإصلاحات في الوساطة المالية. وكذا استعرض المجلس تقرير التقدم المحرز بشأن خطة عمل نسقها المجلس لتقييم مخاطر تراجع علاقات المصارف المراسلة.
- قرر المجلس تغيير مصطلح «مصرفية الظل» إلى

«الوساطة المالية غير المصرفية»؛ وذلك لأجل توضيح استخدام المصطلحات الفنية، ولن يؤثر تغير المصطلح في التوصيات أو إطار العمل.

- ضمن مراجعة العمليات والشفافية، اتفق المجلس على اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف تعزيز ضمان الاستقرار المالي.

10- لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2018م مجموعة متنوعة من المعايير، والمبادئ التوجيهية، وفيما يلي ملخصها:

- متطلبات الإفصاح المحدثة في الركيزة الثالثة من إطار بازل، تكمِّل هذه المتطلّبات، مع التحديثات التي نُشرت في شهر يناير 2015م وشهر مارس 2017م، إطار عمل الركيزة الثالثة، وتهدف هذه الركيزة إلى تعزيز انضباط السوق من خلال متطلّبات إفصاح تنظيمية.
- مبادئ اختبارات تحمل الضغوط، حيث تحل هذه المبادئ محل مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط والرقابة التي نُشرت في شهر مايو من عام 2009م، وصممت لمعالجة مَواطن الضعف الرئيسة في ممارسات اختبارات تحمل الضغوط التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية.
- تعديل فني على متطلبات الإفصاح الإضافية للركيزة الثالثة للدول التي تطبق النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) بالإضافة إلى الدول التي تتبنى ترتيبات انتقالية للمعالجة الرقابية للمخصصات المحاسبية.
- تعديل فني مرتبط بمعالجة عمليات السياسة النقدية الاستثنائية في نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).
- المعالجة الرأسمالية لعمليات التوريق قصيرة الأجل البسيطة والشفافة والقابلة للمقارنة، وهي تكمل «معايير تحديد عمليات توريق قصيرة الأجل بسيطة وشفافة وقابلة للمقارنة» التي أصدرتها لجنة بازل والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).
- الممارسات السليمة بشأن آثار تطورات التقنية المالية على المصارف والجهات الرقابية عليها، لتقييم تأثير الابتكارات التقنية في مجال الخدمات المالية في القطاع المصرفي وأنشطة الجهات الرقابية على المصارف وذلك على الأجلين القريب والمتوسط.
- مجموعة من الأسئلة المتكررة، لتقديم المزيد من التوضيحات بشأن متطلبات رأس المال لمخاطر السوق، وانكشافات مخاطر ائتمان الأطراف المقابلة، ومعالجة مخاطر السيولة للمشتقات المالية الخاضعة للتسوية تبعاً للسوق (Settled-to-Market Derivatives).
- بيان بشأن سلوكيات تحسين البيانات المالية لنسبة الرافعة المالية، إذ دعت لجنة بازل المصارف إلى الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية على نحو أكثر تكراراً مع إفصاحات علنية إضافية لآثار التذبذب في حجم العمليات بين المواعيد المحددة لرفع التقارير.

11- مجموعة العشرين

عقدت قمة قادة دول مجموعة العشرين أعمالها في مدينة بوينس آيرس بدولة الأرجنتين يومي 30 نوفمبر و1 ديسمبر عام 2018م تحت شعار «توافق الآراء من أجل تنمية عادلة ومستدامة»، حيث ركّز جدول أعمال القمة على مستقبل العمل، وتطوير البنية التحتية، ومستقبل الغذاء المستدام. ورحبت القمة بالنمو الاقتصادي العالمي القوي متداركة في الوقت نفسه تزايد عدم توازن النمو بين الدول الذي يشكِّل جزئياً بعض المخاطر، مثل: مَواطن الضعف المالية والمخاوف الجيوسياسية. وأكدت القمة الالتزام باستخدام جميع أدوات السياسات لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل، والتحوط للمخاطر السلبية من خلال تكثيف الحوار والإجراءات لتعزيز الثقة، مع أهمية استمرار السياسات النقدية في دعم النشاط الاقتصادي وضمان استقرار الأسعار بما يتماشى مع نطاق صلاحيات البنوك المركزية. وجددت القمة التزامها بالعمل معاً لإيجاد نظام دولي يرتكز على قواعد متفق عليها ويمتاز بقدرته على الاستجابة بفاعلية مع سرعة التغيرات في العالم.

واستعرضت القمة التحولات التقنية والفرص الاقتصادية

المتوقعة التي ستوفرها، مثل: خلق وظائف جديدة أكثر جودة ورفع مستويات المعيشة، إلا أن هذا التحول سيجلب معه تحديات للأفراد والأعمال والحكومات. وأيدت القمة قائمة خيارات السياسات لمستقبل الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل دولة على حدة من أجل تسخير التقنية لتعزيز النمو والإنتاجية، ودعم الشعوب خلال التحولات ومعالجة التحديات المشتركة، وتأمين أنظمة ضريبية مستدامة، وضمان أن تكون القرارات مبنية على أفضل الأدلة.

وأكدت القمة التزامها ببناء مستقبل عمل شامل وعادل ومستدام من خلال تعزيز فرص العمل اللائق والتدريب المهني وتنمية المهارات. وأشارت القمة إلى أهمية الاستمرار في تعزيز المهارات المعرفية والرقمية وريادة الأعمال، وتشجيع جمع الممارسات الجيدة وتبادلها، بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز زيادة مشاركة القوى العاملة من الفئات الأقل تمثيلاً، ويدخل في ذلك ذوو الاحتياجات الخاصة.

واستعرضت القمة أهمية الاستفادة من مزايا التقنيات الرقمية والناشئة لتحقيق النمو وتعزيز الإنتاجية، حيث ستتخذ القمة إجراءات لدعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتعزيز الاندماج الرقمي، ودعم حماية المستهلك، وتطوير الحكومة الرقمية والبنية التحتية الرقمية، وقياس الاقتصاد الرقمي. وأكدت القمة من جديد أهمية معالجة قضايا الأمن في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، وأشارت أيضاً إلى دعمها التدفق الحر للمعلومات والأفكار والمعرفة مع احترام الأُطر القانونية السارية والعمل على بناء الثقة عند العميل وتعزيز الخصوصية وحماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية. ورحبت القمة بإنشاء مركز حفظ السياسات الرقمية لمجموعة العشرين لمشاركة اعتماد نماذج الأعمال الاقتصادية الرقمية المبتكرة وتعزيز ذلك. وذكرت القمة أهمية العلاقة بين التجارة والاقتصاد الرقمي مع مواصلة العمل على تعزيز الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الناشئة، ومنصات الأعمال الجديدة.

كذلك ناقشت القمة البنية التحتية وهي التي تُعدُّ المحرك الرئيس للازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة والنمو الشامل، حيث أكدت القمة مجدداً التزامها بجذب مزيد من رؤوس الأموال الخاصة إلى الاستثمار في البنية التحتية، مع أهمية اتخاذ إجراءات لتحقيق مزيد من التناسق في التعاقدات، ومعالجة الثغرات في البيانات، وتحسين أدوات تخفيف المخاطر.

وأشارت القمة إلى إطار عمل مجموعة دول العشرين للأمن الغذائي، حيث أكدت القمة الالتزام بمعالجة تحديات الأمن الغذائي الذي يعد أمراً مهماً لمواجهة المجاعات وجميع أشكال سوء التغذية في العالم. وستعزز القمة الديناميكية في المناطق الريفية والزراعة المستدامة، مع إقرارها بأهمية الإدارة المستدامة للتربة والمياه وضفاف الأنهار التي تدعمها كل دولة بشكل فردي واختياري، والأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأصحاب المزارع العائلية وصغار المزارعين. إضافة إلى ذلك، شجعت القمة على الاستخدام التطوعي للممارسات والتقنيات الزراعية المبتكرة والتقليدية ودعم مشاركتها. وأكدت القمة أيضاً أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لتعزيز إدارة المخاطر، وتسهيل التكيف مع بيئة متغيرة، وحماية التنوع البيولوجي، وتقديم استجابات فاعلة للحد من تأثيرات الطقس القاسي في الزراعة. وشددت القمة على أهمية زيادة الجهود المبذولة للعمل مع القطاع الخاص والمجتمع العلمي وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز القيمة المضافة والإنتاجية والكفاءة والاستدامة، وتشجيع المبادرات للحد من خسارة الأغذية وإهدارها.

وناقشت القمة موضوع المساواة بين الجنسين وأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة والمستدامة، حيث أشارت القمة إلى التقدم المحرز في تحقيق الالتزام للحد من الفجوة في معدلات مشاركة الجنسين في القوى العاملة بنسبة 25 في المئة بحلول عام 2025م، وأكدت استمرارها في تعزيز المبادرات التي تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء. والتزمت القمة بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من

خلال العمل مع القطاع الخاص لتحسين ظروف العمل للجميع، مثل: توفير رعاية ميسرة وذات جودة عالية، ومنح إجازات رعاية المولود، وتقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين. علاوة على ذلك، التزمت القمة بتعزيز وصول المرأة إلى المناصب القيادية ومناصب صنع القرار وتطوير المهارات الرقمية عند النساء والفتيات وزيادة مشاركتهن في العلوم، والتقنية، والهندسة، والرياضيات، ومجالات التقنية الفائقة.

ورحبت القمة بالتقرير الموجز للتمويل المستدام في عام 2018م الذي يقدم خيارات غير إلزامية لدعم توظيف رأس المال المستدام الخاص. وصادقت على «دليل سياسات الشمول المالي» الصادر عن مجموعة العشرين الذي يقدم توصيات مقترحة لتسهيل الخدمات المالية الرقمية، مع الأخذ في الاعتبار السياقات القُطرية و«الشراكة العالمية لخارطة طريق الشمول المالي» التي تحدد إجراءات لتعزيز برنامج عملها وهيكلها.

وأشادت القمة بأنشطة منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع جميع الجهات المعنية في وضع خطط عمل لتطبيق الجوانب المتعلقة بالصحة في «أهداف التنمية المستدامة» بحلول عام 2030م. وأشادت بالتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في وضع خطط عمل وطنية وإقليمية وتنفيذها وذلك بشأن «مقاومة مضادات الميكروبات» بالاستناد إلى نهج «الصحة الواحدة» مع أهمية الحاجة إلى اتخاذ مزيدٍ من الإجراءات في مختلف القطاعات للحد من انتشار مقاومة مضادات الميكروبات حيث يُعدُّ ذلك مسؤولية عالمية. وأشادت القمة بالعمل الذي أنجزه المركز العالمي للبحث والتطوير في مجال مقاومة مضادات الميكروبات. واستناداً إلى هذه الجهود، تتطلع القمة إلى دراسة الحوافز العملية في السوق بشكل موسّع ومعالجة حالات سوء التغذية، مع التركيز بشكلٍ خاص على الوزن الزائد والسمنة لدى الأطفال، من خلال اعتماد منهجيات وطنية ومجتمعية وتعاونية بين أصحاب المصلحة. وأكدت مجدداً الحاجة إلى اعتماد أنظمة صحية أقوى تقدم حلولاً فاعلة من حيث التكلفة مبنية على أدلة واضحة لتوفير الرعاية الصحية بشكلٍ أفضل وتحسين جودتها وتكاليفها لتحقيق «التغطية الصحية الشاملة». والتزمت القمة بالقضاء على فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل، والملاريا، وتتطلع القمة إلى نجاح مؤتمر تمويل الصندوق العالمي السادس في عام 2019م.

وأشارت القمة كذلك إلى أن ارتفاع معدل حركة اللاجئين يشكل مصدر قلق عالمي له عواقب إنسانية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وأكدت أهمية اتخاذ إجراءات مشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح والاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

وأكدت القمة الالتزام بالتحول نحو التنمية المستدامة ودعم جدول أعمال 2030 الذي يُعدُّ إطاراً لتحقيق مزيدٍ من الإنجازات في مسار هذا الهدف وخطة عمل مجموعة العشرين. إلى جانب ذلك، أكدت القمة الدعم المستمر لشراكة مجموعة العشرين مع أفريقيا، بما في ذلك «اتفاقية أفريقيا» والمبادرات الأخرى ذات العلاقة. وأكدت القمة أيضاً الالتزام بمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة التي تؤثر سلباً في حشد الموارد المحلية، مع تأكيد الاستمرار في تقييم التقدم المحرز.

وأقرت القمة بالدور المهم للطاقة في المساعدة على تشكيل المستقبل المشترك، حيث شجعت التحولات في مجال الطاقة لتحقيق نظم أكثر نظافة ومرونة وشفافية، والتعاون في مجال كفاءة الطاقة. وأقرت القمة أيضاً بالفرص المتاحة للابتكار والنمو وخلق فرص العمل من خلال زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، ويدخل في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والتقنيات والبنية التحتية. وتقدّر القمة دور جميع مصادر الطاقة وتقنياتها في مزيج الطاقة، وتثمن المسارات الوطنية المختلفة الرامية إلى الوصول إلى أنظمة طاقة نظيفة تحت مصطلح «التحولات». وأشارت القمة إلى تعزيز الوصول العالمي إلى الطاقة من خلال القضاء على فقر الطاقة، والتعاون من أجل توفير الطاقة للنازحين والمناطق المنكوبة والنائية، وأيضاً تعزيز تنفيذ الخطط الإقليمية لمجموعة العشرين.

وأكدت القمة مجدداً التزامها بمواصلة تقوية شبكة الأمان المالي العالمي من خلال صندوق نقد دولي قوي وقائم على الحصص ويتمتع بالموارد الكافية. وأشارت القمة إلى الالتزام باستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة لحصص الدول الأعضاء في الصندوق، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص، بحلول اجتماعات الربيع وفي موعد أقصاه الاجتماعات السنوية لعام 2019م. ودعت القمة صندوق النقد والبنك الدوليين إلى العمل مع المقترضين والدائنين لتحسين تسجيل التزامات الدين العام والخاص، ومراقبتها، وتحري الشفافية في الإبلاغ عنها. وتتطلع القمة إلى مراجعة صندوق النقد الدولي لمشروطية البرنامج ومراجعة سياسة سقف الدين.

وناقشت القمة موضوع مراقبة تدفقات رؤوس المال عبر الحدود والعمل على تكوين صورة أعمق عن الأدوات المتاحة؛ وذلك للاستفادة من فوائدها مع العمل في الوقت نفسه على إدارة المخاطر وتعزيز المتانة المالية. وأشارت القمة إلى الاستمرار في اتخاذ خطوات لمعالجة إمكانية الوقوع في المديونية في الدول محدودة الدخل من خلال تعزيز القدرة على إدارة شؤون الدين العام والإدارة المالية، وتعزيز أُطر السياسات المحلية. وأشادت القمة بالعمل المستمر الذي يقوم به صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ونادي باريس بشأن ديون الدول محدودة الدخل، والجهود المستمرة التي يبذلها نادي باريس في سبيل تحقيق شمول أكبر للدائنين الناشئين. ورحبت القمة بالتقرير النهائي لمجموعة الشخصيات البارزة في مجموعة العشرين بشأن الحوكمة المالية العالمية.

وأكدت القمة التزامها بالاستمرار والتنفيذ الكامل والمتسق في الوقت المناسب لجدول أعمال الإصلاحات المالية المتفق عليه، وتقييم آثاره، مع مواصلة مراقبة المخاطر ومواطن الضعف الناشئة في النظام المالي ومعالجتها إذا لزم الأمر، عن طريق التعاون التنظيمي والإشرافي المستمر. وتتطلع القمة إلى استمرار التقدم في تحقيق المتانة في الوساطة المالية غير المصرفية وزيادة مستوى الجهود المبذولة لضمان تحقيق الفوائد المحتملة للتقنية في القطاع المالي وتخفيف المخاطر في الوقت نفسه. إلى جانب ذلك، أشارت القمة إلى الاستمرار في تنظيم الأصول المشفرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتفق مع معايير مجموعة العمل المالي.

وأكدت القمة التزامها بمنع الفساد ومكافحته، ووافقت على خطة العمل الجديدة 2019م - 2021م، حيث صادقت على مبادئ مكافحة الفساد وضمان النزاهة في المؤسسات المملوكة للدولة والمتعلقة بمنع تضارب المصالح في القطاع العام وإدارة ذلك؛ من أجل تعزيز مبدأي الشفافية والنزاهة في القطاعين العام والخاص. وأكدت القمة مواصلة التعاون العملي لمحاربة الفساد بما يتفق مع مجموعة العشرين.

12- منظمة الأوبك

عقدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مؤتمرها الخامس والسبعين بعد المئة في شهر ديسمبر 2018م، في فيينا–النمسا، حيث استعرض المؤتمر عدة تقارير، أبرزها: تقرير الأمين العام، وتقرير مجلس اللجنة الاقتصادية، وتقرير التوصيات الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط (JMMC)، وعدة مسائل إدارية مختلفة. وناقش المؤتمر عدداً من الموضوعات، من بينها: التطورات التي شهدتها سوق النفط العالمية منذ الاجتماع الأخير بتاريخ 22 يونية 2018م، واستعرض التوقعات لعام 2019م التي تشير إلى نمو العرض أعلى من نمو الطلب العالمي مستقبلاً وذلك لعدة أسباب، منها: عدم اليقين بشأن آثار سياسات الاقتصاد الكلي، ومستويات المخزون العالمي، وثقة المستثمرين في سوق النفط. وبالرغم من ذلك، أشار المؤتمر إلى أن أسعار النفط مستقرة بشكل جيد حالياً وذلك بناءً على مستويات العرض والطلب على النفط. ولتفادي تلك العواقب؛ قرر المؤتمر اعتباراً من يناير 2019م خفض الإنتاج عن مستويات أكتوبر 2018م لفترة أولية مدتها ستة أشهر بمعدل 0.8 مليون برميل يوميّاً، مع مراجعة الإنتاج في أبريل 2019م. ولسعي الأعضاء إلى عكس

صورتهم الإيجابية بصفتهم مورّدين موثوقين وللاستمرار في تحقيق هدفهم بجعل الاستقرار والتوازن في سوق النفط يخدم مصلحة المنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء، تمت الموافقة على القرار، حيث أعرب المؤتمر عن شكره لجميع الدول الأعضاء والدول خارج المنظمة المشاركة في «إعلان التعاون» على جهودهم. من ناحية أخرى، تم انتخاب وزير النفط في جمهورية فنزويلا رئيساً للمؤتمر لمدة سنة، ووزير الطاقة الجزائري رئيساً مناوباً لنفس الفترة اعتباراً من 1 يناير 2019م، وكذلك تعيين محافظ غينيا الاستوائية في أوبك رئيساً لمجلس المحافظين لعام 2019م، ومحافظ الغابون في أوبك رئيساً مناوباً للفترة نفسها.

02 الاقتصاد السعودي

الاقتصاد السعودي

حقق الاقتصاد السعودي تطورات إيجابية في أغلب قطاعاته خلال عام 2018م، مستفيداً من حزم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أقرتها الحكومة لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030. وأظهر الاقتصاد المحلي مرونة في امتصاص الصدمات الاقتصادية نتيجة تذبذب أسعار النفط خلال السنوات السابقة، وذلك بفضل استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية وبدعم من برامج رؤية المملكة 2030 التي ساهمت في تحييد آثار تلك الصدمات. واستمراراً لجهود الدولة الهادفة إلى رفع كفاءة الاقتصاد المحلي، وتنويع قاعدته الإنتاجية، بالإضافة إلى تقييم برامج رؤية المملكة 2030 ومراجعتها، أقرت الحكومة خلال عام 2018م العديد من القرارات الهادفة لتحقيق قفزات تنموية وإيجاد حلول مستدامة لزيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية في سوق العمل في المملكة، وتمكين الاقتصاد السعودي.

النمو الاقتصادي

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نموه بنسبة 2.21 في المئة في عام 2018م ليبلغ نحو 2,625.5 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 0.74 في المئة في عام 2017م (جدول 2-1)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة 2.85 في المئة ليبلغ حوالي 1,134.6 مليار ريال، وكذلك تحقيق الناتج المحلي للقطاع غير النفطي نموّاً نسبته 2.05 في المئة ليبلغ حوالي 1,476.4 مليار ريال، حيث سجل القطاع الخاص نموّاً نسبته 1.74 في المئة ليبلغ نحو 1,032.9 مليار ريال، وسجل القطاع الحكومي نموّاً نسبته 2.79 في المئة ليبلغ 443.5 مليار ريال.

ونمت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الثابتة في عام 2018م بنسب متفاوتة (جدول 2-2). حيث سجل نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية نموّاً نسبته 3.44 في المئة، وسجل نشاط التعدين والتحجير نموّاً نسبته 3.23 في المئة، وسجل كل من نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، ونشاط منتجي الخدمات الحكومية نموّاً نسبته 2.96 في المئة، وسجل نشاط الصناعات التحويلية نموّاً نسبته 2.43 في المئة، وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نموّاً نسبته 1.69 في المئة، وسجل نشاط الكهرباء والغاز والماء نموّاً نسبته 1.40 في المئة، وسجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ارتفاعاً نسبته 0.78 في المئة، وسجل نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك نموّاً نسبته 0.48 في المئة. من جانب آخر، سجل نشاط التشييد والبناء تراجعاً نسبته 3.06 في المئة.

العرض والطلب المحليان

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته 4.64 في المئة في عام 2018م. فقد سجل إجمالي الواردات ارتفاعاً نسبته 0.51 في المئة. كذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته 5.78 في المئة، حيث ارتفع الناتج المحلي غير النفطي للقطاع الحكومي بنسبة 10.10 في المئة، وارتفع الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة 3.78 في المئة.

وسجل إجمالي الطلب على السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية في عام 2018م ارتفاعاً نسبته 5.66 في المئة، حيث ارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة 7.79 في المئة، وارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص بنسبة 5.13 في المئة. إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 0.14 في المئة، وكذلك ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 15.96 في المئة، حيث سجلت الصادرات السلعية ارتفاعاً نسبته 21.70 في المئة مقارنةً بارتفاع نسبته 8.9 في المئة في العام السابق (جدول 2-3).

سوق الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى

ارتفاع متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف في عام 2018م بنسبة 34.3 في المئة ليبلغ نحو 70.59 دولاراً للبرميل مقارنة بنحو 52.59 دولاراً للبرميل في عام 2017م. وبالنسبة إلى إنتاج المملكة من النفط، تشير بيانات وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بالمملكة إلى ارتفاع المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام 2018م بنسبة 3.6 في المئة ليبلغ نحو 10.32 مليون برميل مقارنة بنحو 9.95 مليون برميل في عام 2017م (جدول 2-1).

وفي نشاط الكهرباء، سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة في عام 2018م حوالي 276.7 مليون ميجاوات/ساعة. وبحسب نوعية الاستهلاك، استحوذ الاستهلاك السكني على 47.0 في المئة (130.0 مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي (51.1 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 18.5 في المئة، ثم الاستهلاك التجاري في المرتبة الثالثة (47.6 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 17.2 في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (43.1 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 15.6

جدول رقم 2-1 : مؤشرات اقتصادية مختارة

	2017	2018
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	32.6	33.4
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	2,582.2	2,934.3
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (2010م=100)	2,568.6	2,625.5
معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي	126.1	130.7
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	-0.8	2.5
إجمالي عرض النقود ن3 (مليار ريال)	1,791.1	1,841.2
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	9.96	10.32
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)	52.59	70.59
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (2010م=100)	118.2	116.5
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	9.6	9.8
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	90.4	90.2
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	147.9	125.6
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (3 أشهر)	1.8	2.5
معدل كفاية رأسمال المصارف (معيار بازل3)	20.4	20.3
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	691.5	894.7
الإيرادات النفطية (مليار ريال)	435.9	607.4
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	930.0	1,030.4
عجز الميزانية العامة (مليار ريال)	-238.5	-135.7
نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	-9.2	-4.6
الصادرات السلعية *** (مليار ريال)	831.9	1,103.9
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	504.4	514.0
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	1.5	9.2
الحساب الجاري (مليار ريال)	39.2	271.3
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (1985م=1000)	7,226.3	7,826.7
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	17.2	19.1

* حسب أرقام الأوبك.

** أسعار الفائدة بين المصارف.

*** تشمل (الصادرات النفطية وغيرالنفطية).

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

في المئة. وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2018م حوالي 61,743 ميجاوات. ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 53,534 ميجاوات.

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في عام 2018م تراخيص صناعية لإنشاء 419 مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية بإجمالي تمويل بلغ نحو 14.3 مليار ريال، توفر نحو 24.4 ألف فرصة وظيفية. ويظهر تصنيف تراخيص المشاريع الجديدة في عام 2018م حسب نشاطها الصناعي وإجمالي تمويلها، إصدار 67 ترخيصاً لصناعة المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات بإجمالي تمويل بلغ نحو 948.0 مليون ريال، وإصدار 65 ترخيصاً لصناعة المنتجات الغذائية، بإجمالي تمويل بلغ نحو 1.8 مليار ريال. وبذلك، ارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في نهاية عام 2018م ليصل إلى 8,442 مصنعاً منتجاً، توظف نحو 615.7 ألف موظفاً وعاملاً.

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعاً في عام 2018م نسبته 2.8 في المئة ليبلغ نحو 1,841.2 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 0.2 في المئة في عام 2017م. وسجلت الودائع المصرفية نموّاً نسبته 2.6 في المئة ليبلغ نحو 1,661.1 مليار ريال، مقارنةً بنمو نسبته 0.2 في المئة في عام

جدول رقم 2-2 : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (2010م = 100)

(مليون ريال)

				التغير %
	2016	2017	*2018	2018
أ- الصناعات والمنتجون الآخرون ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
1 - الزراعة والغابات وصيد الأسماك	60,122	60,422	60,713	0.48
2 - التعدين والتحجير	1,046,785	1,010,104	1,042,758	3.23
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	1,037,257	1,000,160	1,032,549	3.24
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	9,527	9,944	10,209	2.67
3 - الصناعات التحويلية	307,987	311,982	319,550	2.43
أ) تكرير الزيت	94,610	96,533	95,539	-1.03
ب) صناعات أخرى	213,377	215,449	224,011	3.97
4 - الكهرباء والغاز والماء	33,688	34,132	34,611	1.40
5 - التشييد والبناء	121,203	117,259	113,667	-3.06
6 - تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	228,074	229,378	231,170	0.78
7 - النقل والتخزين والاتصالات	148,467	151,789	154,349	1.69
8 - خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	237,143	249,794	257,182	2.96
أ) ملكية المساكن	127,227	134,487	137,503	2.24
ب) أخرى	109,917	115,307	119,680	3.79
9 - خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	49,648	50,323	52,057	3.44
10 - ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة	20,709	20,963	21,217	1.21
ب- منتجو الخدمات الحكومية	**354,519**	**355,600**	**366,135**	**2.96**
المجموع ما عدا رسوم الاستيراد	**2,566,928**	**2,549,820**	**2,610,975**	**2.40**
رسوم الاستيراد	20,830	18,749	14,487	-22.73
الناتج المحلي الإجمالي	**2,587,758**	**2,568,569**	**2,625,462**	**2.21**

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

2017م، وبهذا شكّلت الودائع المصرفية ما نسبته 90.2 في المئة من عرض النقود (ن3). وسجل النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعاً نسبته 4.7 في المئة، مقارنةً بنمو نسبته 1.0 في المئة في عام 2017م. وبتحليل مكونات الودائع المصرفية في عام 2018م نسبةً إلى إجمالي عرض النقود (ن3)، شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 56.4 في المئة، وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية ما نسبته 23.8 في المئة، وشكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 10.0 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3). وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع بنهاية عام 2018م، سجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً نسبته 3.8 في المئة لتبلغ 1,318.4 مليار ريال، تشكل ما نسبته 79.4 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، في حين انخفضت ودائع القطاع العام بنسبة 1.9 في المئة لتبلغ 342.7 مليار ريال، تمثل ما نسبته 21.6 في المئة بنهاية عام 2018م.

وبالنظر إلى مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في عام 2018م، فقد سجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 3.0 في المئة ليبلغ 1,434.9 مليار ريال، شكل ما نسبته 86.4 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 86.1 في المئة في عام 2017م. وسجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع العام ارتفاعاً نسبته 19.9 في المئة ليبلغ نحو 304.9 مليار ريال، مثل ما نسبته 21.2 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية. وبذلك ارتفع إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام 2018م إلى ما نسبته 107.6 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 104.8 في المئة في نهاية عام 2017م.

وتشير بيانات المركز المالي الموحد للمصارف التجارية في عام 2018م إلى انخفاض احتياطيات المصارف التجارية بنسبة 8.7 في المئة لتصل إلى 218.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.1 في المئة في العام السابق، وانخفاض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة 4.3 في المئة ليبلغ 303.9 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 6.3 في المئة في العام السابق. وبذلك انخفضت

جدول رقم 2-3 : إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

				التغير %
	2016	2017	*2018	2018
إجمالي العرض**	**2,322,789**	**2,327,965**	**2,435,964**	**4.64**
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي	1,797,153	1,823,518	1,928,923	5.78
الحكومي	569,619	576,059	634,252	10.10
الخاص	1,227,534	1,247,459	1,294,671	3.78
إجمالي الواردات	525,636	504,447	507,040	0.51
إجمالي الطلب	**2,534,318**	**2,583,027**	**2,729,338**	**5.69**
الاستهلاك النهائي	1,660,089	1,694,622	1,798,350	6.12
الحكومي	624,632	630,978	680,109	7.79
الخاص	1,035,457	1,063,644	1,118,241	5.13
إجمالي تكوين رأس المال	631,838	626,932	627,789	0.14
الصادرات غير النفطية	242,391	261,473	303,199	15.96
الصادرات السلعية	177,694	193,479	235,459	21.70
صادرات الخدمات	64,697	67,994	67,740	-0.37

* بيانات أولية.

** يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشمل واردات القطاع النفطي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع المصرفية إلى 18.3 في المئة، وانخفضت نسبتها إلى إجمالي الموجودات لتبلغ 12.9 في المئة بنهاية عام 2018م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار بازل (معدل كفاية رأس المال) نحو 20.3 في المئة، متجاوزةً النسبة الموصى بها من لجنة بازل. وسجلت المصارف التجارية في عام 2018م أرباحاً بلغت 48.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 10.7 في المئة مقارنةً بارتفاع نسبته 8.2 في المئة في عام 2017م.

التضخم

سجل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في عام 2018م ارتفاعاً نسبته 3.7 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 0.2 في المئة في عام 2017م. وارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2018م بنسبة 2.5 في المئة، مقارنة بانكماش نسبته 0.8 في المئة في عام 2017م، حيث سجلت الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً في كل من قسم الأغذية والمشروبات، وقسم التبغ، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل، وقسم الصحة، وقسم النقل، وقسم الاتصالات، وقسم الترفيه والثقافة، وقسم المطاعم والفنادق، وقسم التعليم، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، في حين سجلت انخفاضاً في كل من قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، وقسم الملابس والأحذية. وسجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً نسبته 16.0 في المئة في عام 2018م، مقارنةً بانكماش نسبته 1.6 في المئة في عام 2017م.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي) في عام 2018م حوالي 1.2 في المئة مقارنة بنسبة 1.4 في المئة في العام السابق. وبلغ صافي الأقساط (إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين) نحو 30.0 مليار ريال، وبلغت نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها نحو 85.8 في المئة مقارنة بنسبة 84.5 في المئة في عام 2017م.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية ارتفاعاً سنويّاً نسبته 8.3 في المئة ليبلغ 7,826.7 نقطة بنهاية عام 2018م. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في عام 2018م بنسبة 10.0 في المئة لتصل في نهاية العام إلى 1,859.0 مليار ريال مقارنة بنحو 1,689.0 مليار ريال في نهاية العام السابق. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2018م بنسبة 14.0 في المئة ليبلغ 37,791.5 مليار سهم بقيمة بلغت نحو 870.9 مليار ريال.

المالية العامة

تشير البيانات الصادرة للإيرادات والمصروفات الفعلية للمالية العامة للعام المالي 1440/1439هـ (2018م) إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 29.4 في المئة لتبلغ نحو 894.7 مليار ريال مقارنة بنحو 691.5 مليار ريال في عام 2017م. وسجلت الإيرادات النفطية ارتفاعاً نسبته 23.5 في المئة لتصل إلى 607.4 مليار ريال، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 1.4 في المئة لتصل إلى 287.3 مليار ريال. وفي المقابل، سجلت المصروفات الفعلية ارتفاعاً بنسبة 5.4 في المئة لتبلغ نحو 1,030.4 مليار ريال مقارنة بنحو 930.0 مليار ريال في عام 2017م. وانخفض العجز الفعلي بنسبة 43.1 في المئة ليبلغ نحو 135.7 مليار ريال مقارنةً بعجز فعلي بلغ 238.5 مليار ريال في عام 2017م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحسن وضع الحساب الجاري في عام 2018م، حيث حقق فائضاً بلغ 271.3 مليار ريال، أي ما يشكل نحو 9.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام 2018م إلى ارتفاع حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة 21.1 في المئة مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,617.9 مليار ريال، ويعود ذلك إلى ارتفاع

قيمة إجمالي الصادرات بنسبة 32.7 في المئة لتبلغ نحو 1,103.9 مليار ريال، حيث سجلت الصادرات النفطية ارتفاعاً نسبته 36.0 في المئة لتبلغ 868.4 مليار ريال، وسجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً نسبته 22.0 في المئة لتبلغ نحو 236.1 مليار ريال. من جهة أخرى، سجلت الواردات السلعية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.9 في المئة لتبلغ نحو 514.0 مليار ريال في عام 2018م.

التجارة والاستثمار

واصل قطاع التجارة تحقيق معدلات نمو إيجابية، حيث أصدرت وزارة التجارة والاستثمار في عام 2018م سجلات تجارية لإنشاء 15,424 شركة جديدة متنوعة مقارنة بعدد 13,987 شركة أُنشئت في عام 2017م، بمعدل نمو نسبته 10.3 في المئة. وبلغ عدد السجلات التجارية للشركات القائمة حتى نهاية عام 2018م نحو 153.1 ألف سجل تجاري. ومن حيث توزيع السجلات التجارية في مختلف مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 40.5 في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 23.7 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 18.3 في المئة، وذلك من إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام 2018م. وفيما يخص الاستثمار الأجنبي، بلغ عدد المنشآت المرخصة تحت مظلة الهيئة العامة للاستثمار 8,442 منشأة مرخصة في نهاية عام 2018م، بإجمالي توظيف بلغ 615.7 ألف موظف، وبإجمالي رأس مال بلغ 681.6 مليار ريال، منها 5,801 رخصة لقطاع الخدمات و2,008 رخصة للقطاع الصناعي و243 رخصة للقطاع التجاري.

السياحة

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بنسبة 2.2 في المئة في عام 2018م ليبلغ 64.3 مليار ريال، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (القيمة المضافة) 3.3 في المئة في عام 2018م، وذلك حسب تقديرات الهيئة لعام 2018م.

وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية في عام 2018م نحو 48.0 مليار ريال مقابل 46.1 مليار ريال في عام 2017م، مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته 4.1 في المئة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على الرحلات السياحية لغرض الأعمال والمؤتمرات بنسبة 15.6 في المئة، وزيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة 13.4 في المئة، والأغراض الأخرى بنسبة 12.1 في المئة، في حين انخفض عدد الرحلات السياحية للأغراض الدينية بنسبة 7.3 في المئة.

وفي المقابل، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام 2018م نحو 93.5 مليار ريال مقارنة بنحو 97.8 مليار ريال في العام السابق، مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته 4.4 في المئة، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق على الرحلات السياحية للأغراض الأخرى بنسبة 12.8 في المئة، ولغرض الأعمال والمؤتمرات بنسبة 10.3 في المئة، وزيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة 7.8 في المئة، وللأغراض الدينية بنسبة 2.9 في المئة، في حين ارتفع الإنفاق لغرض العطلات والتسوق بنسبة 14.7 في المئة. وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة في عام 2018م نحو 76.4 مليار ريال مقارنة بنحو 78 مليار ريال في عام 2017م، مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته 1.9 في المئة.

وارتفع عدد الفنادق العاملة في المملكة في عام 2018م بنسبة 7.8 في المئة ليصل إلى 2,404 فندقاً من مختلف الدرجات، استحوذت فيها منطقة مكة المكرمة على نحو 65.5 في المئة من عدد الفنادق العاملة، تلتها المدينة المنورة بنسبة 17.7 في المئة، ثم منطقة الرياض والمنطقة الشرقية بنسبة 4.5 في المئة و 4.4 في المئة على التوالي. وبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة في نهاية عام 2018م نحو 4,888 وحدة سكنية توزعت على مختلف مدن المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر فيها لمنطقة الرياض بنسبة 25.9 في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22.6 في المئة، والمنطقة الشرقية بنسبة 11.8 في المئة. وبحسب تقديرات

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، يتوقع أن يستمر القطاع السياحي في المساهمة المباشرة وغير المباشرة في إيجاد العديد من الفرص الوظيفية للقوى العاملة الوطنية (جدول 2-4، وجدول 2-5).

الزراعة والمياه والثروة الحيوانية

المياه

بلغ عدد محطات التحلية العاملة في المملكة 29 محطة تنتشر على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة. وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة في عام 2018م نحو 1,803.1 مليون متر مكعب، مقابل 1,552.9 مليون متر مكعب في العام السابق، أي بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو 4,940 ألف متر مكعب مقابل 4,254.6 ألف متر مكعب يوميّاً في العام السابق. وبلغت كميات الطاقة الكهربائية من محطات المؤسسة لعام 2018م حوالي 40.8 مليون ميجاوات/ساعة.

تشير بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة لعام 2018م إلى بلوغ إجمالي الطلب على المياه نحو 26.0 مليار متر مكعب، تصدرتها الأغراض الزراعية بنسبة 82.0 في المئة، تلتها الأغراض البلدية بنسبة 13.0 في المئة، ثم الأغراض الصناعية بنسبة 5.0 في المئة. وبلغت كمية استهلاك المناطق لمياه الشرب من جميع المصادر 3.4 مليار متر مكعب، حيث بلغت كمية الاستهلاك السكني نحو 2.9 مليار متر مكعب، والاستهلاك التجاري نحو 514.2 مليون متر مكعب، وبلغ متوسط نصيب الفرد اليومي من المياه لعام 2018م نحو 281 لتراً/اليوم. ومن ناحية الاستهلاك حسب مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 31.5 في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22.9 في المئة، والمنطقة الشرقية بنسبة 19.9 في المئة. ومن المتُوقع أن يساهم قرار إيقاف زراعة الأعلاف في خفض استهلاك المياه الجوفية في المملكة خصوصاً من آبار المياه الجوفية التابعة للشركات الزراعية المتوقفة عن زراعة الأعلاف.

وبالنسبة إلى أعداد السدود المنفذة في أنحاء المملكة في عام 2018م، فقد ارتفع عددها لتبلغ 509 سدّاً، وبطاقة تخزينية بلغت نحو 2.25 مليار متر مكعب. وتم استكمال وتشغيل 9 محطات للصرف الصحي ليبلغ عدد

جدول رقم 2-4 : الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي	2017	2018**
مجموع الإيواء	114,957	149,478
المطاعم والمقاهي	289,491	292,888
وكالات السفر والسياحة	25,140	21,706
خدمات نقل المسافرين*	88,275	89,235
الخدمات الترفيهية	18,078	17,693
المجموع	**535,941**	**571,000**
نسبة السعودة (٪)	**28.5**	**28.5**

* يشمل قطاع نقل المسافرين على الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.
** بيانات تقديرية.
المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

جدول رقم 2 – 5 : الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة

(ألف وظيفة)

	2023	2028
وظائف مباشرة	1,418	1,906
وظائف غير مباشرة	709	953
المجموع	**2,127**	**2,859**

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

محطات معالجة الصرف الصحي العاملة 102 محطة بنهاية عام 2018م، وتم تنفيذ 1,200 كم من الشبكات و52,000 من توصيلات الصرف الصحي، بالإضافة إلى طرح عدد من محطات المعالجة للقطاع الخاص.

الإنتاج النباتي

استناداً إلى أحدث التقديرات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2018م، بلغت كمية الإنتاج النباتي نحو 14.9 مليون طن وبمساحة مزروعة بلغت نحو 995 ألف هكتار. وبتفصيل الإنتاج النباتي فقد بلغ إنتاج الأعلاف حوالي 9.8 مليون طن، وإنتاج الخضروات نحو 2.0 مليون طن، وإنتاج الحبوب نحو 1.5 مليون طن، وإنتاج الفواكه نحو 1.6 مليون طن. وشكلت زراعة الأعلاف ما نسبته 48.9 في المئة من إجمالي المساحة الزراعية في المملكة، والحبوب ما نسبته 27.0 في المئة، والفواكه ما نسبته 15.4 في المئة، والخضروات ما نسبته 8.6 في المئة.

وحسب أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء ووزارة البيئة والمياه والزراعة للتعداد الزراعي، فقد بلغ عدد النخيل المثمرة بالمملكة بنهاية عام 2015م نحو 22.7 مليون نخلة. وبلغت صادرات المملكة من التمور في عام 2017م حوالي 144.9 ألف طن مقارنة بنحو 128.2ألف طن في عام 2016م.

الإنتاج الحيواني

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، فقد قدرت الثروة الحيوانية في المملكة (من الإبل، والضأن، والماعز، والأبقار، والدواجن) في عام 2017م بحوالي 67.0 مليون رأس.

النقل والاتصالات

ساهم نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018م بحوالي 1.69 في المئة أي ما يقارب 154.3 مليار ريال مقارنة بنسبة 2.24 في المئة في العام السابق. وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2018م حوالي 3.7 في المئة أي ما يقارب 171.3 مليار ريال مقارنة بنسبة 2.86 في المئة في العام السابق.

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة وبين المملكة والدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) ارتفاعاً نسبته 4.8 في المئة في عام 2018م، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين نحو 107.9 مليون راكب مقابل 103.0 مليون راكب في العام السابق (جدول 2-6).

وأنجزت وزارة النقل العديد من المشاريع الحيوية في عام 2018م، شملت إنجاز 737.3 كم من الطرق، منها

جدول رقم 2 -6 : حركة نقل المسافرين

نوع النقل	2017	2018
	عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)
النقل الجوي	91.8	99.8
النقل البري	9.8	6.8
الخطوط الحديدية	1.5	1.7
النقل بين المدن	5.4	5.1
النقل الدولي	--	--
النقل البحري	1.3	1.3
الإجمالي	**103.0**	**107.9**

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للموانئ.

54.7 كم من الطرق الرئيسة، و12.7 كم من الطرق الثانوية، و524.9 كم من الطرق الفرعية، و145 كم من الطرق الممهدة. كذلك يجري تنفيذ عدد من المشاريع بطول 11,913 كم وبتكلفة تتجاوز 39 مليار ريال.

وحسب البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعام 2018م، فقد بلغت نسبة الإنجاز في مشروع قطار الرياض 77.0 في المئة، ويجري العمل في أكثر من 250 موقعاً على كافة المسارات الست لشبكة القطار في مختلف أرجاء المدينة بطول إجمالي يبلغ 176 كم، وتضم 85 محطة. وتم إنجاز أعمال الأنفاق العميقة وأعمال الجسور بنسبة 100 في المئة، وإنجاز ما نسبته 93.0 في المئة من أعمال المسارات السطحية، وإنجاز ما نسبته 96.0 في المئة من أعمال تركيب سكة الحديد على مسارات شبكة القطار. كذلك يجري العمل على الإعداد والتجهيز لمشروع حافلات الرياض، حيث تتواصل أعمال تنفيذ الطرق وتعديلها، وبناء محطات ونقاط التوقف لشبكة الحافلات لعدد 650 موقعاً في مدينة الرياض.

وفيما يتعلق بالخطوط الحديدية، فقد أشارت أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن هيئة النقل العام وصندوق الاستثمارات العامة إلى تشغيل مشروع قطار الحرمين رسمياً في أكتوبر 2018م بطول 450 كم، ويضم هذا المشروع 5 محطات. كذلك يجري العمل على استكمال التنسيقات اللازمة لمشروع الجسر البري، وقطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع الخطوط الجنوبية، بالإضافة إلى مشروع خط الشمال الجنوب «سار».

وحسب أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني، بلغ عدد المطارات العاملة في المملكة 27 مطاراً، منها أربعة مطارات دولية، وعشرة مطارات إقليمية، وأربعة عشر مطاراً محليّاً. هذا ويشهد عدد من المطارات مشاريع توسعة بلغ عددها سبعة مطارات داخلية، بالإضافة إلى ثلاثة مطارات تحت التأسيس. وبلغ عدد الناقلات الوطنية المرخص لها العمل في المملكة خمس ناقلات جوية وهي: الخطوط الجوية السعودية، وطيران ناس، والسعودية الخليجية للطيران، ونسما للطيران، وطيران أديل.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للموانئ، يجري العمل على 14 مشروعاً، وتم ترسية 37 مشروعاً في عام 2018م تتضمن أعمال تطوير البنية التحتية للموانئ وتأهيلها وإنشاء شبكات تصريف مياه الأمطار، وتعميق الأرصفة وقنوات الاقتراب وحوض الدوران،بالإضافة إلى إنشاء عدد من الأرصفة البحرية لزيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية. وتشير البيانات إلى أن المجموع الكلي لكميات البضائع التي ناولتها الموانئ في عام 2018م قد بلغ نحو 267 مليون طن، وبلغ عدد الحاويات المناولة نحو 6.3 مليون حاوية قياسية، واستقبلت الموانئ نحو 12,832 سفينة ونحو 1.25 مليون راكب في عام 2018م.

الاتصالات وتقنية المعلومات

بحسب بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية عام 2018م حوالي 3.1 مليون خط بنسبة انتشار 31.8 في المئة على مستوى المساكن، شكلت اشتراكات القطاع السكني نحو 55.3 في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وقطاع الأعمال نحو 44.7 في المئة. وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة 41.3 مليون اشتراك بنهاية عام 2018م بنسبة انتشار 126.9 في المئة على مستوى المساكن، وتمثل الاشتراكات مسبقة الدفع ما نسبته 68.8 في المئة من إجمالي الاشتراكات، والاشتراكات المفوترة ما نسبته 31.2 في المئة.

وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة التي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى حوالي 1.9 مليون اشتراك، بنسبة انتشار على مستوى المساكن تقدر بنحو 33.7 في المئة. وبلغ عدد الاشتراكات في

خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة حوالي 29.1 مليون اشتراك بنسبة انتشار بلغت 89.5 في المئة على مستوى السكان. وزادت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة لتصل إلى 93.3 في المئة بنهاية عام 2018م (جدول 2-7). وحققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بلغت 73.3 مليار ريال في عام 2018م بارتفاع نسبته 3.2 في المئة عن العام السابق (الرسم البياني رقم 2-1).

البريد السعودي

بلغ إجمالي عدد المكاتب البريدية العاملة في المملكة بنهاية عام 2018م ما مجموعه 582 مكتباً، وبلغ عدد الوكالات البريدية 53 وكالة، وبلغ إجمالي عدد الصناديق البريدية 623.8 ألف صندوق، وتجاوز إجمالي عدد المسجلين في العنوان الوطني 10 مليون مسجل لقطاعي الأفراد والأعمال، حيث بلغ إجمالي عدد المسجلين في العنوان الوطني لقطاع الأفراد نحو 8.7 مليون مسجل. وتهدف مؤسسة البريد السعودي إلى التحول للعمل على أسس تجارية من خلال خصخصة البريد السعودي، وتطوير الأطر التنظيمية لقطاع البريد، وإعادة هيكلة رؤية المؤسسة ورسالتها، ودعم التوسع في أعمالها محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال الشركات

جدول رقم 2- 7: خدمات الاتصالات حسب المناطق لعام 2018م*

(بالألف)

المنطقة	اشتراكات الاتصالات الثابتة إجمالي الاشتراكات	اشتراكات النطاق العريض (الثابت) إجمالي الاشتراكات
الرياض	1,208	592
مكة المكرمة	737	508
المدينة المنورة	122	93
القصيم	98	68
المنطقة الشرقية	580	361
عسير	143	93
تبوك	47	39
حائل	32	25
الحدود الشمالية	19	15
جازان	49	47
نجران	32	24
الباحة	33	21
الجوف	22	16
إجمالي المملكة	**3,123**	**1,901**

* تقديرات وتحليلات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2018م.

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

رسم بياني رقم 2-1: إيرادات قطاع خدمات الاتصالات

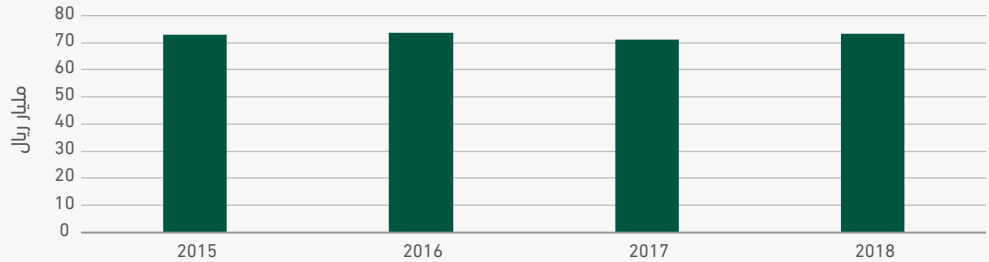

المصدر: هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات.

التابعة كشركة ناقل، وشركة إرسال للحوالات المالية، وشركة اتحاد جوراء للاتصالات. وأطلقت المؤسسة العديد من الخدمات الجديدة كخدمة موثوق، ومكاني، والوكيل المصرفي، ومحطة الطرود البريدية. وحازت المؤسسة في عام 2018م على شهادة التجديد الثاني للمعيار الدولي للعنونة (S42) من الاتحاد البريدي العالمي (UPU).

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

سجل إجمالي عدد طلبة التعليم العام وطالباته في العام الدراسي 2018/2017م نحو 5,9 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم العام (تشمل المراحل: رياض الأطفال، وابتدائي، ومتوسط، وثانوي، وتعليم كبار، وتربية خاصة) نحو 500.4 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو 36.6 ألف مدرسة منها حوالي 19.9 ألف مدرسة للبنات تشكل نحو 54.4 في المئة من إجمالي عدد المدارس.

التعليم العالي

بلغ عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي 2019/2018م نحو 1.6 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي نحو 348.6 ألف طالب وطالبة، حيث شكل عدد الطلاب المستجدين في مرحلة البكالوريوس نحو 60.8 في المئة، ومرحلة الدبلوم العالي 2.2 في المئة، ومرحلة الماجستير نحو 3.1 في المئة، ومرحلة الدكتوراه نحو 0.5 في المئة. وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو 54.2 في المئة، في حين شكلت نسبة الطالبات المستجدات نحو 45.8 في المئة من إجمالي عدد الطلبة والطالبات المستجدين. ووصل عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم في الخارج في العام الدراسي 2018/2017م إلى نحو 122.5 ألف طالب وطالبة، شكلت نسبة المبتعثين عبر المؤسسات والهيئات والبرامج الحكومية نحو 81.0 في المئة، فيما شكلت نسبة الدارسين على حسابهم الخاص 19.0 في المئة. وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو 254.1 ألف خريج وخريجة في العام الدراسي 2018/2017م، شكلت نسبة الخريجات نحو 53.5 في المئة، فيما شكلت نسبة الخريجين 46.5 في المئة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي 2018/2017م نحو 76.1 ألف عضو.

التدريب التقني والمهني والإداري

وصل إجمالي عدد المتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي 2018/2017م نحو 191.6 ألف متدرب ومتدربة، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في 223 كليةً ومعهداً في مختلف مناطق المملكة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 11.3 ألف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني 281 ألف متدرب ومتدربة في 897 وحدة تعليمية. وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي 2018/2017م نحو 36.5 ألف خريج وخريجة.

واستمر معهد الإدارة العامة في برامجه التدريبية الهادفة لتحقيق التنمية الإدارية وتلبية احتياجات العملاء. ففي العام التدريبي 2018/2017م، نفذ المعهد عدداً من الدورات التدريبية العامة والخاصة ومركز الأعمال والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات والمؤتمرات في المركز الرئيس بالرياض وفروعه الرجالية والنسائية. وبلغ عدد المتدربين المشاركين في هذه الأنشطة نحو 78.7 ألف متدرب ومشارك من الجنسين، منهم نحو 12.5 ألف متدربة. وبلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية المنفذة 1,200 خريجاً وخريجة، حيث بلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية العامة نحو 978 خريجاً وخريجة، ونحو 222 خريجاً وخريجة من البرامج الإعدادية الخاصة. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد 851 عضواً، شكلت نسبة السعوديين منهم نحو 80.9 في المئة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2018م إلى ارتفاع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ 492 مستشفى بزيادة قدرها 17 مستشفى عن عام 2017م، منها 284 مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و47 مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و161 مستشفى للقطاع الخاص. وفي عام 2018م، بلغ إجمالي عدد المراكز الصحية 2,390 مركزاً صحيّاً، وبلغ عدد المجمعات الطبية الخاصة 2,930 مجمعاً، ووصل عدد الأطباء العاملين في المملكة بمن فيهم أطباء الأسنان إلى 102.8 ألف طبيب وطبيبة، أي بمعدل 3 أطباء لكل 1,000 نسمة. وبلغ عدد الممرضين العاملين نحو 184.7 ألف ممرض وممرضة، وبلغ عدد الفئات الطبية المساعدة (يشمل الصيادلة والمهن الطبية المساعدة الأخرى) نحو 337.1 ألفاً. وارتفع إجمالي عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة ليبلغ نحو 74.8 ألف سرير، بمعدل 2.24 سرير لكل 1000 نسمة.

الخدمات الاجتماعية

يهدف الصندوق الخيري الاجتماعي التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى معالجة الفقر في المملكة، وتمكين المواطنين من العمل، وتطوير برامج الأسر المنتجة، والإسهام في إيجاد حاضنات للأعمال الصغيرة، وتنمية المشاركة الاجتماعية، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الإنماء الاجتماعي. وبلغت مصاريف الصندوق الخيري الاجتماعي للبرامج والمشاريع نحو 88.2 مليون ريال، ونحو 8 مليون ريال للبرامج المدعومة وفق مصارف الزكاة الشرعية. و من أهم الإنجازات التي حققها الصندوق الخيري الاجتماعي ما يلي:

- برامج المنح التعليمية، حيث تم تخريج 1,281 طالباً وطالبةً في درجة البكالوريس، بإجمالي مصروفات 44.2 مليون ريال، وما زال هناك 883 طالباً وطالبةً على مقاعد الدراسة خاضعين لدعم الصندوق الخيري.
- برنامج دعم المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة، حيث يعمل الصندوق على متابعة القروض القائمة بالتعاون مع عدد من الجهات غير الربحية.
- برنامج تأهيل النساء من الفئات المستهدفة (ذوات الاحتياجات الخاصة، والعائلات الفقيرة، والمسجلات في الضمان الاجتماعي ومراكز التأهيل الشامل)، حيث نتج من هذا البرنامج تمكين 196 امرأةً وتعزيز فرص عملهن، وتم إنجاز هذا المشروع بتكاليف بلغت 1.4 مليون ريال.
- برنامج كفالة تمويل مركبات النقل الموجه، حيث يقدم البرنامج كفالة قرض سيارات لمستفيدي الضمان الاجتماعي أو أحد تابعيهم في برنامج مسارات لدى بنك التنمية الاجتماعية لتمليكهم سيارات للعمل عليها عبر تطبيقات الأجهزة الذكية. ومن مخرجات هذا البرنامج تمليك 200 مركبة لمستفيدي الضمان الاجتماعي وكفالتهم من الصندوق الخيري الاجتماعي بتكلفة بلغت نحو 16 مليون ريال.

حساب المواطن

أقرت الحكومة برنامج حساب المواطن في الربع الأخير من عام 2017م لإعادة توجيه الدعم الحكومي وتلبية احتياجات المواطنين من المنافع الحكومية بأسلوب يضمن تحقيق كفاءة عالية، و تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، والعمل على رفع كفاءة الدعم الحكومي، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك وتوفير الحماية اللازمة للأسر المستحقة، وتقديم الدعم بشكل نقدي ومتغير حسب حجم الأسرة، حيث تشير نتائج الأهلية والاستحقاق الصادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بنهاية العام 2018م إلى أن إجمالي المستحقين مع التابعين بلغ حوالي 14.3 مليون مستحق بإجمالي دعم بلغ 27.9 مليار ريال، حيث حصل 44.0 في المئة منهم على الاستحقاق الكامل، و31.0 في المئة على استحقاق جزئي، و9.0 في المئة على الاستحقاق الأدنى (300 ريال).

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ساهم برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم 3,395 منشأة بنحو 3.0 مليار ريال في عام 2018م مقارنةً بنحو 1.8 مليار ريال وعدد 3,220 منشأة في عام 2017م. ومن حيث توزيع الدعم بحسب القطاعات، بلغ عدد المنشآت الخاضعة لبرنامج كفالة في قطاع التجارة نحو 1,261 منشآة وبإجمالي تمويل بلغ 1.7 مليار ريال، وفي قطاع التشييد والبناء 1,155 منشأة بنحو 1.6 مليار ريال، وفي قطاع الصناعة 275 منشأة بنحو 534.4 مليون ريال، وفي قطاع السياحة والترفيه 211 منشآة بنحو 315.0 مليون ريال، وفي قطاع خدمات المال والأعمال 242 منشأة بنحو 323.0 مليون ريال، وفي قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية 186 منشأة بنحو 279.2 مليون ريال، وفي قطاع المناجم والبترول وفروعها 9 منشآت بنحو 12.7 مليون ريال، وفي قطاع الزراعة والصيد 11 منشأة بنحو 12.6 مليون ريال، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء 9 منشآت بنحو 6.4 مليون ريال.

الإسكان

استمراراً لدور وزارة الإسكان في تحقيق أهدافها الإستراتيجية من دعم العرض وتمكين الطلب على الوحدات السكنية للمواطنين، أطلقت الوزارة عدة برامج لتحفيز القطاعين الخاص والعام من خلال الشراكات الإستراتيجية، وتمويل عدد من المصانع لتحفيز القطاع الخاص في مجال تقنية البناء، وتقديم الدعم للمواطنين المتعثرين في سداد أجرة السكن عن طريق برنامج «دعم إيجار»، بالإضافة إلى تطوير المؤشرات الإسكانية، وإطلاق البوابة الإلكترونية لإدارة ضريبة القيمة المضافة، وإطلاق عدة خدمات لفحص جودة البناء للأفراد والمباني الجاهزة. وبنهاية العام 2018م، بلغ عدد الوحدات السكنية الجاهزة 16.0 ألف وحدة سكنية، حيث حظيت منطقة الرياض بما نسبته 21.6 في المئة، تلتها المنطقة الشرقية بنحو 20.4 في المئة، ثم منطقة مكة المكرمة بنحو 13.4 في المئة من إجمالي الوحدات السكنية الجاهزة. وبلغ إجمالي الوحدات السكنية للبيع على الخارطة نحو 104.5 ألف وحدة سكنية، وحوالي 80.0 ألف أرض سكنية، ونحو 100 ألف وحدة سكنية عن طريق التمويل السكني المدعوم، بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو 20.0 مليار ريال في عام 2018م.

التقاعد والتأمينات الاجتماعية

بلغ عدد المشتركين في نظام التقاعد المدني للمؤسسة العامة للتقاعد في نهاية عام 2018م حوالي 1.17 مليون مشترك مقارنة بنحو 1.15 مليون مشترك في نهاية العام السابق بارتفاع نسبته 1.6 في المئة. وانخفضت المبالغ المحصلة (الحسميات والحصص المناظرة) من المشتركين على رأس العمل لتبلغ 46.07 مليار ريال مقابل 46.09 مليار ريال في العام السابق. وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو 73.7 مليار ريال بارتفاع نسبته 8.6 في المئة عن العام السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 6.2 في المئة ليبلغ نحو 645 ألف متقاعد، وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 0.8 في المئة ليبلغ نحو 231 ألف متقاعد، وانخفض عدد المستفيدين من المتقاعدين المتوفين بنسبة 2.4 في المئة ليبلغ نحو 502 ألف مستفيد.

وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 0.3 في المئة ليبلغ حوالي 453.8 ألف منشأة، كذلك ارتفع عدد المنشآت الحكومية بنسبة 0.1 في المئة ليبلغ 1,236 منشأة. وارتفع عدد المشتركين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في نهاية عام 2018م بنسبة 3.1 في المئة ليبلغ حوالي 27.9 مليون مشترك مقارنة بحوالي 27.1 مليون مشترك في نهاية العام السابق. وانخفض عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 10.7 في المئة ليبلغ حوالي 8.85 مليون مشترك مقارنة بحوالي 9.91 مليون مشترك في نهاية العام السابق.

السكان

تُشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ سكان المملكة في منتصف عام 2018م نحو 33.4 مليون نسمة، بنمو نسبته 2.5 في المئة مقارنةً بمنتصف عام 2017م المقدر بنحو 32.6 مليون نسمة، شكل السكان السعوديون منهم نحو 62.2 في المئة أي نحو 20.7 مليون نسمة. ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج التقديرات إلى 57.6 في المئة ذكور، و42.4 في المئة إناث من جملة السكان، وشكّل السكان السعوديون الذكور ما نسبته 50.9 في المئة، والإناث ما نسبته 49.1 في المئة من إجمالي السعوديين، بينما شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته 68.5 في المئة، والإناث غير السعوديات ما نسبته 31.5 في المئة من إجمالي غير السعوديين (جدول 2-8).

ومن حيث توزيع سكان المملكة في منتصف عام 2018م حسب المناطق الإدارية، احتلت منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بنحو 8.8 مليون نسمة وبنسبة 26.3 في المئة، تلتها منطقة الرياض في المرتبة الثانية بنحو 8.4 مليون نسمة وبنسبة 25.3 في المئة، والمنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنحو 5.0 مليون نسمة وبنسبة 15.0 في المئة.

القوى العاملة

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديين وغير سعوديين) بنهاية عام 2018م نحو 1.23 مليون عامل، وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 96.0 في المئة. وبالنسبة إلى العاملين السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2018م حوالي 701.5 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث حوالي 477.4 ألف عاملة. أما العاملون غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور نحو 26.6 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث نحو 23.1 ألف عاملة (جدول 2-8).

جدول رقم 2-8 : مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

المناطق الرئيسة		2017			2018		
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
السكان	سعوديون	10,404,865	10,022,711	20,427,576	10,575,895	10,192,732	20,768,627
	غير سعوديين	8,341,557	3,843,713	12,185,270	8,665,061	3,979,972	12,645,033
	الإجمالي	**18,746,422**	**13,866,424**	**32,612,846**	**19,240,956**	**14,172,704**	**33,413,660**
عدد المواليد	**الإجمالي**	**254,511**	**233,619**	**488,130**	---	---	---
عدد الوفيات	**الإجمالي**	**49,441**	**30,090**	**79,531**	---	---	---
معدلات البطالة (%)	سعوديون	7.4	33.1	12.8	6.6	32.5	12.7
	غير سعوديين	0.7	3.3	0.9	0.6	4.4	1.0
	الإجمالي	**3.3**	**22.9**	**6.0**	**2.9**	**22.6**	**6.0**
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	707,599	480,983	1,188,582	701,470	477,399	1,178,869
	غير سعوديين	27,147	23,838	50,985	26,577	23,146	49,723
	الإجمالي	**734,746**	**504,821**	**1,239,567**	**728,047**	**500,545**	**1,228,592**
موظفو القطاع الخاص	سعوديون	1,211,640	562,033	1,773,673	1,161,574	542,399	1,703,973
	غير سعوديين	7,722,791	205,496	7,928,287	6,681,256	214,258	6,895,514
	الإجمالي	**8,934,431**	**767,529**	**9,701,960**	**7,842,830**	**756,657**	**8,599,487**
موظفو القطاع المصرفي	**الإجمالي**	**42,312**	**6,808**	**49,120**	**40,143**	**7,013**	**47,156**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الخدمة المدنية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

ملاحظة: 1- المشتغلون من واقع السجلات الإدارية.

2- معدلات البطالة من واقع نتائج مسح القوى العاملة.

سوق العمل

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديين وغير سعوديين) بنهاية عام 2018م نحو 6.0 مليون عامل بانخفاض عن العام السابق نسبته 11.4 في المئة. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 19.8 في المئة.

وبالنسبة إلى العاملين السعوديين في القطاع الخاص، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2018م نحو 1.2 مليون عامل بانخفاض نسبته 4.1 في المئة عن العام السابق، في حين بلغ عدد الإناث السعوديات حوالي 0.6 مليون عاملة بانخفاض نسبته 3.5 في المئة عن العام السابق. أما بالنسبة إلى العاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2018م حوالي 6.7 مليون عامل بانخفاض عن العام السابق نسبته 13.5 في المئة، وبلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو 0.2 مليون عاملة بارتفاع نسبته 4.3 في المئة عن العام السابق (جدول 2-8).

وبلغ إجمالي عدد الباحثين عن عمل في نهاية عام 2018م حوالي 267.2 ألف مواطن ومواطنة، شكلت نسبة الإناث نحو 85.7 في المئة، وشكلت نسبة الذكور نحو 14.3 في المئة من إجمالي عدد الباحثين. وحسب المناطق الإدارية، تركز غالبية الباحثين عن العمل في كل من منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية حيث شكلوا ما نسبته 22.3 في المئة و19.9 في المئة و14.0 في المئة على التوالي.

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى استقرار معدل البطالة في المملكة عند 6.0 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2018م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 12.7 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور 6.6 في المئة من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل حوالي 32.5 في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت نحو 0.6 في المئة من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، حيث بلغ المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات في عام 2018م نحو 15.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 18.4 مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته 17.5 في المئة. وبلغ حجم تسديدات القروض نحو 20.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2.3 في المئة عن العام السابق، وبلغ رصيد القروض القائمة في نهاية العام نحو 230.7 مليار ريال بانخفاض نسبته 2.6 في المئة عما كان عليه في نهاية العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغت القروض المعتمدة التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام 2018م نحو 9.4 مليار ريال، بارتفاع نسبته 26.5 في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو 4.7 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.1 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2018م حوالي 42.9 مليار ريال، بارتفاع نسبته 11.2 في المئة عن عام 2017م.

صندوق التنمية العقارية

بلغ حجم القروض المعتمدة التي قدمها صندوق التنمية العقارية في عام 2018م نحو 3.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 47.0 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 6.1 مليار ريال، بانخفاض نسبته 1.1 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2018م نحو 153.5 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2.4 في المئة عن عام 2017م.

صندوق التنمية الزراعية

بلغ حجم القروض المعتمدة التي صرفها صندوق التنمية الزراعية في عام 2018م نحو 419 مليون ريال، بانخفاض نسبته 13.5 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 874 مليون ريال، بارتفاع نسبته 41.3 في المئة عن العام السابق. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2018م إلى حوالي 7.3 مليار ريال، بانخفاض نسبته 5.8 في المئة عن عن عام 2017م.

بنك التنمية الاجتماعية

بلغ حجم القروض المعتمدة من بنك التنمية الاجتماعية في عام 2018م حوالي 2.4 مليار ريال، بانخفاض نسبته 50.8 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 9.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 10.8 في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة حتى نهاية عام 2018م نحو 26.9 مليار ريال، بانخفاض نسبته 19.0 في المئة عن عام 2017م.

صندوق الثروة السيادية

صندوق الاستثمارات العامة

يهدف برنامج صندوق الاستثمارات العامة للفترة 2018-2020م إلى تعزيز دور الصندوق في تسريع دفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني، وتحقيق التغير الإيجابي المستدام، والإسهام الفعّال في تنمية الاقتصاد المحلي، وتوسيع محفظته من الأصول الدولية وذلك بتكوين شراكات إستراتيجية وإطلاق مبادرات كبرى؛ لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية وتعظيم العائدات بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030.

ومن أهم إنجازات الصندوق خلال عام 2018م استحواذه على نسبة 15 في المئة في شركة «أكوا باور» التي تعد من الشركات الرائدة في أعمال المياه والطاقة الدولية، وهي الشركة المالكة والمطورة والمشغلة لمشاريع ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. وكذلك أسس الصندوق شركة «صندوق الصناديق» التي تهدف إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وشركة مشاريع الترفيه السعودية المملوكة بالكامل للصندوق وهي التي وقعت اتفاقية مع شركة إي إم سي (AMC) لإدارة دور السينما التابعة للشركة. علاوة على ذلك، حصلت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري على أول رخصة لإعادة التمويل العقاري في الخليج. وأعلن الصندوق عن إطلاق مشروع «أمالا» الوجهة السياحية على ساحل البحر الأحمر، ومشروع تطوير «وادي الديسة» ضمن محمية الأمير محمد ابن سلمان للحفاظ على المكونات البيئية والطبيعية وتنشيط السياحة البيئية. كذلك استكمل الصندوق تأسيس شركة «البحر الأحمر» في المجال السياحي على الشاطئ الغربي للمملكة، وشركة «القدية» في المجال السياحي والثقافي والرياضي التي وقعت عقداً مع إحدى الشركات الرائدة عالمياً وهي شركة سيكس فلاقز (Six Flags) في مجال المنتزهات الترفيهية. إضافة إلى ذلك، تم إبرام اتفاقية استثمارية مع شركة «لوسيد موتورز» في مجال السيارات الكهربائية، والاستثمار مع عدد من المستثمرين العالميين في شركة «ماجك ليب» المتخصصة في مجال تطوير تكنولوجيا الواقع المختلط، بالإضافة إلى الاستحواذ على نسبة 55 في المئة في شركة «أكورانفست» إحدى الشركات الرائدة في مجال الفندقة.

برامج القروض المحلية والإعانات

حسب أحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية، بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برنامج القروض المحلية في عام 2018م نحو 438 مليون ريال مسجلاً انخفاضاً نسبته 19.4 في المئة عن العام السابق. وبلغ المسدد من القروض حوالي 383 مليون ريال محققاً ارتفاعاً نسبته 69.0 في المئة مقارنةً بعام 2017م. وتم اعتماد عشرة قروض في عام 2018م، حيث تم اعتماد خمسة قروض للمشاريع التعليمية، وأربعة قروض للمشاريع الصحية، وقرض واحد للمشاريع الفندقية والسياحية.

وبلغ مجموع الإعانات المصروفة في العام المالي 2018م حوالي 3.2 مليار ريال، إذ بلغت إعانة الأعلاف 2.3 مليار ريال، وإعانة حليب الأطفال 338.7 مليون ريال، وإعانة نادي الفروسية 135 مليون، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز العامة 72.8 مليون ريال، وإعانة مركز الملك

عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات 71.3 مليون ريال،وإعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني 42.8 مليون ريال، وإعانة أمانة اللجنة المالية 30 مليون ريال.

الإصلاحات الاقتصادية والمالية وأهم القرارات

استمراراً للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فقد صدر في عام 2018م عدد من القرارات الهادفة للاستمرار في تطوير المنظومة الاقتصادية للمملكة، وفيما يلي أبرزها:

- الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للمياه.
- الموافقة على الضوابط اللازمة لتخصيص أموال مجهولي الأبوين، ومن توفوا وليس لهم وارث شرعي، ولم يوصوا في شأنها بشيء، لمصلحة المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام.
- إنشاء وكالة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تُعنى بشؤون توظيف السعوديين في القطاع الخاص، وتتولى هذه الوكالة الاختصاصات والمهمات المنوطة بهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة الملغاة.
- الموافقة على السياسة الوطنية لبرنامج الطاقة الذرية في المملكة.
- الموافقة على تنظيم المركز السعودي لكفاءة الطاقة.
- الموافقة على مذكرة تفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء.
- الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب بطاقات النقل البري الدولي (اتفاقية النقل البري الدولي 1975م).
- الموافقة على إستراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها.
- الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للبيئة.
- الموافقة على نظام مكافحة جريمة التحرش.
- الموافقة على تشكيل مجلس إدارة مركز المعلومات الوطني برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء.
- الموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
- الموافقة على تحويل وحدة تنمية الإيرادات غير النفطية إلى مركز باسم «مركز تنمية الإيرادات غير النفطية»، والموافقة على الترتيبات التنظيمية للمركز.
- الموافقة على تحويل مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي إلى مركز باسم «مركز تحقيق كفاءة الإنفاق»، والموافقة على الترتيبات التنظيمية للمركز.
- الموافقة على تحويل «مصلحة أملاك الدولة» إلى هيئة عامة باسم «الهيئة العامة لعقارات الدولة» وعلى الترتيبات التنظيمية لها.
- الموافقة على تعديل نظام مكافحة الرشوة.
- الموافقة على أن تتحمل الدولة الغرامات المستحقة على صاحب العمل إذا ثبت أن تأخر تجديد إقامة العامل كان بسبب تأخر الدولة في صرف مستحقات صاحب العمل وكان العامل يعمل في المشروع نفسه الذي تأخر صرف مستحقاته.
- الموافقة على أن يُصرف لمستفيدي الضمان الاجتماعي تكلفة الاستهلاك الرشيد للمياه، ويكون الصرف شهرياً وبحسب الإجراء المتبع لصرف دعم فواتير الكهرباء.

03

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعاً بنسبة 34.2 في المئة في عام 2018م، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى 70.59 دولار للبرميل حسب بيانات منظمة أوبك، مقارنة بحوالي 52.59 دولار للبرميل في عام 2017م. ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن الطلب العالمي على النفط، كما شهد إنتاج المملكة من النفط الخام ارتفاعاً بنسبة 3.6 في المئة في عام 2018م ليبلغ نحو 3,765.1 مليون برميل سنوياً، وبمتوسط يومي بلغ 10.32 مليون برميل.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2019م، ارتفع متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط بنسبة 1.1 في المئة ليبلغ 99.20 مليون برميل يومياً في عام 2018م، مقارنة بنحو 98.10 مليون برميل يومياً في عام 2017م (جدول 3-1 ورسم بياني 3-1). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط الطلب من خارج

جدول رقم 3-1: متوسط الطلب العالمي على النفط*

(مليون برميل يومياً)

	2016	2017	2018	التغير ٪	
				2017	2018
دول أمريكا الشمالية	24.90	25.10	25.50	0.8	1.6
دول أوروبا الغربية	14.00	14.30	14.30	2.1	0.0
دول منطقة المحيط الهادي	8.10	8.10	7.90	0.0	-2.5
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**47.00**	**47.50**	**47.70**	**1.1**	**0.4**
دول خارج المنظمة :					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	4.50	4.50	4.70	0.0	4.4
الصين	12.00	12.60	13.00	5.0	3.2
دول أوروبا الشرقية	0.70	0.70	0.80	0.0	14.3
دول أمريكا الجنوبية	6.40	6.50	6.40	1.6	-1.5
دول آسيا الأخرى	13.10	13.50	13.90	3.1	3.0
دول الشرق الأوسط	8.50	8.50	8.40	0.0	-1.2
دول أفريقيا	4.30	4.30	4.30	0.0	0.0
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**49.50**	**50.60**	**51.50**	**2.2**	**1.8**
إجمالي الطلب العالمي	**96.50**	**98.10**	**99.20**	**1.7**	**1.1**

* يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.
المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية مارس 2019م.

رسم بياني رقم 3-1: متوسط الطلب العالمي على النفط

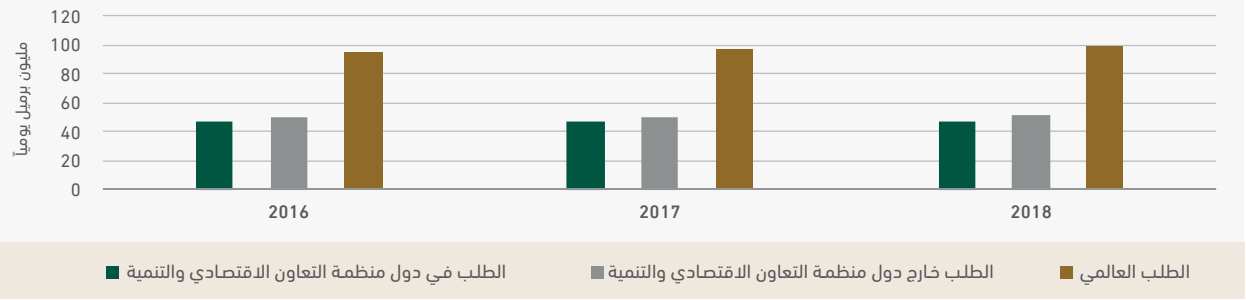

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ 51.50 مليون برميل يوميّاً، مقارنة بنحو 50.60 مليون برميل يوميّاً في عام 2017م. كذلك ارتفع متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.4 في المئة ليبلغ 47.70 مليون برميل يوميّاً.

وجاءت الزيادة في الطلب على النفط للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كلٍّ من دول أوروبا الشرقية بنسبة 14.3 في المئة ليبلغ 0.8 مليون برميل يوميّاً، ومن دول الاتحاد السوفيتي سابقاً بنسبة 4.4 في المئة ليبلغ 4.70 مليون برميل يوميّاً، ومن الصين بنسبة 3.2 في المئة ليبلغ 13.0 مليون برميل يوميّاً، ومن دول آسيا الأخرى بنسبة 3.0 في المئة ليبلغ 13.90 مليون برميل يوميّاً، واستقر الطلب في كلٍّ من دول أوروبا الغربية ودول أفريقيا. وفي المقابل فقد انخفض الطلب في كلٍّ من دول منطقة المحيط الهادي بنسبة 2.5 في المئة ليبلغ 7.90 مليون برميل يوميّاً، وفي دول أمريكا الجنوبية بنسبة 1.5 في المئة ليبلغ 6.40 مليون برميل يوميّاً، وفي دول الشرق الأوسط بنسبة 1.2 في المئة ليبلغ 8.40 مليون برميل يوميّاً.

الإنتاج العالمي من النفط

تُشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2019م إلى نمو متوسط الإنتاج العالمي من النفط في عام 2018م بنسبة 2.8 في المئة ليبلغ 100.10 مليون برميل يوميّاً، مقارنة بنحو 97.40 مليون برميل يوميّاً في عام 2017م (جدول 3-2)، حيث سجل متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً بنسبه 16.7 في المئة مقارنة بارتفاع بنسبة 5.9 في المئة في عام 2017م، وسجل متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعاً نسبته 10.1 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.3 في المئة في عام 2017م، كما سجل متوسط إنتاج المملكة المتحدة ارتفاعاً نسبته 8.9 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 1.9 في المئة في عام 2017م، و سجل متوسط إنتاج كندا ارتفاعاً نسبته 7.9 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 7.8 في المئة في عام 2017م. من جهة أخر سجل متوسط إنتاج المكسيك انخفاضاً بنسبة 6.7 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 9.7 في المئة في عام 2017م، وسجل متوسط إنتاج النرويج انخفاضاً بنسبة 6.1 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 1.0 في المئة في العام السابق، كما سجل إنتاج الصين انخفاضاً بنسبة 0.8 في المئة مقارنة بانخفاض

جدول رقم 3-2: متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يومياً)

	2016	2017	2018	التغير ٪	
				2017	2018
دول منظمة الأوبك	39.59	37.52	37.42	-5.2	-0.3
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	23.42	24.20	26.65	3.3	10.1
المنتجون من خارج الأوبك					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	14.24	14.30	14.56	0.4	1.8
الولايات المتحدة الأمريكية	12.53	13.27	15.48	5.9	16.7
الصين	3.98	3.87	3.84	-2.8	-0.8
كندا	4.47	4.82	5.20	7.8	7.9
المكسيك	2.47	2.23	2.08	-9.7	-6.7
المملكة المتحدة	1.03	1.01	1.10	-1.9	8.9
النرويج	1.99	1.97	1.85	-1.0	-6.1
البرازيل	2.61	2.74	2.74	5.0	0.0
مجموع الإنتاج العالمي	**96.96**	**97.40**	**100.10**	**0.5**	**2.8**

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2019م.

نسبته 2.8 في المئة في العام السابق، وسجلت دول منظمة الأوبك انخفاضاً نسبته 0.3 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 5.2 في المئة في عام 2017م (رسم بياني 3-2).

الأسعار العالمية للنفط

ارتفع متوسط أسعار النفط العالمية في عام 2018م، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 70.59 دولار للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره البالغ 52.59 دولار للبرميل في عام 2017م، بارتفاع مقداره 18.00 دولار للبرميل أو ما نسبته 34.2 في المئة (جدول 3-3).وبلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك في عام 2018م نحو 69.78 دولار للبرميل بارتفاع نسبته 33.1 في المئة، مقارنة بنحو 52.43 دولار للبرميل في عام 2017م. وارتفع متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 31.5 في المئة، وذلك من 54.17 دولار للبرميل

جدول رقم 3-3: الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2002	24.32	24.36	25.03	26.13
2003	27.69	28.10	28.81	31.09
2004	34.53	36.05	38.23	41.44
2005	50.21	50.64	54.37	56.51
2006	61.10	61.08	65.14	66.04
2007	68.75	69.08	72.55	72.29
2008	95.16	94.45	97.37	100.00
2009	61.38	61.06	61.68	61.88
2010	77.82	77.45	79.60	79.42
2011	107.82	107.46	111.36	94.99
2012	110.22	109.45	111.62	94.10
2013	106.53	105.87	108.62	97.96
2014	97.18	96.29	99.08	93.17
2015	49.85	49.49	52.41	48.73
2016	40.96	40.76	43.76	43.27
2017	52.59	52.43	54.17	50.82
2018	70.59	69.78	71.22	65.16

المصدر: منظمة أوبك.

رسم بياني رقم 3-2: متوسط إنتاج العالم من النفط الخام

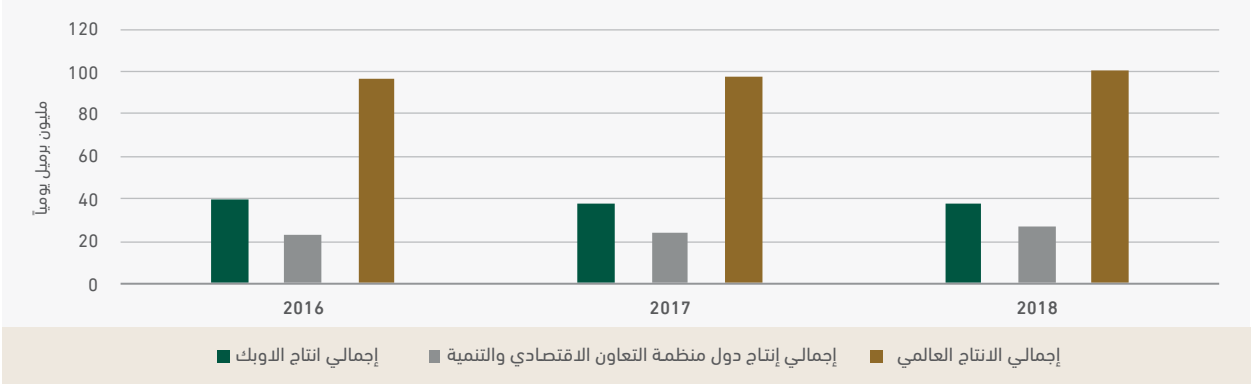

في عام 2017م ليصل إلى 71.22 دولار للبرميل في عام 2018م. وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس ارتفاعاً نسبته 28.2 في المئة ليبلغ 65.16 دولار للبرميل في عام 2018م، مقارنة بنحو 50.82 دولار للبرميل في عام 2017م (رسم بياني 3-3).

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2018م ارتفاعاً في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس 2005م)، حيث ارتفع متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 27.7 في المئة ليبلغ 61.89 دولار للبرميل، مقارنة بنحو 48.46 دولار للبرميل في عام 2017م (جدول 3-4).

كما ارتفع متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 25.1 في المئة ليبلغ 62.44 دولار للبرميل في عام 2018م، مقارنة بنحو 49.92 دولار للبرميل في العام السابق. وارتفع متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 26.6 في المئة ليبلغ 61.18 دولار للبرميل، مقارنة بنحو 48.31 دولار للبرميل في العام السابق (رسم بياني 3-4).

جدول رقم 3-4: الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس عام 2005م)

(دولار أمريكي/ برميل)

الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
العام	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.67	37.89	28.64	62.9	83.1	62.79
1990	20.82	23.99	22.26	28.4	32.7	30.36
2000	26.81	28.44	27.6	35.6	37.8	36.69
2010	77.82	79.6	77.45	68.6	70.17	68.27
2011	107.82	111.36	107.46	88.79	91.7	88.5
2012	110.22	111.62	109.45	93.06	94.24	92.4
2013	106.53	108.62	105.87	88.95	90.7	88.4
2014	97.18	99.08	96.29	80.34	81.91	79.6
2015	49.85	52.41	49.49	46.47	48.86	46.13
2016	40.96	43.76	40.76	38.32	40.94	38.13
2017	52.59	54.17	52.43	48.46	49.92	48.31
2018	70.59	71.22	69.78	61.89	62.44	61.18

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام 2005م.

المصدر: منظمة أوبك.

رسم بياني رقم 3-3: متوسط الأسعار الفورية للنفط

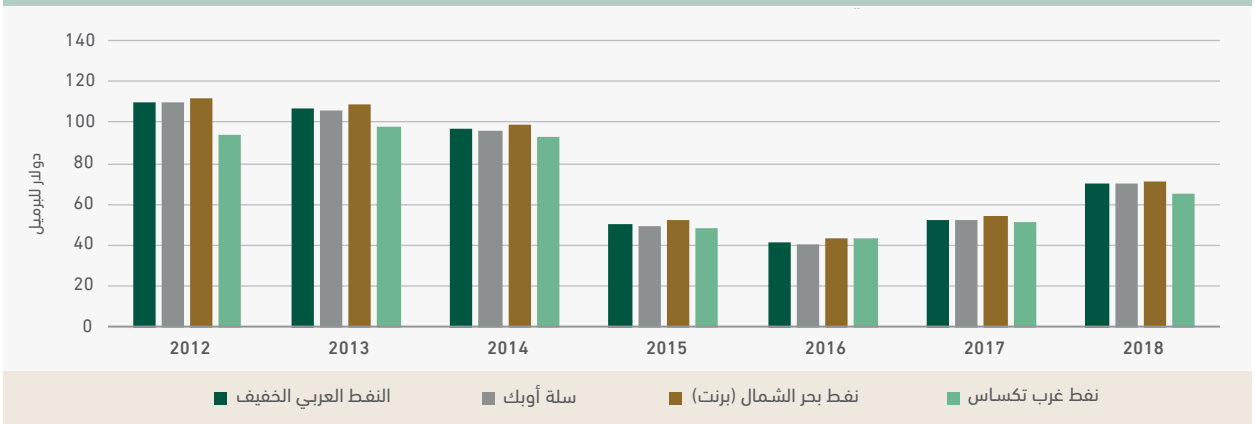

ويلاحظ أن الأسعار الحقيقية للنفط في عام 2018م أقل من الأسعار الحقيقية للنفط في عام 1980م، على الرغم من أن الأسعار الاسمية لعام 2018م أعلى من الأسعار الاسمية لعام 1980م. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال(برنت) نحو 62.44 دولار للبرميل في عام 2018م، أي أقل بحوالي 20.62 دولار للبرميل من سعره في عام 1980م البالغ نحو 83.1 دولار للبرميل. في المقابل بلغ السعر الاسمي لنفط بحر الشمال في عام 2018م نحو 71.22 دولار للبرميل، أي أعلى مما كان عليه في عام 1980م بحوالي 33.33 دولار للبرميل الذي بلغ نحو 37.89 دولار للبرميل.

احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

سجل احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام 2018م ارتفاعاً بنسبة 0.28 في المئة ليبلغ 267.02 مليار برميل، مقارنة بالعام السابق الذي بلغ 266.26 مليار برميل. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة 4.21 في المئة ليبلغ في نهاية عام 2018م نحو 320.45 تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو 307.49 تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام 2017م.

إنتاج المملكة من النفط الخام

ارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2018م بنسبة 3.6 في المئة ليبلغ نحو 3,765.1 مليون برميل سنوياً، مقارنة بنحو 3,635.3 مليون برميل في عام 2017م. وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2018م نحو 10.32 مليون برميل يومياً (جدول 3 – 5).

الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

انخفض إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام 2018م بنسبة 2.0 في المئة ليبلغ 1,028.30 مليون برميل، مقارنة بنحو 1,048.89 مليون برميل في عام 2017م. وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي من المنتجات المكررة نحو 2.81 مليون برميل يومياً (جدول 3–6).

ويعزى انخفاض إنتاج المنتجات المكررة إلى انخفاض إنتاج الديزل بنسبة 0.6 في المئة، حيث يمثل نحو 38.1 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج وقود السيارات بنسبة 2.2 في المئة، حيث يمثل

جدول رقم 3-5: إنتاج المملكة من النفط الخام

(مليون برميل)

	2015	2016	2017	2018	التغير ٪	
					2017	2018
إجمالي الإنتاج	3,720.3	3,828.4	3,635.3	3,765.1	-5.0	3.6
المتوسط اليومي	10.19	10.46	9.96	10.32	-4.8	3.6

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

رسم بياني رقم 3-4: الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس =2005م)

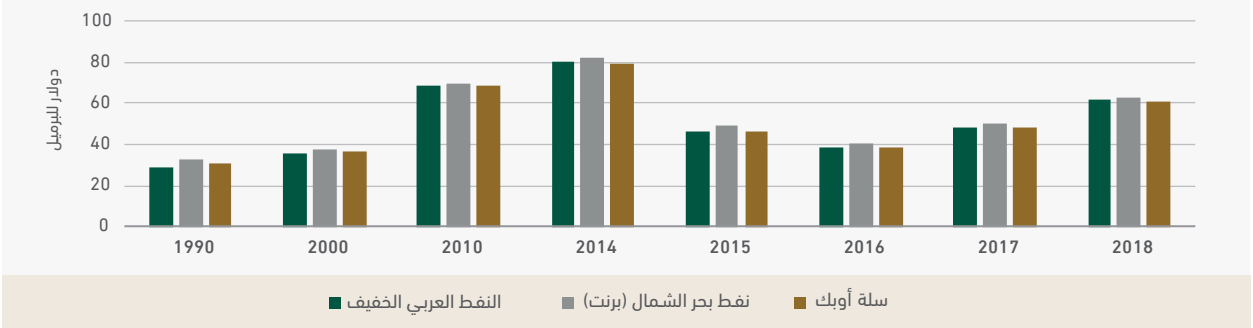

نحو 19.4 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج زيت الوقود بنسبة 2.3 في المئة حيث يمثل نحو 16.2 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج نافثا بنسبة 19.1 في المئة حيث يمثل نحو 5.8 في المئة من الإجمالي، وانخفاض إنتاج الإسفلت بنسبة 16.3 في المئة، الذي يمثل نحو 1.4 في المئة من الإجمالي. وفي المقابل، ارتفع إنتاج وقود الطائرات بنسبة 5.8 في المئة، الذي يمثل نحو 9.3 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، كما ارتفع إنتاج غاز البترول المسال بنسبة 9.7 في المئة، ويمثل نحو 1.7 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة.

وسجل إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام 2018م انخفاضاً بنسبة 2.96 في المئة ليصل إلى 1,562.28 مليون برميل سنوياً (4.28 مليون برميل يومياً) مقارنة بنحو 1,609.94مليون برميل سنوياً (4.41 مليون برميل يومياً) عام 2017م (جدول 3–7).

وبالنسبة إلى النصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 42.3 في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، واستهلاك الديزل 13.3 في المئة، واستهلاك وقود السيارات 14.1 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 12.7 في المئة، واستهلاك الزيت الخام 10.9 في المئة. أما النصيب النسبي من استهلاك صناعة النفط، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 67.9 في المئة من الإجمالي، واستهلاك غاز الوقود نحو 18.1 في المئة، واستهلاك الديزل نحو 4.1 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 3.7 في المئة.

صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة

بلغ إجمالي صادرات المملكة من النفط (تشمل الخام والمكرر) لعام 2018م نحو 3,410.10 مليون برميل سنوياً، أي بمعدل 9.34 مليون برميل يومياً. حيث ارتفعت صادرات المملكة من النفط الخام في عام 2018م بنسبة 5.8 في المئة، لتبلغ حوالي 2,690.61 مليون برميل سنوياً مقارنة بنحو 2,543.44 مليون برميل في عام 2017م. كما ارتفعت صادرات المملكة من المنتجات المكررة في عام 2018م بنسبة 9.4 في المئة لتبلغ 719.49 مليون برميل سنوياً أي بمعدل 1.97 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 657.97 مليون برميل في عام 2017م (جدول 3–8).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة في عام 2018م (رسم بياني 3 – 5)، حيث بلغ نصيبها

جدول رقم 3-6: إنتاج المملكة من المنتجات المكررة

(مليون برميل)

المنتج	2014	2015	2016	2017	2018	التغير ٪	
						2017	2018
غاز البترول المسال	16.17	16.76	15.61	15.55	17.06	-0.3	9.7
وقود السيارات (بنزين)	160.94	179.90	202.35	203.56	199.05	0.6	-2.2
نافثا	70.27	68.77	75.77	74.28	60.10	-2.0	-19.1
وقود طائرات (كيروسين)	77.32	76.95	89.50	90.54	95.80	1.2	5.8
ديزل	274.84	351.47	384.62	393.93	391.55	2.4	-0.6
زيت وقود	175.68	163.16	168.31	170.13	166.20	1.1	-2.3
الإسفلت	20.06	21.60	18.25	16.81	14.07	-7.9	-16.3
فحم الكوك	8.57	26.82	79.85	84.08	84.45	5.3	0.4
المجموع	**803.84**	**905.43**	**1,034.26**	**1,048.89**	**1,028.30**	**1.4**	**-2.0**

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

جدول رقم 3-7: الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي

(مليون برميل)

المنتج	2014	2015	2016	2017	2018
أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	11.48	12.60	13.40	12.87	13.23
وقود السيارات (بنزين)	190.71	203.98	203.37	208.00	194.49
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	27.28	31.37	32.05	36.14	37.88
الديزل	261.22	276.07	248.54	207.91	182.75
زيت الوقود	125.86	140.43	166.07	180.29	173.96
الزيت الخام	202.36	209.42	182.41	167.37	149.74
الإسفلت	28.59	29.12	19.14	20.36	20.73
زيوت التشحيم	1.92	1.68	1.48	1.34	1.51
الغاز الطبيعي	504.09	506.07	557.44	573.78	581.36
نافثا	---	---	1.81	11.19	8.92
ريفورمات	---	---	---	10.48	10.16
المجموع الفرعي	1,353.51	1,410.72	1,425.72	1,429.73	1,374.72
ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	3.71	3.52	4.58	4.39	3.91
زيت الوقود	14.67	5.20	6.12	6.61	6.98
ديزل	13.72	8.04	8.03	7.68	7.71
غاز الوقود	20.56	31.80	34.33	34.40	33.98
الزيت الخام	0.10	0.05	0.04	0.01	0.00
الغاز الطبيعي	108.89	121.28	106.02	121.48	127.31
أخرى	2.01	5.60	5.46	5.64	7.66
المجموع الفرعي	163.65	175.49	164.58	180.21	187.56
المجموع الكلي	**1,517.16**	**1,586.20**	**1,590.30**	**1,609.94**	**1,562.28**

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

جدول رقم 3-8: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة (حسب المناطق)

(مليون برميل)

	2016		2017		2018		النصيب المئوي لعام 2018	
الصادرات إلى	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة
أمريكا الشمالية	430.78	0.53	366.26	2.66	372.43	16.66	13.8	2.3
أمريكا الجنوبية	26.13	2.72	26.01	---	25.72	0.69	1.0	---
أوروبا الغربية	318.73	82.13	283.76	98.39	317.28	150.90	11.8	21.0
الشرق الأوسط	99.88	108.57	56.60	182.57	97.40	337.02	3.6	46.8
أفريقيا	56.05	87.36	59.78	125.29	59.80	83.70	2.2	11.6
آسيا والشرق الأقصى	1,792.89	268.63	1,747.99	249.06	1,815.64	129.05	67.5	17.9
اوقيانوسيا	7.13	---	3.03	---	2.34	1.47	0.1	0.2
المجموع	**2,731.59**	**549.95**	**2,543.44**	**657.97**	**2,690.61**	**719.49**	**100.0**	**100.0**

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 67.5 في المئة، و17.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 13.8 في المئة ونحو 2.3 في المئة من المنتجات المكررة، ثم دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته 11.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 21.0 في المئة من المنتجات المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها 3.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 46.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا 2.2 في المئة من النفط الخام، ونحو 11.6 في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

ارتفع إنتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من مصانعها في المملكة العربية السعودية خلال عام 2018م بنسبة 6.0 في المئة ليصل إلى 68 مليون طن متري سنوياً، مقارنة بنحو 64 مليون طن متري خلال عام 2017م. ويعود ذلك إلى تحسن موثوقية الأداء لمصانع الشركة وانخفاض معدل أعمال الصيانة الدورية. وعليه فقد ارتفعت صادرات منتجات شركات (سابك) التصنيعية والإنتاجية في المملكة بنسبة 13.0 في المئة خلال 2018م.

الثروة المعدنية

تُشرف وكالة الوزارة للثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها. وقد وصل إجمالي عدد الرخص التعدينية بنهاية عام 2018م إلى 2,045 رخصة، حيث بلغ عدد رخص الكشف 545 رخصة التي تخول حاملها القيام بإجراء الدراسات التفصيلية عن الخامات المعدنية المطلوبة في رخص الكشف، وبلغ عدد رخص المناجم الصغيرة 69 رخصة لمختلف خامات المعادن الصناعية مثل رمل السليكيا، والجبس، والملح، والحجر الجيري، والطين، والبازلت الفتاتي (بوزلان)، والرخام للصناعة، والحديد المنخفض النسبة (لصناعة الإسمنت)، والدولوميت، والفلدسبار، ورمل السيليكا، والبارايت، والحجر الرملي، والبيريلايت، والبيروفيلايت. وبلغ عدد رخص التعدين ومحاجر المواد الخام 94 رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب، والنحاس، والزنك، والحديد، والفوسفات، والمعادن المصاحبة، والأحجار الكريمة، مثل البريدوت، وبلغ عدد رخص محاجر مواد البناء 1,342 رخصة يتم من خلالها استغلال مختلف خامات مواد البناء مثل الرمل

رسم بياني رقم 3-5: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام 2018م

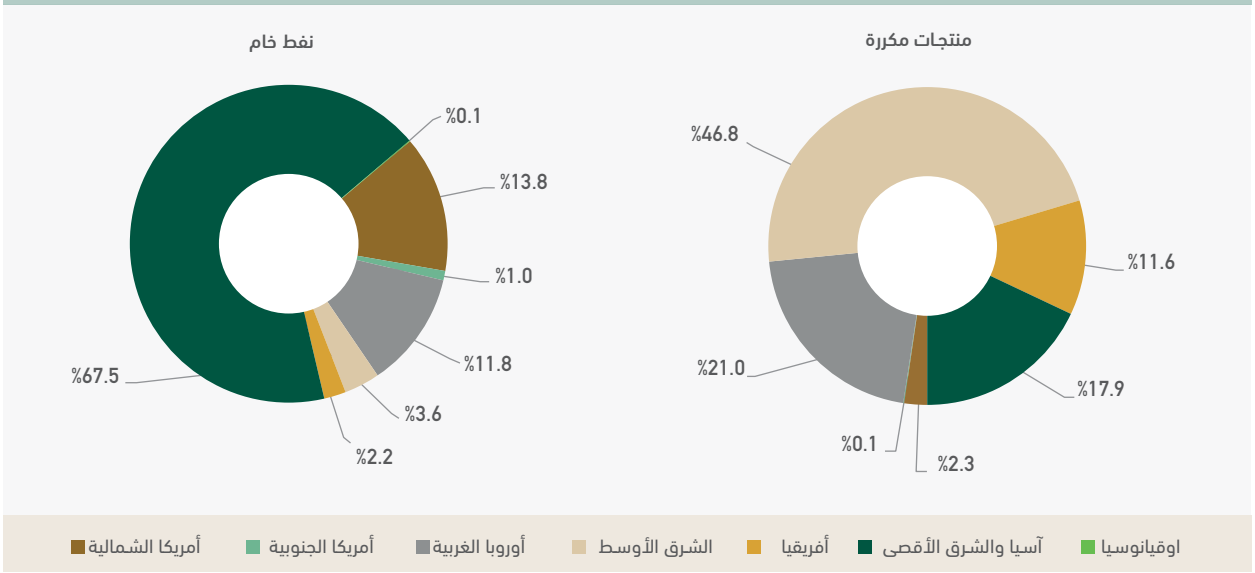

ومواد الكسارات وأحجار الزينة وغيرها.

وبالنسبة إلى إنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها في عام 2018م من مواقع الرخص التعدينية في مناجم مهد الذهب، والصخيبرات والحجار وبلغة والأمار، فقد بلغ إنتاج الذهب 12,905 كجم والفضة 5,760 كجم. ويبين جدول 3-9 إنتاج مناجم الذهب والمعادن المصاحبة في المملكة خلال الفترة 2013-2018م. ويلاحظ من الجدول ارتفاع إنتاج المملكة من مركزات النحاس والزنك خلال عام 2018 بنسبة 250.9 في المئة و 92.6 في المئة على التوالي.

أما فيما يتعلق بالخامات المعدنية الأخرى، فقد قدر مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية في عام 2018م ما يزيد عن 516 مليون طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري، ورمل السيليكا، والملح، والطين، والفلدسبار، والرخام للأغراض الصناعية، والرمل الحديدي، والكاولين، والجبس، وكتل الرخام، والجرانيت، والحجر الجيري، والفوسفات، والبوكسايت، ومواد الكسارات والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء. ويوضح جدول 3-10 استغلال المملكة من مختلف الخامات المعدنية خلال الفترة 2014-2018م.

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في عام 2018م تراخيص صناعية لإنشاء 419 مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية وبإجمالي تمويل بلغ نحو 14.3 مليار ريال توفر فرص عمل لما يزيد عن 24.4 ألف موظف وعامل. ويظهر تصنيف المشاريع الجديدة التراخيص حسب نشاطها الصناعي وإجمالي تمويلها لعام 2018م، فقد تم إصدار حوالي 67 ترخيصاً لصناعة المعادن المشكلة (باستثناء الآلات والمعدات) بإجمالي تمويل بلغ نحو 948.0 مليون ريال، وصدر 65 ترخيصاً لصناعة المنتجات الغذائية بإجمالي تمويل بلغ نحو 1.8 مليار ريال.

وارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في نهاية عام 2018م ليصل إلى 8,442 مصنعاً منتجاً، توظف نحو 615.7 ألف موظف وعامل.

وفي نشاط الكهرباء، سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة في عام 2018م حوالي 276.7 مليون ميجاوات/ساعة. واستحوذ الاستهلاك السكني على 47.0 في المئة (130.0مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي (51.1 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 18.5 في المئة، ثم الاستهلاك التجاري (47.6 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 17.2 في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (43.1 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 15.6 في المئة. وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2018م حوالي 61,743 ميجاوات. ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 53,534 ميجاوات. وسجل عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام 2018م نحو 9.4 مليون مشترك، ويمثل المشتركون

جدول رقم 3– 9: إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)
2013	4,158	4,655	41,332	39,813
2014	4,789	4,800	33,116	39,798
2015	5,089	4,500	46,253	39,008
2016	6,946	4,710	110,000	41,610
2017	10,333	5,069	67,097	21,787
*2018	12,905	5,760	235,420	41,951

* تقديري.

المصدر: وكالة وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للثروة المعدنية.

في الاستهلاك السكني البالغ عددهم نحو 7.4 مليون مشترك ما نسبته 78.7 في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في الاستهلاك التجاري بحوالي 1.6 مليون مشترك وبنسبة 17.2 في المئة، ثم المشتركون في الاستهلاك الحكومي بنحو 155.3 ألف مشترك وبنسبة 1.7 في المئة، وأخيراً المشتركون في الاستهلاك الزراعي بحوالي 94.0 ألف مشترك وبنسبة 1.0 في المئة (جدول 3-11) (رسم بياني 3-6).

جدول رقم 3-10: الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	2014	2015	2016	2017	*2018
الحجر الجيري	59,500	60,000	63,300	66,150	69,457
الطين	7,220	8,800	9,240	9,702	10,187
الملح	1,990	2,000	2,400	2,520	2,646
رمل السيليكا	1,210	1,230	1,300	1,365	1,433
مواد كسارات (بحص)	315,000	330,000	347,000	364,000	382,200
رمل	30,400	31,800	22,155	23,000	24,000
رمل حديدي	676	672	706	741	778
جبس	1,780	2,780	3,000	3,150	3,307
رخام للأغراض الصناعية	3,150	2,700	2,800	2,940	2,947
كتل رخام	12	22	12	13	13
كتل جرانيت	1,155	1,100	1,053	1,105	1,160
كتل حجر جيري	1,260	1,320	104	109	114
كاولين	106	187	196	206	216
بارايت	32	43	41	---	---
فلدسبار	168	179	188	197	206
بازلت	---	---	30	32	33
بوزلان	480	480	504	529	555
دلومايت	190	203	2,131	2,237	2,348
شيست	680	576	604	634	665
بيروفيليت	7	40	42	44	46
بوكسايت منخفضة النسبة	980	922	968	1,016	438
بوكسايت	1,096	2,100	3,800	3,990	4,623
فوسفات ثنائي الامونيوم	1,911	5,100	5,400	5,670	8,858

* تقديري.

(---) غير متوفر.

المصدر: وكالة وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للثروة المعدنية.

جدول رقم 3-11: تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي 1440/1439هـ (2018م)

(ميجاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الطاقة المباعة						
		الحمل الذروي	سكني	تجاري	حكومي	صناعي	زراعي	عدد المشتركين
الوسطى	14,197	19,874	43,044,158	16,338,451	11,258,866	6,428,151	3,080,497	3,026,781
الشرقية	13,572	18,876	25,193,402	9,199,574	9,424,385	36,753,577	905,021	1,681,458
الغربية	20,319	17,943	45,885,556	17,127,906	17,019,778	7,246,598	908,857	3,340,310
الجنوبية	5,446	5,760	15,918,497	4,930,516	5,347,404	696,266	11,008	1,365,938
الإجمالي	**53,534**	**61,743**	**130,041,613**	**47,596,447**	**43,050,433**	**51,124,592**	**4,905,383**	**9,414,487**

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء.

رسم بياني رقم 3-6 : نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (2015 - 2018م)

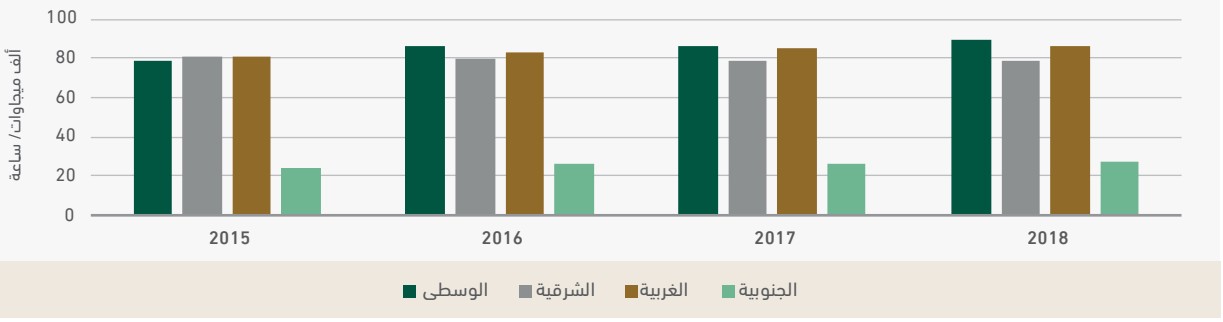

04 التطورات النقديــة

التطورات النقدية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإدارة وتنفيذ السياسة النقدية للمملكة بهدف تحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية، والحفاظ على سلامة واستقرار النظام النقدي والمالي لدعم النمو الاقتصادي. وقد حظي النظام المالي في عام 2018م بمستويات سيولة كافية لتلبية متطلبات التمويل الداعمة للنشاط الاقتصادي، وكذلك استمرت المؤسسة في تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي، حيث استقر عند سعر صرفه الرسمي البالغ 3.75 مما عزز من استقرار النظام النقدي والمالي ومتانته بشكل عام.

أدوات السياسة النقدية

استمراراً لنهج المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار النقدي أمام تطورات الأسواق المالية العالمية، قامت المؤسسة خلال عام 2018م برفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس أربع مرات بشكل تدريجي، بارتفاع قدره 100 نقطة أساس عن معدل العام السابق، ليستقر معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء عند نسبة 3 في المئة، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس عند نسبة 2.5 في المئة بنهاية عام 2018م. وفي ظل تعزيز المؤسسة للاستقرار النقدي، قررت المؤسسة إيقاف العمل باتفاقيات إعادة الشراء لآجال استحقاق 7 أيام و28 يوماً و90 يوماً. واتسم النظام المالي في عام 2018م بتوفر السيولة على الرغم من انخفاض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى 65 مليار ريال في عام 2018م، مقابل 91 مليار ريال في عام 2017م، في حين ارتفع المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء إلى 246 مليون ريال خلال عام 2018م، مقارنة بحوالي 120 مليون ريال خلال العام السابق. وأبقت المؤسسة على متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء لدى المصارف دون تغيير عن العام السابق عند نسبة 4.0 في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و7.0 في المئة للودائع تحت الطلب. واستمرت المؤسسة في الحفاظ على سقف الإصدارات الأسبوعية لأذونات المؤسسة بمقدار 3 مليار ريال.

نمو عرض النقود

سجل عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، والمكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، ارتفاعاً في عام 2018م نسبته 2.8 في المئة (50.1 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,841 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.2 في المئة (3.8 مليار ريال) في عام 2017م. علاوة على ذلك، سجلت الودائع المصرفية معدل نمو بلغ 2.6 في المئة، مقارنة بمعدل نمو نسبته 0.1 في المئة في عام 2017م، وقد شكلت الودائع ما نسبته 90.2 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3). وارتفع معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 4.7 في المئة (8.1 مليار ريال) في عام 2018م، مقارنة بنسبة 1.0 في المئة (1.7 مليار ريال) في عام 2017م.

ويُظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3)، حيث شكّلت 56.4 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في نهاية عام 2018م، مقابل 55.8 في المئة في نهاية عام 2017م، وزاد حجم هذه الودائع بنسبة 3.8 في المئة (37.7 مليار ريال) في عام 2018م، مقارنة بارتفاع نسبته 2.7 في المئة (26.0 مليار ريال) في العام السابق. وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بمعدل 2.0 في المئة (8.8 مليار ريال) في عام 2018م، مقابل انخفاض نسبته 8.9 في المئة (43.8 مليار ريال) في عام 2017م. وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) ما نسبته 23.8 في المئة في نهاية عام 2018م، مقارنة بنسبة 25.0 في المئة في نهاية العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية، المكونة من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستنديه، وضمانات وتحويلات قائمة، وعمليات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع

القطاع الخاص، ارتفاعاً نسبته 7.7 في المئة (13.1 مليار ريال) في عام 2018م، مقارنةً بارتفاع نسبته 13.1 في المئة (19.8 مليار ريال) في عام 2017م. كما شكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 10.0 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في نهاية عام 2018م، مقارنة بنسبة 9.6 في المئة في نهاية عام 2017م.

(الجداول 4-1 و4-2 و4-3، والرسمان البيانيان 4-1 و4-2).

وبدراسة مؤشرات السيولة الرئيسة الأخرى ممثلةً بعرضي النقود بتعريفيهما الضيقين (ن1) و(ن2) اللذين يشملان ودائع أكثر سيولة نسبيّاً، فقد سجل (ن1) - الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب - نموّاً في عام 2018م نسبته 3.9 في المئة (45.8 مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته 2.4 في المئة (27.7 مليار ريال) في العام السابق. وانخفض نصيب الودائع تحت الطلب في (ن1) بشكل طفيف في عام 2018م ليصل إلى 85.2 في المئة مقارنة بنسبة 85.3 في المئة في العام السابق. في المقابل، سجل (ن2) - الذي يشمل الودائع الزمنية والادخارية، الأقل سيولة من (ن1) - ارتفاعاً نسبته 2.3 في المئة (37.0 مليار ريال)

جدول رقم 4-1: عرض النقود

(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1) (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2) (4+3)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3) (6+5)
	1	2	3	4	5	6	7
2014	153,777	989,174	1,142,951	398,743	1,541,694	187,661	1,729,356
2015	168,529	976,231	1,144,760	434,501	1,579,261	194,036	1,773,296
2016	170,341	974,094	1,144,435	491,595	1,636,030	151,321	1,787,352
2017	172,072	1,000,105	1,172,177	447,827	1,620,004	171,130	1,791,134
2018	180,154	1,037,790	1,217,944	439,023	1,656,967	184,271	1,841,238

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

جدول رقم 4-2: معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسب مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن3)
2014	7.41	15.39	14.24	15.57	14.58	-6.01	11.92
2015	9.59	-1.31	0.16	8.97	2.44	3.40	2.54
2016	1.08	-0.22	-0.03	13.14	3.59	-22.01	0.79
2017	1.02	2.67	2.42	-8.90	-0.98	13.09	0.21
2018	4.70	3.77	3.90	-1.97	2.28	7.68	2.80

جدول رقم 4-3: مكونات عرض النقود (الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)

	2014	2015	2016	2017	2018
النقد المتداول خارج المصارف	8.9	9.5	9.5	9.6	9.8
مجموع الودائع	91.1	90.5	90.5	90.4	90.2
الودائع تحت الطلب	57.2	55.1	54.5	55.8	56.4
الودائع الزمنية والادخارية	23.1	24.5	27.5	25.0	23.8
الودائع الأخرى شبه النقدية	10.9	10.9	8.5	9.6	10.0
عرض النقود (ن3)	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

في عام 2018م مقارنة بانخفاض نسبته 1.0 في المئة (16.0 مليار ريال) في عام 2017م. وارتفعت نسبة (ن1) إلى (ن3) من 65.4 في المئة في نهاية عام 2017م إلى 66.1 في المئة في نهاية عام 2018م، بينما انخفضت نسبة (ن2) إلى (ن3) بشكل طفيف في عام 2018م لتبلغ 90 في المئة مقارنة بنسبة 90.4 في المئة في عام 2017م (الجدول 4-4).

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3): العوامل السببية

نما عرض النقود (ن3) بنسبة مرتفعة في عام 2018م مقارنة بالعامين السابقين؛ وذلك نتيجة ارتفاع مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنحو 41.2 مليار ريال في عام 2018م، في حين سجلت هذه المطلوبات انخفاضاً بقيمة 11.8 مليار ريال في عام 2017م، وعزز ذلك تراجع العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص الذي بلغ 625.3 مليار ريال، مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيه العجز 679.7 مليار ريال. كما شهدت مطلوبات المصارف من المؤسسات العامة غير المالية ارتفاعاً طفيفاً في عام 2018م قيمته 0.4 مليار ريال، مقابل انخفاض بقيمة 2.3 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل، انخفض صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال في عام 2018م مقارنة بعام 2017م ليبلغ 569.1 مليار ريال، مقابل 580.7 مليار ريال في العام السابق. كذلك انخفض صافي البنود الأخرى في عام 2018م ليبلغ 64.6 مليار ريال مقارنة بنحو 116.8 مليار ريال في عام 2017م. وبذلك تصبح القيمة الإيجابية في زيادة عرض النقود نتيجة الإنفاق الحكومي المحلي بالإضافة إلى الزيادة في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص والمؤسسات العامة غير المالية بنحو 610.7 مليار ريال في عام 2018م، وهو ما حيَّد أثر العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص والانخفاض في صافي البنود الأخرى والمقدر بنحو 560.6 مليار ريال، لتصبح الزيادة في عرض النقود في عام 2018م نحو 50.1 مليار ريال (الجدول 4-5 والرسم البياني 4-3).

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، بالإضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى

جدول رقم 4-4: معدلات نقدية

(نسبة مئوية)

السنة	ن1/ ن3	ن2/ ن3
2014	66.1	89.1
2015	64.6	89.1
2016	64.0	91.5
2017	65.4	90.4
2018	66.1	90.0

رسم بياني رقم 4-1: معدلات نموعرض النقود (ن3)

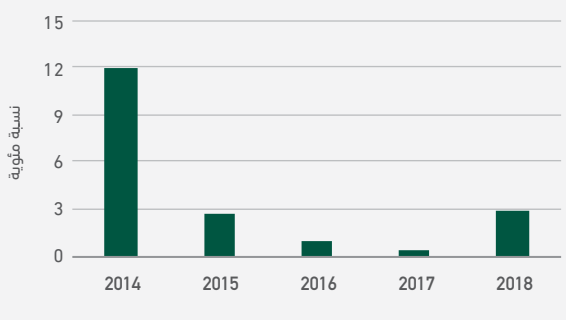

رسم بياني رقم 4-2: مكونات عرض النقود

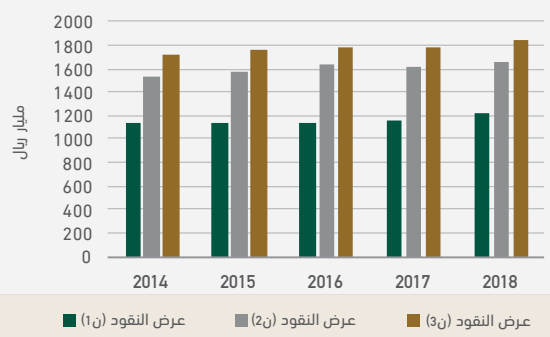

جدول رقم 4-5: العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن3)

(مليار ريال)

	2016	2017	2018
التغير في ن3	**14.1**	**3.8**	**50.1**
العوامل السببية			
صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال*	523.8	580.7	569.1
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	33.5	-11.8	41.2
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	10.2	-2.3	0.4
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص **	-643.4	-679.7	-625.3
صافي البنود الأخرى	89.9	116.8	64.6
المجموع	**14.1**	**3.8**	**50.1**

* الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصًا الإيرادات المحلية بالريال.

** تقديرية.

رسم بياني رقم 4-3: العوامل السببية للتغير في (ن3)

صافي الانفاق الحكومي المحلي بالريال

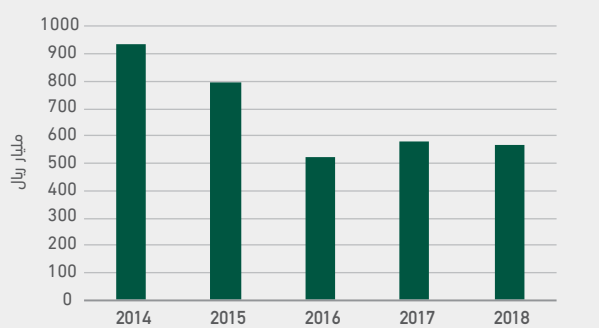

عجز ميزان مدفوعات القطاع الخاص

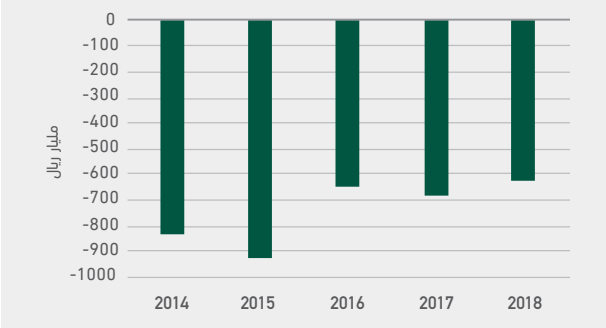

التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص

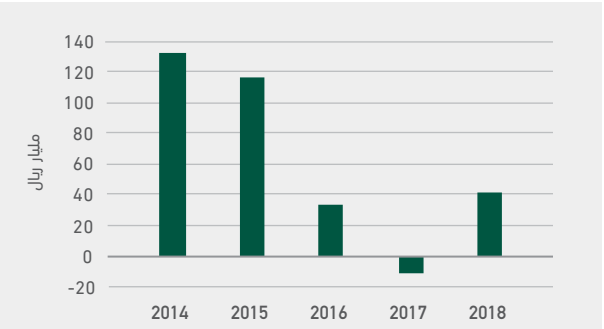

صافي البنود الأخرى

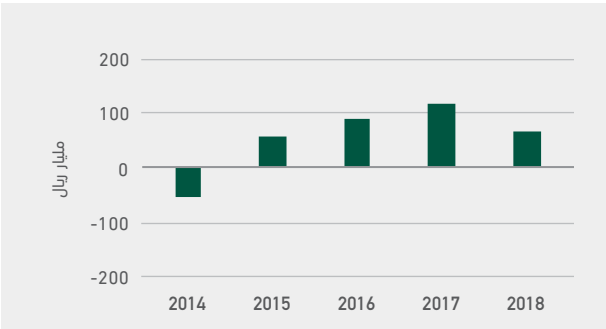

صافي الأثر على عرض النقود (ن3)

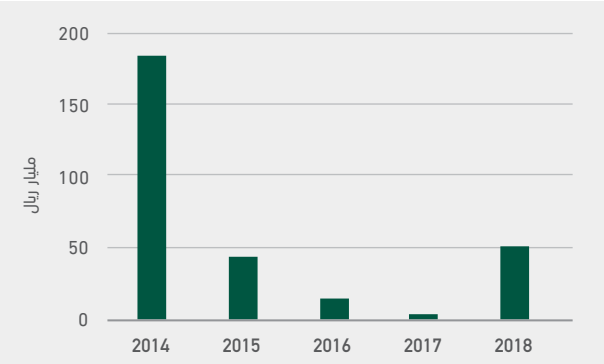

مؤسسة النقد، وقد ارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 3.2 في المئة (9.7 مليار ريال) في عام 2018م، مقارنة بانخفاض نسبته 0.2 في المئة (0.5 مليار ريال) في عام 2017م.

وسجل النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعاً نسبته 4.7 في المئة (8.1 مليار ريال) في عام 2018م، مقارنة بنمو نسبته 1.0 في المئة (1.7 مليار ريال) في عام 2017م، وبلغ نصيبه من القاعدة النقدية ما نسبته 57.8 في المئة في نهاية عام 2018م، مقارنة بنسبة 57.0 في المئة في نهاية العام السابق. ومن ناحية أخرى، سجلت ودائع المصارف لدى المؤسسة ارتفاعاً نسبته 2.5 في المئة (2.4 مليار ريال) في عام 2018م، مقارنة بانخفاض نسبته 0.3 في المئة (304 مليون ريال) في العام السابق. وبالمقابل شهدت ودائع المؤسسات المالية العامة لدى مؤسسة النقد تراجعاً نسبته 22.1 في المئة (228 مليون ريال) في عام 2018م، مقارنة بانخفاض نسبته 77.4 في المئة (3.5 مليار ريال) في عام 2017م. أما المضاعف النقدي، فقد حافظ على استقراره وبنفس مستوى العام السابق البالغ نحو 5.9 في عام 2018م. (الجدول 4-6 والرسم البياني 4-4).

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يشهد النقد المتداول خارج المصارف عادةً معدلات نمو مرتفعة خلال مناسبتين إسلاميتين مهمتين، هما: شهر رمضان المبارك وموسم الحج، اللذان صادفا الربعين الثاني والثالث خلال السنوات الميلادية القليلة الماضية، ويتضح ذلك من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (الجدول 4-7) و(الرسم البياني 4-5).

فقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام 2018م عند 189.9 مليار ريال في نهاية شهر يونيو، في حين بلغ النقد المتداول خارج المصارف أدنى مستوى له عند 175.1 مليار ريال بنهاية شهر يناير من عام 2018م.

المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي

جدول رقم 4-6: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

	2015	2016	2017	2018
مضاعف النقود	5.9	5.9	5.9	5.9
القاعدة النقدية (مليون ريال)				
النقد المتداول خارج المصارف	168,529	170,341	172,072	180,154
النقد في الصندوق	29,383	29,648	31,285	30,711
ودائع البنوك المحلية لدى المؤسسة	98,117	97,839	97,534	99,943
ودائع المؤسسات المالية العامة لدى المؤسسة	4,668	4,576	1,035	807
المجموع	**300,697**	**302,404**	**301,926**	**311,615**

رسم بياني رقم 4-4: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

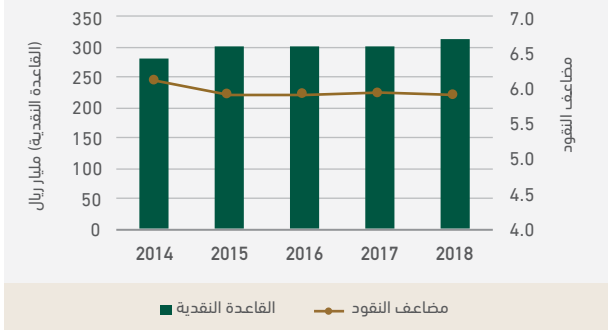

رسم بياني رقم 4-5: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

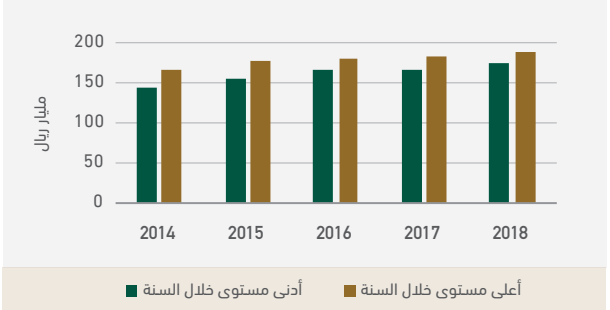

السعودي (مؤسسة النقد والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات ومطلوبات النظام المصرفي لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويشير المسح النقدي إلى ارتفاع موجودات النظام المصرفي بأكمله بنحو 2.0

جدول رقم 4-7: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)
2014/7	1435/10/4	166,652	2014/1	1435/3/30	145,490
2015/7	1436/10/14	179,078	2015/1	1436/4/10	156,921
2016/6	1437/9/26	181,838	2016/1	1437/4/21	167,404
2017/6	1438/10/6	184,312	2017/10	1439/2/11	167,459
2018/6	1439/10/16	189,877	2018/1	1439/5/14	175,134

جدول رقم 4-8: المسح النقدي* (نهاية السنة)

(مليون ريال)

	2014	2015	2016	2017	2018
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	2,875,326	2,508,920	2,128,054	1,981,215	1,961,475
مؤسسة النقد	2,715,989	2,283,382	1,982,348	1,833,355	1,835,866
المصارف التجارية	159,336	225,538	145,706	147,860	125,609
الائتمان المحلي	1,355,160	1,496,902	1,632,902	1,694,834	1,786,953
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	1,256,210	1,371,925	1,405,474	1,393,699	1,434,891
مطلوبات المصارف من الحكومة	53,134	86,158	178,416	254,417	304,930
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	45,816	38,820	49,012	46,719	47,133
الإجمـالي	**4,230,485**	**4,005,822**	**3,760,956**	**3,676,049**	**3,748,428**
المطلوبات					
عرض النقود (ن3)	1,729,356	1,773,296	1,787,352	1,791,134	1,841,238
الودائع الحكومية**	1,560,706	1,162,521	875,424	737,716	681,492
صافي البنود الأخرى	940,423	1,070,005	1,098,180	1,147,198	1,225,698
الإجمـالي	**4,230,485**	**4,005,822**	**3,760,956**	**3,676,049**	**3,748,428**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	1.8	-12.7	-15.2	-6.9	-1.0
الائتمان المحلي	11.3	10.5	9.1	3.8	5.4
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	11.8	9.2	2.4	-0.8	3.0
مطلوبات المصارف من الحكومة	7.1	62.2	107.1	42.6	19.9
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	3.8	-15.3	26.3	-4.7	0.9
عرض النقود (ن3)	11.9	2.5	0.8	0.2	2.8
الودائع الحكومية**	-4.9	-25.5	-24.7	-15.7	-7.6
صافي البنود الأخرى	10.0	13.8	2.6	4.5	6.8

* المركز المالي الموحد لمؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية.

** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

في المئة (72.4 مليار ريال) لتصل إلى 3,748 مليار ريال في نهاية عام 2018م، مقارنة بانخفاض نسبته 2.3 في المئة (84.9 مليار ريال) في عام 2017م (جدول 4-8).

وانخفض صافي الموجودات الأجنبية في المسح النقدي في عام 2018م بنسبة 1.0 في المئة (19.7 مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته 6.9 في المئة (146.8 مليار ريال) في العام السابق. وفي ضوء ذلك، تراجع نصيب صافي الموجودات الأجنبية من إجمالي الموجودات من 53.9 في المئة في نهاية عام 2017م ليصل إلى 52.3 في المئة في نهاية عام 2018م. ويعود السبب إلى انخفاض الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بنسبة 15.0 في المئة (22.2 مليار ريال) مقابل ارتفاع الائتمان المحلي والمكون من مطلوبات المصارف من القطاع الخاص والحكومة بالإضافة إلى المؤسسات العامة غير المالية، بنسبة 5.4 في المئة (92.1 مليار ريال) في نهاية عام 2018م (جدول 4-8).

وشهدت ودائع الحكومة لدى المؤسسة تراجعاً بوتيرة أقل مما كانت عليه لتسجل انخفاضاً نسبته 7.6 في المئة (56.2 مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته 15.7 في المئة (137.7 مليار ريال) في عام 2017م.

اتجاهات سعر الفائدة

ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) بنحو 64 نقطة أساس ليبلغ 2.45 في المئة في عام 2018م، مقابل 1.81 في المئة في عام 2017م، ويرجع ذلك إلى قرار المؤسسة رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس خلال العام بشكل تدريجي الذي انعكس على أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف (SAIBOR). وسجل متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر (LIBOR) ارتفاعاً بحوالي 105 نقاط أساس، إذ ارتفع من 1.26 في المئة في عام 2017م ليصل إلى 2.31 في المئة في عام 2018م، لينخفض الفارق بين المتوسطين لصالح الريال السعودي من 55 نقطة أساس في عام 2017م، الى 14 نقطة أساس في عام 2018م (جدول 4-9 والرسم البياني 4-6).

تطورات سعر الصرف

حافظت مؤسسة النقد على سياستها النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي، مما انعكس على استقرار سعر صرف الريال في الأسواق الفورية في عام 2018م عند 3.75 ريال للدولار الأمريكي (جدول 4-10). وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي بلغ 3.7506 ريال في عام 2018م مقابل 3.7503 في العام السابق، حيث مثل السعر 3.7530 أعلى قيمة له في عام 2018م مقارنة بنحو 3.7518 في عام 2017م، في حين سجل السعر 3.7498 أدنى قيمة له في عام 2018م، مقارنة بنحو 3.7499 في العام السابق.

جدول رقم 4-9: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار* (متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي (SAIBOR 3M)	الودائع بالدولار (LIBOR 3M)	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
2014	0.94	0.23	0.70
2015	0.88	0.32	0.56
2016	2.07	0.73	1.34
2017	1.81	1.26	0.55
2018	2.45	2.31	0.14

* أسعار الفائدة بين المصارف.

جدول رقم 4-10: مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي في السوق الفورية*

السنة	أعلى	أدنى	المتوسط (لكامل الفترة)
2014	3.7557	3.7495	3.7510
2015	3.7615	3.7498	3.7512
2016	3.7587	3.7489	3.7508
2017	3.7518	3.7499	3.7503
2018	3.7530	3.7498	3.7506

* المصدر: Bloomberg.

رسم بياني رقم 4-6: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار الأمريكي (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)

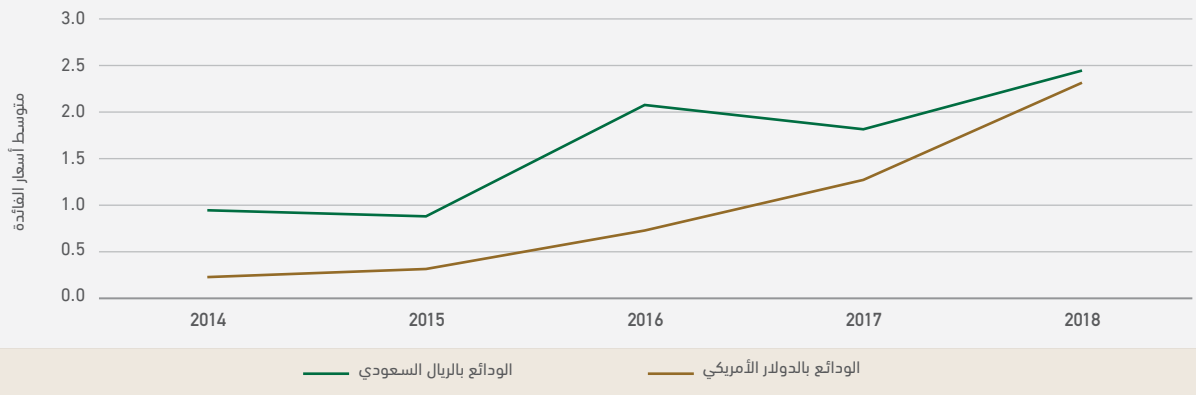

05 القطـاع المصرفي

القطاع المصرفي

واصل القطاع المصرفي أداءه الجيد في عام 2018م على مختلف الأصعدة، وقد ساهمت مؤسسة النقد العربي السعودي في ذلك من خلال الرقابة والإشراف على النظام المصرفي بهدف تعزيز متانته وملاءته المالية والرقي بمستويات خدماته المصرفية. ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام 2018م من خلال ارتفاع نشاطها العام، وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة 2.5 في المئة، ونمت ودائعها المصرفية بنسبة 2.6 في المئة، ونمت أرباحها بنسبة 10.7 في المئة مقارنة بالعام السابق.

المركز المالي الموحد للمصارف

حققت المصارف التجارية أداءً جيداً في عام 2018م، فقد ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة 2.5 في المئة (57.6 مليار ريال) ليبلغ 2,363.4 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 2.2 في المئة (49.4 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 5-1).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام 2018م بنسبة 2.6 في المئة (42 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,661.1 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 0.1 في المئة (2.1 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 5-2، والرسمان البيانيان رقم 5-1، ورقم 5-2).

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام 2018م بنسبة 3.8 في المئة (37.7 مليار ريال) لتبلغ 1,037.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.7 في المئة (26 مليار ريال) في العام السابق، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من 61.8 في المئة في نهاية عام 2017م إلى 62.5 في المئة في نهاية عام 2018م. بينما انخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 2.0 في المئة (8.8 مليار ريال) لتبلغ 439.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاض في العام السابق نسبته 8.9 في المئة (43.8 مليار ريال)، وانخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018م إلى 26.4 في المئة، مقارنة بنسبة 27.7 في المئة في نهاية العام السابق. وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين

جدول رقم 5-1: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2014	2015	2016	2017	2018
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	213,073	146,238	236,704	239,371	218,566
الموجودات الأجنبية	251,613	316,710	225,838	242,362	221,085
مطلوبات على القطاع العام	98,949	124,977	227,428	301,135	352,062
مطلوبات على القطاع الخاص	1,256,210	1,371,925	1,405,474	1,393,699	1,434,891
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	2,254	2,904	4,436	2,600	1,041
موجودات أخرى	310,477	246,015	156,454	126,593	135,753
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	**2,132,577**	**2,208,768**	**2,256,334**	**2,305,760**	**2,363,398**
المطلوبات					
الودائع المصرفية	1,575,579	1,604,768	1,617,010	1,619,062	1,661,084
المطلوبات الأجنبية	92,277	91,171	80,132	94,502	95,476
رأس المال والاحتياطيات	248,111	270,964	298,895	317,604	303,887
الأرباح	40,159	42,683	40,363	43,677	48,349
مطلوبات أخرى	176,451	199,182	219,933	230,915	254,603

بالعملة الأجنبية)، فقد ارتفعت في عام 2018م بنسبة 7.7 في المئة (13.1 مليار ريال) لتبلغ 184.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 13.1 في المئة (19.8 مليار ريال) في العام السابق، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018م إلى 11.1 في المئة، مقارنة بنسبة 10.6 في المئة في نهاية العام السابق (رسم بياني رقم 5-3).

جدول رقم 5-2 : الودائع المصرفية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2014	2015	2016	2017	2018
أولاً : حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	989,174	976,231	974,094	1,000,105	1,037,790
الودائع الزمنية والإدخارية	398,743	434,501	491,595	447,827	439,023
الودائع الأخرى شبه النقدية:	187,661	194,036	151,321	171,130	184,271
الودائع بالعملة الأجنبية	157,414	160,989	123,019	138,979	144,451
مقابل اعتمادات مستندية	14,028	16,284	18,052	18,496	25,380
عمليات إعادة الشراء (ريبو)	70	14	81	51	0
التحويلات القائمة	16,150	16,749	10,169	13,604	14,440
ثانياً : حسب القطاع					
القطاع الخاص	1,221,838	1,256,308	1,304,465	1,269,698	1,318,420
القطاع العام	353,740	348,459	312,546	349,364	342,664
ثالثاً : حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	1,418,165	1,443,778	1,493,991	1,480,083	1,516,633
الودائع بالعملة الأجنبية	157,414	160,989	123,019	138,979	144,451
إجمالي الودائع المصرفية	**1,575,579**	**1,604,768**	**1,617,010**	**1,619,062**	**1,661,084**

رسم بياني رقم 5-1: الودائع حسب العملة

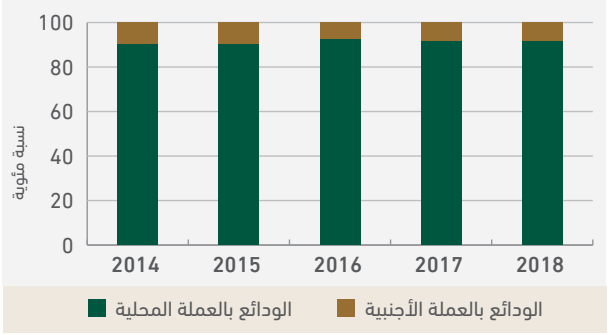

رسم بياني رقم 5-2: معدلات نمو الودائع المصرفية

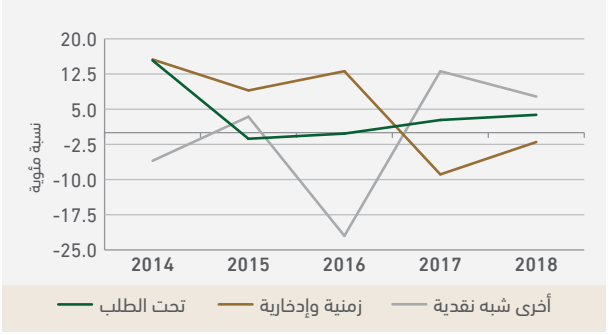

رسم بياني رقم 5-3: مكونات الودائع المصرفية

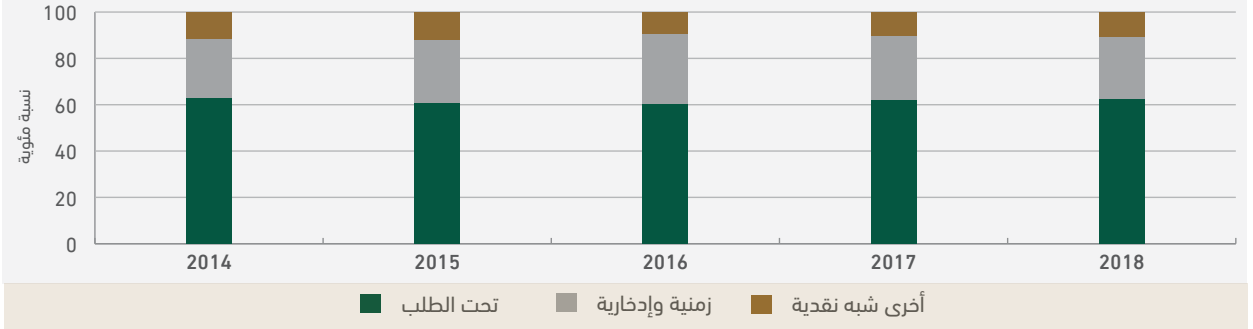

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في عام 2018م بنسبة 3.8 في المئة (48.7 مليار ريال) إلى 1,318.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 2.7 في المئة (34.8 مليار ريال) في العام السابق، وهذا بدوره يشير إلى ارتفاع نصيب ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية ليبلغ ما نسبته 79.4 في المئة، مقارنة بنسبة 78.4 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفضت ودائع القطاع العام بنسبة 1.9 في المئة (6.7 مليار ريال) لتبلغ 342.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 11.8 في المئة (36.8 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك انخفض نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من 21.6 في المئة في نهاية عام 2017م إلى 20.6 في المئة في نهاية عام 2018م.

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام 2018م بنسبة 2.5 في المئة (36.6 مليار ريال) لتبلغ 1,516.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.9 في المئة (13.9 مليار ريال) في العام السابق، وانخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع بشكل طفيف في نهاية عام 2018م ليبلغ 91.3 في المئة، مقارنة بنسبة 91.4 في المئة في نهاية العام السابق. أما الودائع بالعملة الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 3.9 في المئة (5.5 مليار ريال) لتبلغ 144.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 13.0 في المئة (حوالي 16 مليار ريال) في العام السابق، وارتفع نصيبها من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018م ليبلغ نحو 8.7 في المئة، مقارنة بنسبة 8.6 في المئة بنهاية العام السابق.

مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في عام 2018م بنسبة 5.3 في المئة (90.6 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,788 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.7 في المئة (60.1 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكّل إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام 2018م ما نسبته 107.6 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 104.8 في المئة في نهاية العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2018م بنسبة 3.0 في المئة (41.2 مليار ريال) ليبلغ 1,434.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.8 في المئة (11.8 مليار ريال) في العام السابق. وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في نهاية عام 2018م نسبة 86.4 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 86.1 في المئة في نهاية العام السابق.

أما مطلوبات المصارف من القطاع العام (قروض للمؤسسات العامة وسندات حكومية)، فقد ارتفعت في عام 2018م بنسبة 16.9 في المئة (50.9 مليار ريال) لتبلغ نحو 352.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 32.4 في المئة (73.7 مليار ريال) في العام السابق. وتُعزى هذه الزيادة لارتفاع السندات الحكومية بنسبة 19.9 في المئة (50.5 مليار ريال) لتبلغ نحو 304.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 42.6 في المئة (76 مليار ريال) في العام السابق، بالإضافة لارتفاع الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة في عام 2018م بنسبة 0.9 في المئة (414 مليون ريال) لتبلغ نحو 47.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.7 في المئة (2.3 مليار ريال) في العام السابق. وفي المقابل، انخفضت المطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية في نهاية عام 2018م بنسبة 59.9 في المئة (1.6 مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته 41.4 في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم 5-3، والرسمان البيانيان رقم 5-4، ورقم 5-5).

الائتمان المصرفي حسب الآجال

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام 2018م بنسبة 2.1 في المئة (14.9 مليار ريال) ليبلغ 707.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.4 في المئة (10.1 مليار ريال) في العام السابق. في حين انخفض الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى 3 سنوات) بنسبة 15.4 في المئة (40.9 مليار ريال) ليبلغ 224.7 مليار ريال،

مقارنة بارتفاع نسبته 0.3 في المئة (730 مليون ريال) في العام السابق. بينما ارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من 3 سنوات) بنسبة 15.3 في المئة (65.4 مليار ريال) ليبلغ 494.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.0 في المئة (4.5 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 5-4).

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2018م، فقد ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة 30.3 في المئة (4.5 مليار ريال) ليبلغ 19.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض

جدول رقم 5-3: مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2016		2017		2018	
	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع
المطلوبات على القطاع الخاص	**1,405,474**	**85.8**	**1,393,699**	**82.1**	**1,434,891**	**80.3**
الائتمان المصرفي	1,351,407	82.5	1,339,812	78.9	1,378,764	77.1
قروض وسلف	1,337,343	81.7	1,327,256	78.2	1,365,521	76.4
كمبيالات مخصومة	14,064	0.9	12,556	0.7	13,243	0.7
استثمارات في أوراق مالية خاصة	54,067	3.3	53,887	3.2	56,128	3.1
المطلوبات على القطاع العام	**227,428**	**13.9**	**301,135**	**17.7**	**352,062**	**19.7**
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	49,012	3.0	46,719	2.8	47,133	2.6
سندات حكومية	178,416	10.9	254,417	15.0	304,930	17.1
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	4,436	0.3	2,600	0.2	1,041	0.1
المجموع	**1,637,338**	**100.0**	**1,697,434**	**100.0**	**1,787,995**	**100.0**

جدول رقم 5-4: الائتمان المصرفي حسب الآجال

(مليون ريال)

نهاية الفترة	قصير الاجل	متوسط الاجل	طويل الاجل	المجموع
2014	621,308	237,744	391,594	1,250,646
2015	685,174	241,457	434,998	1,361,629
2016	702,327	264,855	433,237	1,400,419
2017	692,221	265,585	428,724	1,386,530
2018	707,104	224,653	494,140	1,425,896

ملاحظة: الأجل القصير : أقل من سنة الأجل المتوسط : 1 - 3 سنوات الأجل الطويل : أكثر من 3 سنوات

رسم بياني رقم 5-4: مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (شهري)

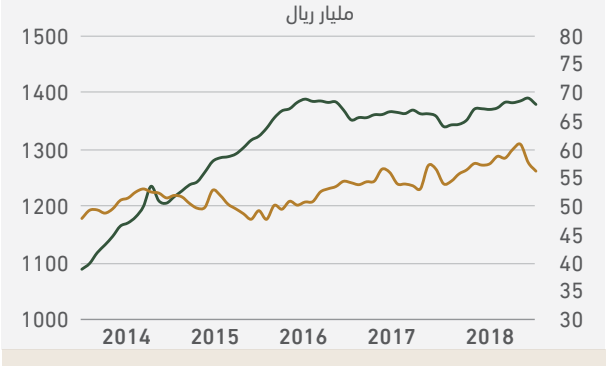

رسم بياني رقم 5-5: مطلوبات المصارف حسب القطاع (شهري)

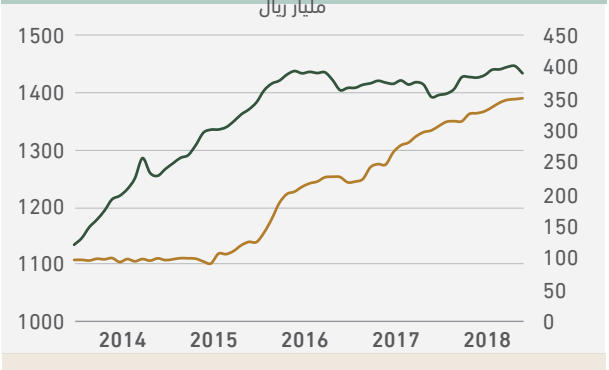

نسبته 23.6 في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 20.1 في المئة (2.5 مليار ريال) ليبلغ 14.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.1 في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع الخدمات بنسبة 8.9 في المئة (6.3 مليار ريال) ليبلغ 77.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.6 في المئة في العام السابق. كما زاد الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد بنسبة 8.5 في المئة (7.6 مليار ريال) ليبلغ 96.5 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 14.9 في المئة في العام السابق. كما شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والانتاج ارتفاعاً نسبته 5.6 في المئة (9.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 169.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 8.8 في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي لقطاع التمويل بنسبة 5.2 في المئة (1.8 مليار ريال)، ليبلغ 37.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 11.4 في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية

جدول رقم 5-5: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2016		2017		2018	
	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع
الزراعة وصيد الأسماك	12,778	0.9	12,249	0.9	14,705	1.1
الصناعة والإنتاج	176,355	13.0	160,837	12.0	169,899	12.3
التعدين والمناجم	19,433	1.4	14,849	1.1	19,354	1.4
الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	41,108	3.0	50,826	3.8	51,657	3.7
البناء والتشييد	104,388	7.7	88,881	6.6	96,457	7.0
التجارة	300,107	22.2	312,418	23.3	280,207	20.3
النقل والاتصالات	40,411	3.0	47,614	3.6	42,935	3.1
التمويل	31,789	2.4	35,398	2.6	37,232	2.7
الخدمات	69,961	5.2	71,050	5.3	77,356	5.6
نشاطات أخرى متنوعة	555,077	41.1	545,688	40.7	588,962	42.7
المجموع	**1,351,407**	**100.0**	**1,339,812**	**100.0**	**1,378,764**	**100.0**

* قروض وسلف ممنوحة لمؤسسات القطاع العام.

رسم بياني رقم 5-6: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي

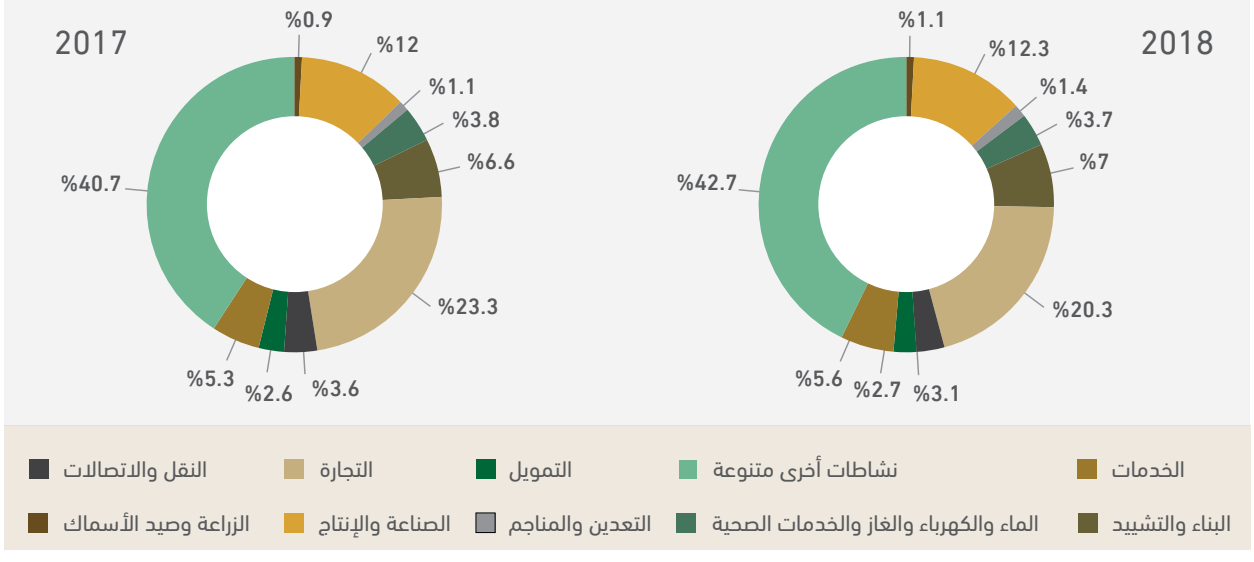

بنسبة 1.6 في المئة (831.2 مليون ريال) ليبلغ 51.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 23.6 في المئة في العام السابق. وفي المقابل شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة انخفاضاً نسبته 10.3 في المئة (32.2 مليار ريال) ليبلغ 280.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.1 في المئة في العام السابق. كذلك انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات بنسبة 9.8 في المئة (4.7 مليار ريال) ليبلغ 42.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 17.8 في المئة في العام السابق، (جدول رقم 5-5، والرسم البياني رقم 5-6).

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى ارتفاع عددها بين المصارف المحلية بالتضامن مع المصارف الخارجية في عام 2018م بنسبة 3.5 في المئة لتبلغ 531 قرضاً، وكذلك ارتفعت لغير المقيمين بنسبة 9.5 في المئة لتبلغ 81 قرضاً. وبالنظر لإجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين، فقد انخفضت بنسبة 3.7 في المئة لتبلغ 182 مليار ريال في عام 2018م، بينما ارتفعت قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة 21.5 في المئة لتبلغ 15 مليار ريال (جدول رقم 5-6).

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف ارتفاعاً نسبته 2.5 في المئة لتصل إلى نحو 338.6 مليار ريال بنهاية عام 2018م، مقارنة بنحو 330.4 مليار ريال في نهاية العام السابق (جدول رقم 5-7أ، والرسم البياني رقم 5-7).

القروض العقارية من المصارف التجارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد

جدول رقم 5-6: القروض المشتركة

الفترة	عدد القروض المشتركة			مبالغ القروض المشتركة (مليار ريال)		
	مقيم	غير مقيم	المجموع	مقيم	غير مقيم	المجموع
2014	384	53	437	130	8	138
2015	469	65	534	134	12	146
2016	555	76	631	195	16	211
2017	513	74	587	189	12	201
2018	531	81	612	182	15	197

جدول رقم 5-7 أ: القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	القروض الاستهلاكية								بطاقات الائتمان**
	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وسلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى	المجموع	
2014***	25,603.9	20,788.2	5,455.2	414.5	246.0	102.7	245,397.7	298,008.2	9,666.7
2015	37,020.5	9,429.2	4,911.9	636.6	312.2	85.3	254,789.2	307,184.9	10,212.7
2016	29,080.2	9,327.8	4,821.8	957.6	506.5	72.1	273,499.5	318,265.5	10,957.7
2017	30,028.0	16,720.6	10,783.9	3,722.5	565.6	324.3	256,206.1	318,350.9	12,094.0
2018	28,055.1	16,789.4	12,498.7	3,522.2	703.5	483.6	261,208.1	323,260.6	15,331.9

* يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح بغرض المتاجرة بالأسهم.

** تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.

*** قبل عام 2014م بنود كل من أثاث وسلع معمرة، تعليم، الرعاية الصحية، سياحة وسفر تندرج تحت بند أخرى.

ملاحظة: تم تحديث البيانات نظرا لتعديل بعض بنود القروض الاستهلاكية.

والشركات نموها في عام 2018م، لتبلغ حوالي 240.2 مليار ريال، أي بارتفاع نسبته 13.6 في المئة (28.7 مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته 5.5 في المئة (11.1 مليار ريال) في العام السابق. وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً نسبته 16.4 في المئة (19.9 مليار ريال) لتبلغ 141.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 9.9 في المئة (نحو 11 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام 2018م نحو 58.8 في المئة. وكذلك ارتفعت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات في عام 2018م بنسبة 9.8 في المئة (8.8 مليار ريال) لتبلغ نحو 98.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.2 في المئة (139 مليون ريال) في العام السابق وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية 41.2 في المئة (جدول رقم 5-7ب).

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

انخفضت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في نهاية عام 2018م بنسبة 8.8 في المئة (21.3 مليار ريال) لتبلغ نحو 221.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.5 في المئة (16.5 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية في عام 2018م بنسبة 1.0 في المئة (974 مليون ريال) لتبلغ 95.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 15.1 في المئة (14.4 مليار ريال) في العام السابق. ونتيجة لهذه التطورات، انخفض صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصاً المطلوبات الأجنبية) في عام 2018م بنسبة 15 في المئة (22.3 مليار ريال) ليبلغ 125.6 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 1.7 في المئة (2.2 مليار ريال) خلال العام السابق (جدول رقم 5-8، والرسمان البيانيان رقم 5-8، ورقم 5-9).

احتياطيات المصارف التجارية

انخفضت احتياطيات المصارف التجارية (النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد) في عام 2018م بحوالي 20.8 مليار ريال، أو بنسبة 8.7 في المئة لتبلغ في نهاية العام 218.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 2.7 مليار ريال، أو ما نسبته 1.1 في المئة في العام السابق. وقد جاء معظم الانخفاض في الودائع الأخرى لدى المؤسسة، حيث انخفضت من 112.3 مليار ريال في نهاية عام 2017م إلى 90.5 مليار ريال في نهاية عام 2018م، أي بنسبة 19.5 في المئة (21.9 مليار ريال)، وكذلك النقد

جدول رقم 5-7 ب: القروض العقارية من المصارف التجارية

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2014	94,241	64,743	158,984
2015	102,207	84,257	186,464
2016	110,484	89,918	200,402
2017	121,442	90,057	211,499
2018	141,364	98,861	240,225

رسم بياني رقم 5-7: إجمالي القروض الاستهلاكية

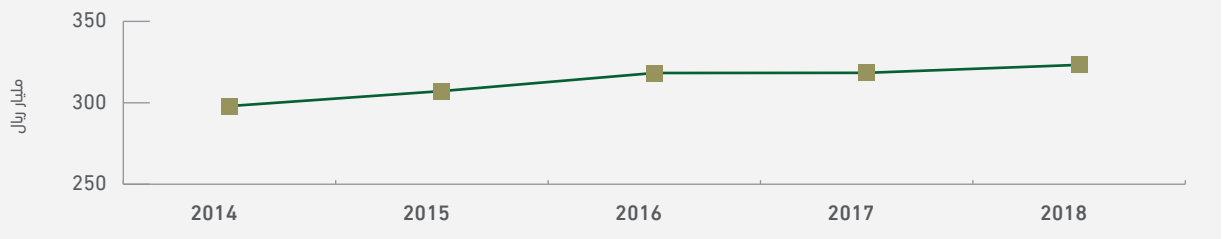

في صناديق المصارف الذي انخفض من 31.3 مليار ريال إلى 30.7 مليار ريال، أي بنسبة 1.8 في المئة (574 مليون ريال)، وانخفضت الودائع الجارية لدى المؤسسة بنسبة 3.7 في المئة (7.2 مليون ريال) لتبلغ 189 مليون ريال. بينما ارتفعت الودائع النظامية لدى المؤسسة بنحو 1.6 مليار ريال لتبلغ 97.2 مليار ريال (جدول رقم 5-9).

رأس المال واحتياطيات المصارف

انخفض رأس المال واحتياطيات المصارف في عام 2018م بحوالي 13.7 مليار ريال، أي بنسبة 4.3 في المئة ليبلغ 303.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 18.7 مليار ريال ونسبته 6.3 في المئة في العام السابق. وانخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من 19.6 في المئة في نهاية عام 2017م إلى 18.3 في المئة في نهاية عام 2018م، وانخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من نحو 13.8 في المئة في نهاية عام 2017م إلى 12.9 في المئة في نهاية عام 2018م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار لجنة بازل في نهاية عام 2018م نحو 20.3 في المئة، وهي أعلى من النسبة الموصى بها من لجنة بازل (جدول رقم 5-10).

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية في عام 2018م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية

جدول رقم 5-8: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	المبلغ		التغير			
			2017		2018	
	2017	2018	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	50,423	63,961	-5,524	-8.6	13,539	26.9
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	54,251	32,468	26,173	80.6	-21,783	-40.2
موجودات أخرى	23,614	26,301	10,823	41.1	2,687	11.4
الاستثمارات في الخارج	114,075	98,355	-14,948	-15.2	-15,721	-13.8
الإجمالي	**242,362**	**221,085**	**16,524**	**7.5**	**-21,277**	**-8.8**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	50,936	56,697	3,312	5.8	5,761	11.3
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	26,301	20,810	16,766	80.6	-5,491	-20.9
مبالغ مستحقة أخرى	17,265	17,968	-5,709	-31.8	703	4.1
الإجمالي	**94,502**	**95,476**	**14,370**	**15.1**	**974**	**1.0**
صافي الموجودات الأجنبية	147,860	125,609	2,154	1.7	-22,251	-15.0

رسم بياني رقم 5-8: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف (شهري)

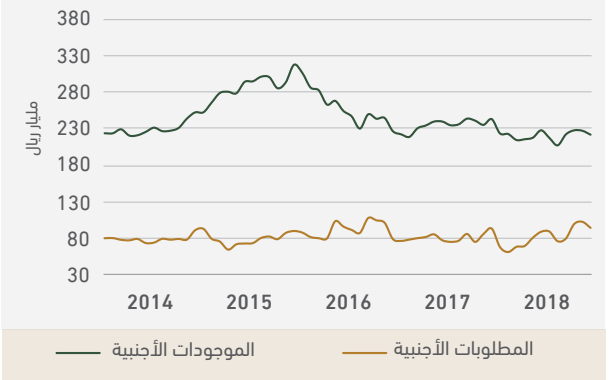

رسم بياني رقم 5-9: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف

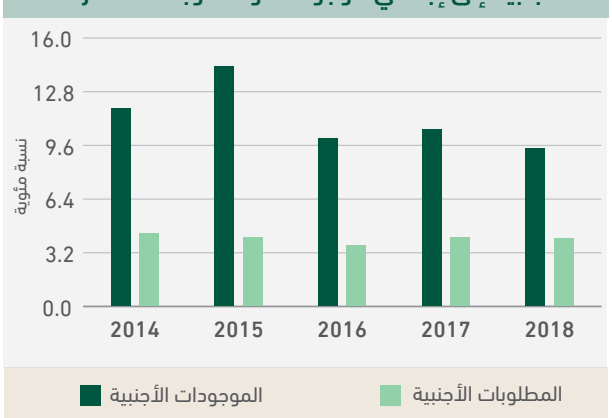

في عام 2018م حوالي 99.6 مليار ريال، مقارنة بنحو 107.4 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 7.3 في المئة. وقد تركزت الموارد المالية المضافة الرئيسة في إجمالي الودائع بحوالي 42.0 مليار ريال، أي ما نسبته 42.2 في المئة من إجمالي الموارد المضافة، بالإضافة إلى الأصول الأجنبية بحوالي 21.3 مليار ريال، أي ما نسبته 21.4 في المئة من إجمالي الموارد المضافة، وارتفع أيضاً كل من النقد والاحتياطات والمطلوبات من

جدول رقم 5-9: احتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2014	2015	2016	2017	2018
النقد في الصندوق	27,115	29,383	29,648	31,285	30,711
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	472	317	293	196	189
ودائع نظامية	91,879	97,467	96,727	95,549	97,192
ودائع أخرى	93,607	19,071	110,036	112,340	90,474
احتياطيات المصارف	213,073	146,238	236,704	239,371	218,566
النسب (٪) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	1.72	1.83	1.83	1.93	1.85
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	0.03	0.02	0.02	0.01	0.01
ودائع نظامية	5.83	6.07	5.98	5.90	5.85
ودائع أخرى	5.94	1.19	6.80	6.94	5.45
احتياطيات المصارف	13.52	9.11	14.64	14.78	13.16

جدول رقم 5-10: رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2014	2015	2016	2017	2018
رأس المال والاحتياطيات	248,111	270,964	298,895	317,604	303,887
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	15.7	16.9	18.5	19.6	18.3
إجمالي الموجودات	11.6	12.3	13.2	13.8	12.9
رأس المال إلى الموجودات مرجحة (%)					
المخاطر (معيار بازل)	17.9	18.1	19.5	20.4	20.3

جدول رقم 5-11: أهم الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام 2018م

(مليار ريال)

الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي	الموارد	المبلغ	النصيب المئوي
المطلوبات من القطاع العام	49.4	49.6	إجمالي الودائع	42.0	42.2
المطلوبات من القطاع الخاص	41.2	41.4	الأصول الأجنبية	21.3	21.4
القاعدة الرأسمالية	9.0	9.0	النقد والاحتياطيات	20.8	20.9
			المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	1.6	1.6
			المطلوبات الأجنبية	1.0	1.0
			صافي الموارد الأخرى	12.9	13.0
الإجمالي	**99.6**	**100.0**	**الإجمالي**	**99.6**	**100.0**

مؤسسات مالية غير نقدية بحوالي 20.8 مليار ريال و 1.6 مليار ريال، أي ما نسبته 20.9 في المئة و 1.6 في المئة من الإجمالي على التوالي، وكذلك ارتفعت المطلوبات الأجنبية وصافي الموارد الأخرى بنحو 1 مليار ريال و12.9 مليار ريال، أي ما نسبته حوالي 1 في المئة و13 في المئة على التوالي من إجمالي الموارد المضافة.

واستخدمت معظم هذه الموارد المالية خلال عام 2018م في زيادة المطلوبات من القطاع العام بحوالي 49.4 مليار ريال، أي ما نسبته 49.6 في المئة من إجمالي الموارد المستخدمة، وارتفاع المطلوبات من القطاع الخاص بحوالي 41.2 مليار ريال، أي ما نسبته 41.4 في المئة من الإجمالي، وكذلك ارتفاع القاعدة الرأسمالية بنحو 9 مليار ريال وبنسبة 9 في المئة من الإجمالي (جدول رقم 5-11).

أرباح المصارف التجارية

بلغت أرباح المصارف التجارية في عام 2018م نحو 48.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 10.7 في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة 43.7 مليار ريال.

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة بنهاية عام 2018م ستة وعشرين مصرفاً (25 عاملة، 1 مرخصة) بما في ذلك فروع لمصارف أجنبية. وارتفع عدد فروع المصارف التجارية لتبلغ 2,083 فرعاً من خلال تشغيل 4 فروع جديدة في المملكة. ووفقاً لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، تحظى منطقة الرياض بعدد 630 فرعاً، أي ما نسبته 30.2 في المئة من الإجمالي، ومنطقة مكة المكرمة بعدد 444 فرعاً، أي ما نسبته 21.3 في المئة من الإجمالي، والمنطقة الشرقية بعدد 403 فرعاً، أي ما نسبته 19.4 في المئة من الإجمالي، ومنطقة عسير بعدد 129 فرعاً، أي ما نسبته 6.2 في المئة من الإجمالي، ومنطقة القصيم بعدد 124 فرعاً، أي ما نسبته 6.0 في المئة من الإجمالي، ومنطقة المدينة المنورة بعدد 110 فرعاً، أي ما نسبته 5.3 في المئة من الإجمالي (جدول رقم 5-12).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2018م انخفاضاً نسبته 4.0 في المئة ليبلغ 47,156 موظفاً وموظفةً. وبلغ النصيب المئوي للعاملين السعوديين (ذكوراً وإناثاً) حوالي 93.6 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي 44,148 موظفاً وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي 78.8 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 6.3 في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي 14.8 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.1 في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام 2018م

أولاً: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام 2018م بنسبة 21.0 في المئة، بانخفاض مقداره 896.9 ألف شيك، كما انخفضت قيمتها بنسبة 19.1 في المئة إلى 285.1 مليار ريال، بينما ارتفع متوسط قيمة الشيك في عام 2018م بنسبة 2.4 في المئة، من 82,639 ريال

جدول رقم 5-12 : فروع المصارف حسب المناطق الإدارية (نهاية الفترة)

	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2014	586	412	94	366	114	117	47	39	15	24	47	25	26	1,912
2015	611	429	98	384	118	120	48	40	15	25	50	25	26	1,989
2016	623	439	105	393	120	125	49	41	15	26	50	26	26	2,038
2017	631	442	111	405	123	127	50	41	16	27	53	26	27	2,079
2018	630	444	110	403	124	129	50	41	16	28	55	27	26	2,083

في عام 2017م إلى 84,652 ريال في عام 2018م. وبشكل عام انخفض عدد الشيكات التجارية والشخصية المنفذة في عام 2018م من خلال المقاصة الآلية في العديد من غرف المقاصة الرئيسة في المملكة بنسبة 21.0 في المئة، ويرجع ذلك إلى التوسع في استخدام التقنية المصرفية ومنها أجهزة نقاط البيع، وكان الانخفاض في غرفة الرياض بنسبة 23.1 في المئة ليبلغ 1.2 مليون شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة 19.0 في المئة ليبلغ 966.1 ألف شيك، وفي غرفة جدة بنسبة 22.6 في المئة ليبلغ 721.5 ألف شيك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة 17.8 في المئة ليبلغ 86.5 ألف شيك، وفي غرفة بريدة بنسبة 18.1 في المئة ليبلغ 180.4 ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة 17.9 في المئة ليبلغ 81.6 ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة 6.5 في المئة ليبلغ 31.7 ألف شيك، وفي غرفة الطائف بنسبة 9.2 في المئة ليبلغ 23.7 ألف شيك، وفي غرفة أبها بنسبة 19.0 في المئة ليبلغ 84.4 ألف شيك (رسم بياني رقم 5-10).

ثانياً: مدى (MADA)

حققت الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى) في عام 2018م نموّاً إيجابيّاً في جميع عملياتها، وارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMs) العاملة في المملكة بنسبة 1.9 في المئة لتبلغ 18,685 جهازاً، مقارنة بزيادة نسبتها 2.5 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 0.6 في المئة لتبلغ في نهاية عام 2018م حوالي 28.6 مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته 7.0 في المئة في العام السابق.

وارتفع عدد عمليات السحب التي تم تنفيذها عبر مدى (MADA) في عام 2018م بنسبة 9.0 في المئة لتبلغ 949 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 5.9 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال مدى (MADA) بنسبة 2.8 في المئة لتبلغ 452.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.2 في المئة في العام السابق. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد زادت بنسبة 3.1 في المئة لتبلغ 1.2 مليار عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 3.8 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة 2.6 في المئة إلى 295.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 6.3 في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي عدد العمليات التي نفذتها أجهزة الصرف الآلي بنسبة 5.6 في المئة ليبلغ 2,1 مليارى عملية، وارتفع إجمالي السحب النقدي بنسبة 2.7 في المئة ليبلغ 748.3 مليار ريال (جدول رقم 5-13، والرسم البياني رقم 5-11).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2018م بنسبة 15.9 في المئة ليبلغ 351,645 جهازاً، مقارنة بارتفاع نسبته 13.3 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 45.7 في المئة ليبلغ 1,032 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها حوالي 35 في المئة في العام السابق.

رسم بياني رقم 5-10: النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن

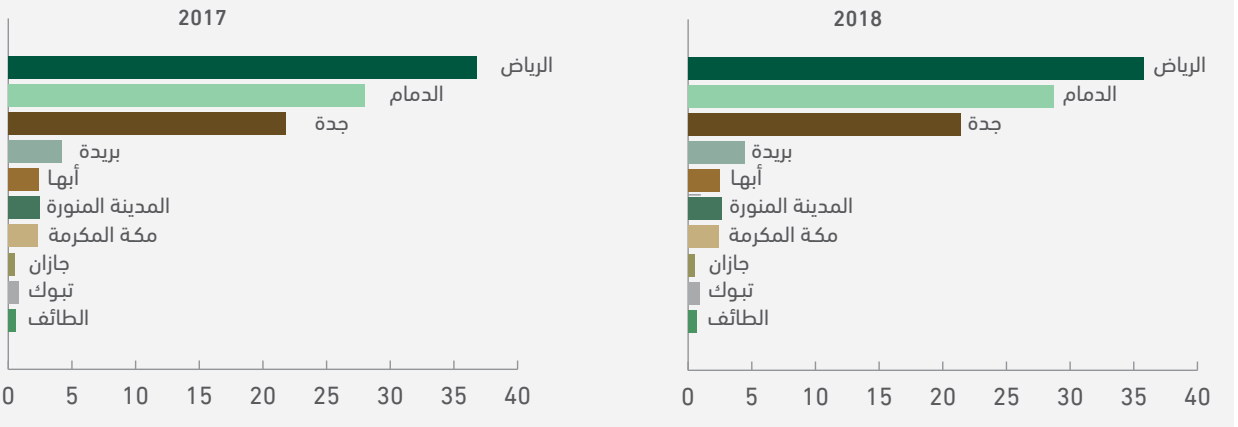

جدول رقم 5-13: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليـــات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2014	15,516	20,550,274	625	904	1,529	373,030	358,373	731,403
2015	17,223	22,459,275	727	1,069	1,796	435,177	342,023	777,200
2016	17,887	26,537,349	822	1,100	1,923	446,300	307,149	753,449
2017	18,333	28,402,914	870	1,142	2,012	440,729	287,782	728,511
2018	18,685	28,559,828	949	1,177	2,126	452,931	295,394	748,325

جدول رقم 5-14: إحصاءات نقاط البيع

السنوات	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (مليون عملية)	عدد الأجهزة
2014	159,970	327	138,779
2015	172,835	395	225,372
2016	182,749	525	267,827
2017	200,468	708	303,464
2018	232,306	1,032	351,645

رسم بياني رقم 5-11: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

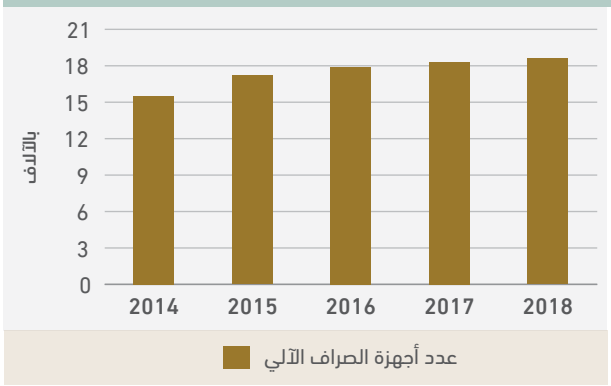

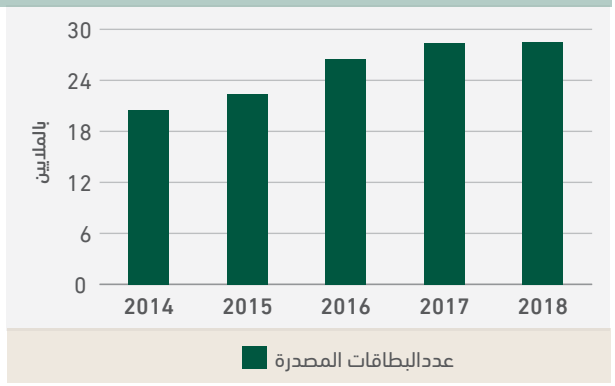

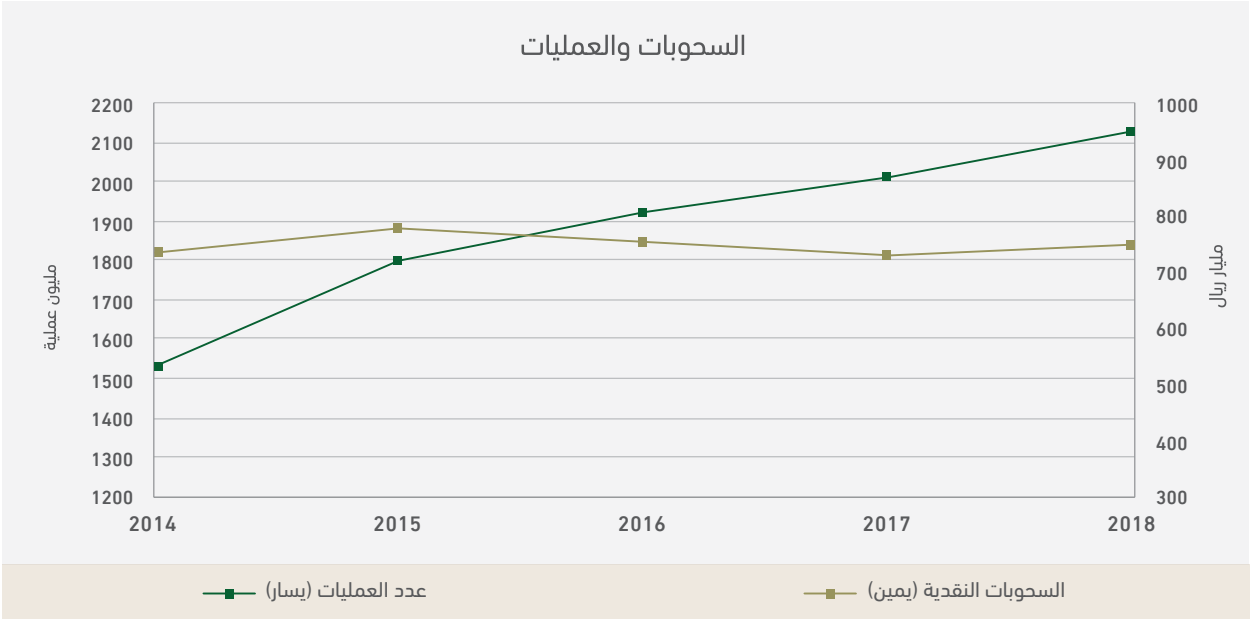

وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 15.9 في المئة لتبلغ 232.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 9.7 في المئة في العام السابق (جدول رقم 5-14، والرسم البياني رقم 5-12).

وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة على أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع إلى زيادة انتشارها في قطاع التجزئة بالإضافة إلى ارتفاع الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة.

ثالثاً: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) في عام 2018م بنسبة 31.2 في المئة لتبلغ 135.8 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 15.9 في المئة في العام السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقاً لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بنسبة 3.7 في المئة ليبلغ 10.7 مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 4.0 في المئة لتبلغ 3,994 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة 36.1 في المئة ليبلغ 122.2 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 21.1 في المئة لتبلغ 2,640 مليار ريال، فيما انخفض عدد العمليات الأخرى بنسبة 18.3 في المئة ليبلغ 2.2 مليون عملية، وانخفضت قيمتها بنسبة 57.8 في المئة لتبلغ حوالي 18 مليار ريال.

أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقاً للمدفوعات بين المصارف، فقد انخفض عدد العمليات المفردة بين المصارف التجارية خلال عام 2018م بنسبة 0.2 في المئة ليبلغ حوالي 513 ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة 22.9 في المئة لتبلغ نحو 43,226 مليار ريال. وانخفض عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة 10.8 في المئة ليبلغ حوالي 122 ألف عملية، بينما ارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 32.1 في المئة لتبلغ نحو 105.8 مليار ريال (جدول رقم 5-15أ، وجدول رقم 5-15ب، والرسم البياني رقم 5-13).

رابعاً: نظام سداد للمدفوعات

بلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد حتى نهاية عام 2018م 170 مفوتراً من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة مثل الكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، وبطاقات الائتمان وغيرها، وبلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام 17 مصرفاً، مع وجود ثلاثة مصارف جديدة في مرحلة الربط الأخيرة مع النظام. وبلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة في عام 2018م نحو 235.6 مليون عملية وبقيمة إجمالية بلغت نحو 356.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 218.4 مليون عملية وبقيمة بلغت نحو 250.5 مليار ريال في العام السابق (رسم بياني رقم 5-14).

نشاط سوق المشتقات المالية

انخفضت عمليات المشتقات المالية في المملكة في

رسم بياني رقم 5-12: عمليات نقاط البيع (شهري)

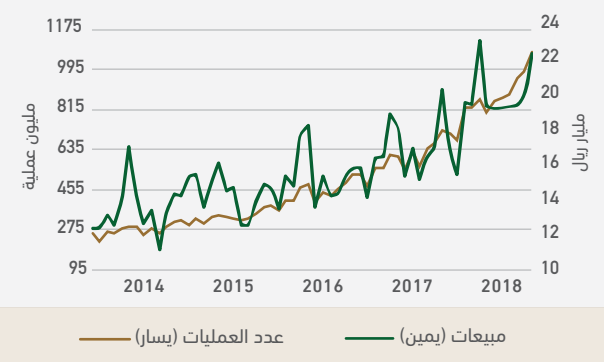

عدد أجهزة نقاط البيع

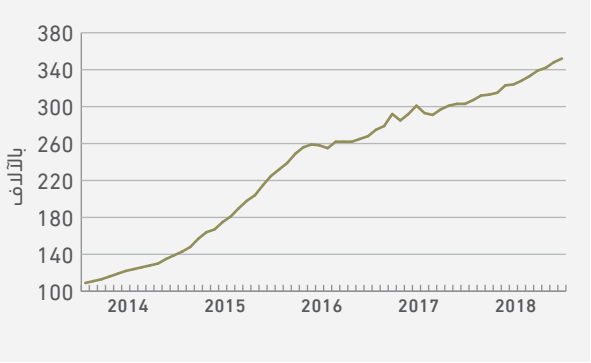

جدول رقم 5-15أ: عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2014	56,375	6,085	62,459	118	374	492	1,628	64,580
2015	70,639	8,023	78,663	72	464	537	2,335	81,534
2016	76,084	9,156	85,240	79	468	547	3,497	89,285
2017	89,806	10,299	100,105	137	514	651	2,714	103,470
2018	122,236	10,676	132,912	122	513	635	2,218	135,766

جدول رقم 5-15ب : مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى*	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2014	1,722	3,457	5,179	51	49,196	49,247	34	54,459
2015	1,984	3,349	5,333	59	43,450	43,510	23	48,865
2016	2,067	3,396	5,463	61	34,161	34,222	31	39,717
2017	2,180	3,839	6,019	80	56,048	56,128	42	62,189
2018	2,640	3,994	6,634	106	43,226	43,332	18	49,984

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

رسم بياني رقم 5-13: عمليات نظام سريع

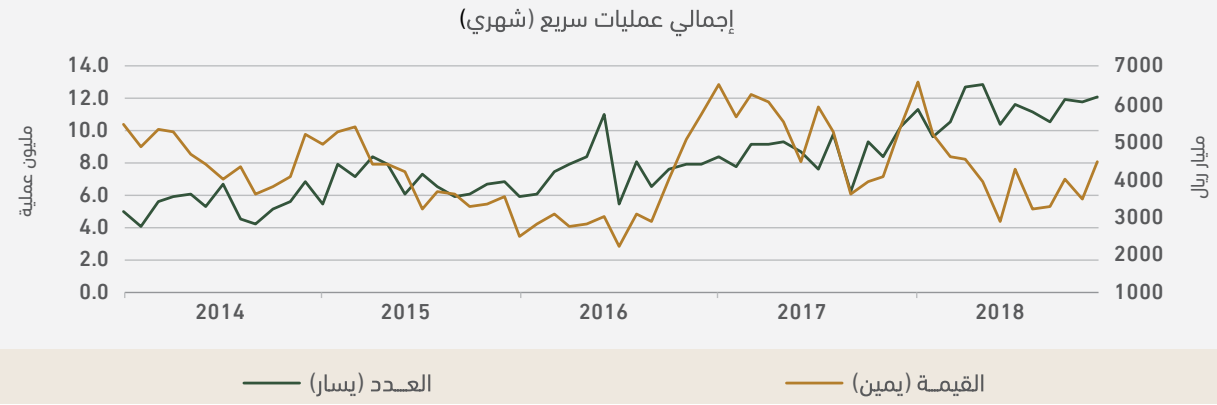

رسم بياني رقم 5-14: عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد

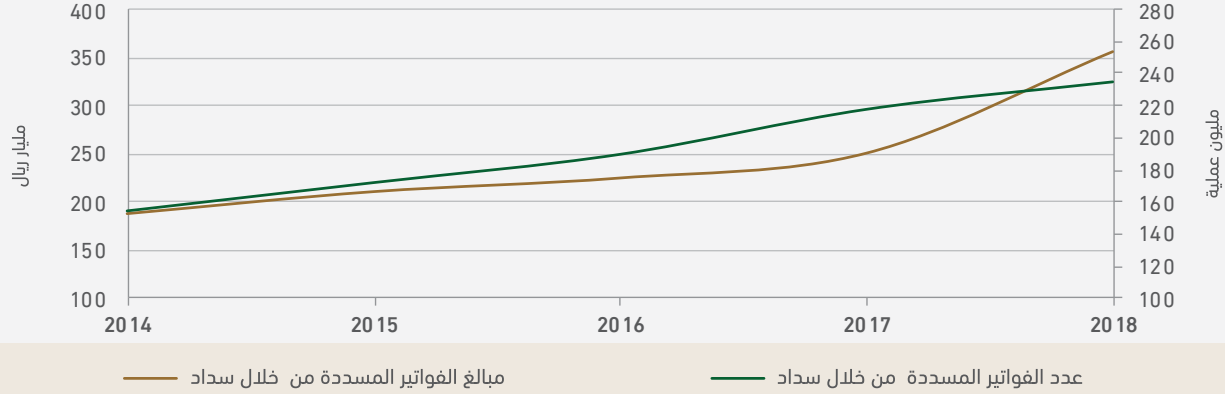

عام 2018م بنحو 69.6 مليار ريال أي بنسبة 5.9 في المئة لتبلغ 1,106 مليار ريال، مقارنة بنحو 1,175 مليار ريال في العام السابق.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

واصلت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام 2018م توفير خدماتها لكافة الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها، ويتضمن ذلك خدمات الأفراد (كنظام سمتي)، وخدمات الشركات (كنظام سمات)، ومشروع شيكي، ومشروع تقييم الشركات المتوسطة والصغيرة، وذلك من أجل توفير المعلومات الائتمانية اللازمة التي تساهم في تحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقييم الملاءة المالية للمقترض. ومضت سمة قدماً بتبني الفكرة التي أُسست من أجلها كجهة معلوماتية ائتمانية مستقلة لإكمال منظومة التمويل في المملكة العربية السعودية، ولتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المختلفة تمهيداً للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعاً للمعطيات الاقتصادية ورؤية المملكة 2030.

كما استمرت في تطوير نظام قطاع الأعمال (سمات) ليتواكب مع التطورات المتسارعة في قطاع الأعمال في المملكة، حيث أدخلت عدة تحسينات على التقرير الائتماني للشركات، تضمّنت توسيع قائمة الضمانات (Collaterals) تماشياً مع معايير مؤسسة النقد، وقد تم تضمين عرض المعلومات الائتمانية على مستوى التسهيلات الإجمالية، وإتاحة مبدأ التسهيلات المشتركة (Shared limit) لوضع مظّلة حسابية تجمع كافة احتمالات استخدام التسهيل بحسب اتفاق الشركة مع الممول. كما أتيح لأعضاء (سمة) ربط الحساب بمشروع أو عدة مشاريع معيّنة، بحيث تساعد الممولين في دراسة وضع الشركات وجدارتها الائتمانية، وتقييمها واتخاذ القرار الصحيح.

وصمّمت (سمة) خلال عام 2018م تقارير مقارنة الأداء الائتمانية والتي تسهم في تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص وتحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي وفق رؤية 2030، وراعت تلك التقارير التحديات الفعلية للجهات المانحة للائتمان، والاستراتيجيات الائتمانية المقرّة، وخطط التسويق، وإدارة المخاطر الائتمانية. كما تمكّن تقارير مقارنة الأداء العملاء من التعرّف على أدائهم الائتماني بالمقارنة مع نظرائهم في السوق وفي القطاع ذاته. كما ركزت (سمة) خلال عام 2018م على الاستفادة من البيانات الضخمة المتوافرة في قواعد بياناتها المركزية من أجل تقديم المزيد من الخدمات لعملائها.

كما واصلت (سمة) من خلال خدمة (سمة 360) تقديم أدوات تحليلية تهدف إلى مساعدة الجهات التمويلية على توفير السيولة النقدية وتحقيق العوائد، وتحقيق التوازن بينهما. تشتمل تلك الأدوات على نماذج ائتمانية متقدّمة تتضمن المعايير الشخصية، وعوامل معنوية كالأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة، علاوة على تحليل عوامل القدرة، والضمانات، والمدد الزمنية للتمويل، والمخاطر الائتمانية التاريخية والقائمة والمرتقبة، وتحليل مصادر الدخل المالية، ومعايير الالتزام وذلك من أجل الوصول إلى أفضل القرارات. وساهمت (سمة) خلال عام 2018م في نشر الثقافة الائتمانية لدى كافة شرائح المجتمع، حيث قامت بنشر الدليل الإجرائي لتوعية المستهلك الذي أقرّته مؤسسة النقد خلال عام 2018م، والذي يهدف إلى توعية المستهلك بحقوقه الائتمانية التي كفلها له نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية. وحيث إنّ الدور الأساسي لسمة هو توفير المعلومات الائتمانية والدقيقة حول قطاعي الأفراد والأعمال لمساعدة كافة القطاعات الاقتصادية المانحة للائتمان على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، فقد واصلت (سمة) تطوير نظام الشيكات المرتجعة (شيكي) الذي يهدف إلى رصد الشيكات المرتجعة وتسجيلها في التقارير الائتمانية. وواصلت (سمة) في هذا السياق التزامها بتوجيهات مؤسسة النقد الخاصة بالشيكات المرتجعة في التقرير الائتماني للعميل عند عدم كفاية الرصيد أو عدم وجود الرصيد، مع استمرارها في بناء قاعدة البيانات الإحصائية للشيكات المرتجعة.

تطورات تطبيق معيار بازل 3 في المملكة العربية السعودية

استمرت جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في توجيه المصارف التجارية للالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومن ضمن ذلك وضع إجراءات التقييم الداخلية لكفاية السيولة (Internal liquidity adequacy assessment) التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2018م، وذلك لمواكبة تعليمات بازل 3 التي تؤكد ضرورة قياس ومراقبة مخاطر السيولة. ونظراً لقيام المصارف بتطبيق هذه المعايير بشكل استباقي منذ بداية عام 2016م، تقوم المؤسسة بمتابعة ذلك وتحديد أي فجوات في التطبيق لتتم معالجتها والالتزام بأي تحديثات تطرأ عليها. كما قامت المؤسسة بتحديث تعليمات نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وتعليمات الانكشافات الكبيرة (Large exposures) لتتوافق مع أفضل الممارسات المصرفية الدولية.

06 التأمين والتمويل

التأمين والتمويل

قطاع التأمين

تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على تحسين وتطوير كل ما يسهم في نمو قطاع التأمين وازدهاره، وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م، وذلك من خلال نشر الوعي والثقافة التأمينية فيما يتعلق بأهمية التأمين في شتى النواحي، ومن ضمنها الاجتماعية والاقتصادية، إضافةً إلى تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام. وفي هذا السياق، أُصدرت قواعد للترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية في المملكة، وأُتيحت الفرصة لمن يرغب من الشركاء الإستراتيجيين الدوليين بزيادة حصص تملكهم في شركات التأمين، وهو ما سيسهم في تحسين جودة الصناعة، ويزيد التنافس بين الشركات العاملة، ويعزز من نمو القطاع واستقراره وتفادي المخاطر المحتملة، وهو ما سينعكس في نهاية المطاف إيجاباً على المستفيدين من خدمات صناعة التأمين في المملكة. ومن أبرز ما تحقق خلال عام 2018م الآتي:

أولاً: اللوائح التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين الصادرة في عام 2018م:

أصدرت المؤسسة في عام 2018م عدداً من التعاميم والتعليمات، منها ما يلي:

- إصدار قواعد للترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية في المملكة، وذلك من منطلق مواكبة تطورات قطاع التأمين حول العالم وتشجيع المنافسة العادلة.
- إلزام شركات التأمين بوجوب الحصول على عدم ممانعة المؤسسة قبل تزويد الجهات الحكومية وغير الحكومية بالمعلومات والبيانات الإشرافية والإحصائية.
- إلزام شركات التأمين بوجوب الحصول على معلومات كافية عن المركبة للنظر فيها عند تسعير تأمين المركبات، ومن ذلك الشركة المصنعة للمركبة، وسنة الصنع، والغرض من استخدام المركبة.
- تحديث الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات، حيث أصبحت الوثيقة الموحدة تغطي سائق المركبة المؤمن عليها البالغ عمره كحدٍّ أدنى 18 عاماً ويحمل رخصة قيادة وطنية سارية المفعول. وتم إلزام شركات التأمين بإيداع مبلغ التعويض بعد تسوية المطالبة مباشرة في الحساب البنكي للمستفيد.
- إلزام شركات التأمين بإنشاء عناوين بريد إلكترونية للوحدات الإدارية التابعة للرقابة على التأمين.
- إلزام كافة شركات التأمين المقدمة لمنتج التأمين الإلزامي على المركبات، بعدم رفض تقديم التغطية التأمينية للمتقدم بسبب أي قيود لها علاقة بسن السائق ما دام يحمل رخصة قيادة سارية.
- إلزام كافة شركات التأمين بتوطين جميع وظائف بيع المنتجات التأمينية للأفراد.
- إصدار التعميم الإلحاقي بشأن ربط بيع أو إصدار وثيقة التأمين بالعنوان الوطني.
- إصدار التعميم المتعلق بتعديل وثائق التأمين على أخطاء ممارسة المهن الطبية.

وبذلك بلغ عدد القواعد واللوائح الصادرة في الأعوام السابقة اثنتين وعشرين قاعدة ولائحة منشورة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

ثانياً: السعودة في قطاع التأمين:

تنص المادة (الثانية) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة التنفيذية هو تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف. كما تنص المادة (الرابعة) من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع، وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

وأكدت المادة (الخمسون) من اللائحة أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد المؤسسة،

قبل خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل عام مالي، ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى كل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة (التاسعة والسبعون) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين في المئة في نهاية السنة الأولى على أن تزداد سنوياً حسب خطة العمل المقدمة إلى المؤسسة.

وفي هذا السياق، أثمرت جهود المؤسسة في توطين الوظائف التنفيذية والإشرافية خلال عام 2018م في رفع نسبة السعودة، لتبلغ بنهاية العام نحو 75 في المئة إجمالاً، و55 في المئة في المناصب الإشرافية والقيادية تحديداً، مقارنة بنحو 69 في المئة إجمالاً، و49 في المئة للمناصب الإشرافية والقيادية في نهاية عام 2017م.

إضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية بنهاية عام 2018م نحو 11,791 موظفاً وموظفة، مقارنة بنحو 11,200 موظفاً وموظفة بنهاية عام 2017م، أي بنسبة نمو بلغت 5.3 في المئة، وشكل الموظفون السعوديون ما نسبته 75 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين.

ثالثاً: التدريب:

في إطار جهود المؤسسة في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية رصينة وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من المؤسسة، أعدت المؤسسة اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) ليصبح متطلباً إلزامياً لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة. ويغطي هذا الاختبار ضوابط العمل والمبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين ويساهم في تأكيد أهلية موظفي قطاع التأمين من خلال استيعاب الحد الأدنى من المعرفة والمهارات المطلوبة للعمل في هذا القطاع. ومن أبرز ما تم إنجازه خلال عام 2018م ما يلي:

- تبادل الخبرات العملية والعلمية مع الجهات والمنظمات العالمية من خلال إرسال المشرفين للتدريب على رأس العمل واستقبالهم.
- التدريب أثناء العمل لعشرة موظفين من قطاع التأمين في مدينة لندن ضمن برنامج "The Lloyd's Market Saudi Insurance Professionals Development Program"
- منحة دراسية لاثني عشر سعودياً وسعودية؛ للحصول على شهادة دبلوم متقدم في التأمين (ACII) معتمد من المعهد البريطاني للتأمين ضمن برنامج (The Insurance Leaders Preparation Program)
- تبني المؤسسة للبرنامج التحضيري لصناعة التأمين لتأهيل الخريجين والخريجات للعمل في قطاع التأمين بكفاءة عالية.
- التعاون مع جهات عالمية متخصصة في التأمين لتقديم تدريب على رأس العمل لمنسوبي القطاع.
- تقديم منح دراسية لمدة سنتين ونصف (دبلوم متقدم في التأمين) للحصول على الشهادة المهنية (ACII).

رابعاً: سوق التأمين في المملكة خلال عام 2018م

أ) أداء السوق بشكل عام

- شهدت سوق التأمين في المملكة خلال عام 2018م انخفاضاً في إجمالي الأقساط المكتتب بها بنسبة 4.6 في المئة ليصل إلى 34.9 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 1.5 في المئة خلال عام 2017م (جدول 6-1).
- انخفض إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، الذي يمثل 40.2 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 14.2 في المئة ليبلغ 14.0 مليار ريال بنهاية عام 2018م، مقارنة بانخفاض

نسبته 5.9 في المئة في عام 2017م.

- ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، الذي يمثل 56.9 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 4.5 في المئة ليبلغ 19.9 مليار ريال بنهاية عام 2018م، مقارنة بارتفاعٍ نسبته 2.2 في المئة في عام 2017م.
- انخفض إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها، الذي يمثل 2.9 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 16.5 في المئة ليبلغ 1.0 مليار ريال بنهاية عام 2018م، مقارنة بارتفاعٍ نسبته 3.5 في المئة في عام 2017م.
- سجل إجمالي أقساط التأمين على المركبات المكتتب بها، الذي يمثل نحو 27.0 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، انخفاضاً نسبته 15.4 في المئة ليبلغ 9.4 مليار ريال بنهاية عام 2018م، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 9.7 في المئة بنهاية عام 2017م.

جدول رقم 6-1: مؤشرات التأمين

نوع التأمين	2016				2017				2018			
	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*
التأمين ضد الحوادث والمسئولية والأنواع الأخرى	1,075.8	2.9	524.8	48.8	1,062.7	2.9	513.3	48.3	1,001.3	2.9	470.4	47.0
التأمين على المركبات	12,331.4	33.2	10,788.8	87.5	11,136.4	30.4	10,388.1	93.3	9,423.3	27.0	8,860.4	94.0
التأمين على الممتلكات/ الحريق	1,823.1	4.9	196.9	10.8	1,722.2	4.7	323.7	18.8	1,697.9	4.9	314.0	18.5
التأمين البحري	634.1	1.7	150.6	23.8	626.3	1.7	174.9	27.9	544.6	1.6	155.4	28.5
التأمين الجوي	139.7	0.4	9.1	6.5	134.9	0.4	5.7	4.2	148.0	0.4	5.3	3.6
تأمين الطاقة	457.8	1.2	12.6	2.8	739.0	2.0	17.2	2.3	511.5	1.5	3.5	0.7
تأمين هندسي	914.1	2.5	195.0	21.3	932.6	2.5	168.7	18.1	701.7	2.0	120.2	17.1
إجمالي التأمين العام	17,375.9	46.7	11,877.8	68.4	16,354.1	44.7	11,591.6	70.9	14,028.4	40.2	9,929.2	70.8
إجمالي التأمين الصحي	18,630.3	50.1	18,092.7	97.1	19,035.5	52.0	18,411.6	96.7	19,883.4	56.9	19,319.4	97.2
إجمالي تأمين الحماية والادخار	1,166.5	3.1	868.9	74.5	1,207.3	3.3	918.2	76.1	1,008.3	2.9	710.1	70.4
الإجمالي	**37,172.7**	**100.0**	**30,839.4**	**83.0**	**36,597.0**	**100.0**	**30,921.4**	**84.5**	**34,920.1**	**100.0**	**29,958.8**	**85.8**

* لا تدخل نسب الاحتفاظ لتأمين الحماية والادخار في نسبة الاحتفاظ الإجمالية.

ب) صافي أقساط التأمين المكتتب بها

يعرف صافي أقساط التأمين المكتتب بها على أنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويشكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته 94.1 في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2018م. وسجل إجمالي التأمين الصحي نموّاً، من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 4.9 في المئة، في حين سجلت أنواع التأمين الأخرى انخفاضاً سنويّاً مقارنةً بمستويات صافي أقساط التأمين بنهاية عام 2017م، حيث سجل تأمين الطاقة أعلى نسبة انخفاض بنحو 80.0 في المئة، وكذا سجل التأمين الهندسي انخفاضاً بنسبة 28.7 في المئة، وسجل إجمالي التأمين العام انخفاضاً من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها بنحو 14.4 في المئة (جدول 6-1).

ج) نسبة الاحتفاظ

تُعدُّ نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين؛ حيث إن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. وتُحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية لشركات التأمين في السوق السعودية 85.8 في المئة في عام 2018م مقارنة بنسبة 84.5 في المئة في عام 2017م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على المركبات والتأمين الصحي التي تقدر بنحو 94.0 في المئة و97.2 في المئة على التوالي. من جانب آخر، سجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو 0.7 في المئة في عام 2018م (جدول 6-1).

د) عمق سوق التأمين وكثافته

يعرف عمق سوق التأمين على أنه إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام 2018م حوالي 1.2 في المئة مقارنة مع 1.4 في المئة في عام 2017م، علماً أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بلغت 1.8 في المئة في عام 2018م مقارنة مع 2.0 في المئة في عام 2017م (جدول 6-2).

وتعرف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان). وقد انخفضت كثافة سوق التأمين في المملكة من نحو 1,124.3 ريالاً لكل فرد في عام 2017م إلى 1,045.1 ريالاً لكل فرد في عام 2018م بانخفاض نسبته 7.0 في المئة (جدول 6-3).

هـ) العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين

بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين نحو 1.8 مليار ريال في عام 2018م مقارنة بنحو 2.0 مليار ريال في عام 2017م. وشكلت العمولات الخاصة بالتأمين على المركبات نحو 39.3 في المئة و34.3 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي 2017م و2018م على التوالي، في حين شكلت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو

جدول رقم 6-2: نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية)

نوع النشاط	2016		2017		2018		نسبة التغير (نقطة مئوية) 2018-2017
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	
إجمالي التأمين العام	0.72	0.97	0.63	0.90	0.48	0.73	-0.16
إجمالي التأمين الصحي	0.77	1.04	0.74	1.04	0.68	1.03	-0.06
إجمالي تأمين الحماية والادخار	0.05	0.06	0.05	0.07	0.03	0.05	-0.01
الإجمالي	1.54	2.07	1.42	2.01	1.19	1.81	-0.23

36.5 في المئة و39.9 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي 2017م و2018م على التوالي (جدول 6-4).

و) إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة خلال عام 2018م بنسبة 1.5 في المئة ليبلغ حوالي 27.0 مليار ريال مقارنة بحوالي 26.6 مليار ريال في عام 2017م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي ومطالبات التأمين على المركبات نحو 65.3 في المئة و25.7 في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام 2018م. وتعكس هاتان النسبتان المرتفعتان النصيب المئوي الأعلى لنشاطي التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق. وسجل نشاط تأمين الطاقة في عام 2018م أعلى معدل نمو في إجمالي المطلوبات المدفوعة بارتفاعٍ نسبته 1,820.0 في المئة، متبوعاً بنشاط التأمين الجوي بنموٍ نسبته 585.9 في المئة، في حين سجل نشاط التأمين الهندسي أعلى معدل انخفاض في إجمالي المطلوبات المدفوعة بنحو 39.0 في المئة (جدول 6-5).

خامساً: وضع شركات التأمين في المملكة

بلغ عدد شركات التأمين التي وافق مجلس الوزراء عليها حتى نهاية عام 2018م ما مجموعه 34 شركة لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين، وبلغ عدد الشركات الممارسة للنشاط حاليّاً 33 شركة تأمين وإعادة تأمين إضافة إلى 30 شركة مهن حرة مرخصة لمساندة خدمات التأمين، و88 شركة وساطة تأمين، و70 شركة وكالة تأمين (جدول 6-6).

جدول رقم 6-3: كثافة سوق التأمين

(بالريال للفرد)

نوع النشاط	2014	2015	2016	2017	2018	التغير ٪
إجمالي التأمين العام	450.4	488.2	546.8	502.4	419.8	-16.4
إجمالي التأمين الصحي	510.9	612.4	586.2	584.8	595.1	1.8
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	29.4	21.9	36.7	37.1	30.2	-18.6
الإجمالي	990.7	1,122.4	1,169.7	1,124.3	1,045.1	-7.0

جدول رقم 6-4: العمولات المدفوعه حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2016		2017		2018		نسبة التغير 2017-2018م
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	
التأمين ضد الحوادث والمسؤلية والأنواع الأخرى	138.4	6.2	143.5	7.0	141.7	7.8	-1.2
التأمين على المركبات	921.8	41.4	807.5	39.3	625.7	34.3	-22.5
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	168.6	7.6	169.5	8.2	173.8	9.5	2.5
التأمين البحري	61.3	2.8	56.8	2.8	52.4	2.9	-7.6
التأمين الجوي	1.0	0.05	1.1	0.1	1.9	0.1	73.4
التأمين على الطاقة	1.7	0.1	2.8	0.1	4.5	0.2	59.6
التأمين الهندسي	90.0	4.0	76.5	3.7	67.0	3.7	-12.5
إجمالي التأمين العام	1,382.9	62.1	1,257.7	61.2	1,067.0	58.4	-15.2
إجمالي التأمين الصحي	811.4	36.4	750.6	36.5	729.0	39.9	-2.9
إجمالي تأمين الحماية والادخار	33.0	1.5	48.1	2.3	30.6	1.7	-36.4
الإجمالي	2,227.3	100.0	2,056.4	100.0	1,826.5	100.0	-11.2

سادساً: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من المؤمن لهم 11.9 مليون مؤمن له في نهاية عام 2018م منهم نحو 8.8 مليون وافد، وبلغ عدد الشركات أو المؤسسات التي قامت بالتأمين الصحي على منسوبيها حتى نهاية عام 2018م نحو 346.9 ألف شركة ومؤسسة.

وفيما يتعلق بشركات التأمين المؤهلة لممارسة التأمين الصحي وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي المؤهلة فقد بلغت 27 شركة و18شركة على التوالي.

وبنهاية عام 2018م، بلغ عدد مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين لتقديم الخدمات الصحية في المملكة 5,287 مقدم خدمة موزعين حسب نوع المنشأة والمنطقة الجغرافية كما هو موضح في (جدول 6-7).

وبمقارنة مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين لعام 2018م، تحتل الصيدليات المرتبة الأولى بين المنشآت المقدمة لخدمات الرعاية الصحية المعتمدة في المملكة بما نسبته 51.4 في المئة من إجمالي المنشآت، تلتها المجمعات الطبية في المرتبة الثانية بنسبة 24.1 في المئة، ثم محلات النظارات الطبية بنسبة 16.5 في المئة، ثم المستشفيات بنسبة 6.3 في المئة. أما بالنسبة للتوزيع حسب المناطق، فقد جاءت منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية حيث يتمركز فيها حوالي 32.1 في المئة من إجمالي المنشآت، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22.8 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 19.4 في المئة، وجاءت منطقة الباحة في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.9 في المئة.

جدول رقم 6-5: إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2016		2017		2018		نسبة التغير 2017-2018م
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	
التأمين ضد الحوادث والمسؤلية والأنواع الأخرى	234.5	0.9	310.8	1.2	263.4	1.0	-15.3
التأمين على المركبات	9,178.0	34.8	8,321.7	31.3	6,930.2	25.7	-16.7
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	1,060.8	4.0	961.1	3.6	624.4	2.3	-35.0
التأمين البحري	292.1	1.1	207.7	0.8	223.6	0.8	7.7
التأمين الجوي	92.6	0.4	18.1	0.1	123.8	0.5	585.9
التأمين على الطاقة	52.1	0.2	18.6	0.1	356.8	1.3	1,820.0
التأمين الهندسي	369.2	1.4	748.4	2.8	456.8	1.7	-39.0
إجمالي التأمين العام	11,279.3	42.7	10,586.4	39.8	8,979.1	33.3	-15.2
إجمالي التأمين الصحي	14,547.8	55.1	15,471.1	58.2	17,628.5	65.3	13.9
إجمالي تأمين الحماية والادخار	568.8	2.2	538.0	2.0	390.3	1.4	-27.5
الإجمالي	26,395.9	100.0	26,595.5	100.0	26,997.8	100.0	1.5

جدول 6-6: الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام 2018م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	1,250	2004/12/02 م
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	500	2007/09/11 م
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)	800	2007/09/11 م
شركة سلامة للتأمين التعاوني	250	2007/09/11 م
شركة ساب للتكافل	340	2007/09/11 م
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	300	2007/09/11 م
شركة الأهلي للتكافل	167	2007/09/11 م
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني(سايكو)	300	2007/09/11 م
شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني	150	2007/09/11 م
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	200	2008/03/08 م
إليانز السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	200	2008/03/08 م
شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني	275	2008/03/31 م
شركة الصقر للتأمين التعاوني	400	2008/03/31 م
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني (وفا)	100	2008/06/10 م
شركة التأمين العربية التعاونية	265	2008/06/18 م
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	440	2008/07/02 م
الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني (إعادة)	810	2008/07/21 م
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	1,200	2008/08/10 م
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	400	2008/12/30 م
الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	160	2009/03/20 م
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)	200	2009/05/10 م
شركة الراجحي للتأمين التعاوني (تكافل الراجحي)	400	2009/11/17 م
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني	200	2009/12/08 م
الشركة العالمية للتأمين التعاوني	400	2009/12/13 م
شركة أكسا للتأمين التعاوني	450	2010/01/26 م
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	200	2010/03/06 م
شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي	200	2010/03/24 م
شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني	180	2010/03/29 م
شركة بروج للتأمين التعاوني	250	2010/05/29 م
الشركة الوطنية للتأمين التعاوني	200	2010/06/16 م
شركة أمانة للتأمين التعاوني (أمانة)	140	2010/07/06 م
شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	250	2011/03/20 م
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	100	2012/08/07 م
شركة الإنماء طوكيو مارين	300	2012/09/30 م
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	350	2013/12/18 م

قطاع التمويل

تتولى مؤسسة النقد مسؤولية الإشراف والرقابة على قطاع التمويل في المملكة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة هذا القطاع واستقراره وحماية حقوق العاملين فيه، وتطوير الأطر التنظيمية والإشرافية لتعزيز الاستقرار المالي لهذا القطاع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة.

وتتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحه. ومن أبرز ما تحقق بخصوص تطوير بنية قطاع التمويل والنشاط الإشرافي والرقابي وحماية حقوق المتعاملين ما يأتي:

أولاً: التطورات واللوائح التنظيمية

- من أهم التطورات في مجال تطوير بيئة السوق خلال عام 2018م، بدء الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري بممارسة أنشطتها، وتهدف الشركة إلى تمكين الممولين العقاريين من خلال توفير مصادر تمويل ملائمة ومستدامة، وهو ما سيسهم في تعزيز جاذبية منتجات التمويل العقاري وخفض تكلفتها على المستفيد، مما ينعكس على زيادة نسبة تملك المواطنين للسكن. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الاستثمارات العامة يملك الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري حيث تم الترخيص لها من مؤسسة النقد خلال عام 2017م، برأس مال قدره 1.5 مليار ريال.
- رخصت المؤسسة مؤخراً للشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي المملوكة من كافة المؤجرين (المصارف وشركات التمويل المرخصة بمزاولة نشاط الإيجار التمويلي)، ومن المتوقع أن تبدأ هذه الشركة بممارسة نشاطها خلال عام 2019م. وتهدف الشركة إلى تحقيق أهداف أنظمة التمويل واللوائح ذات العلاقة، وهو ما سيساهم في المحافظة على سلامة القطاع وعدالة التعاملات بين أطراف العقد

جدول رقم 6-7: مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام 2018م

المنطقة / نوع المنشأة	مستشفى	مركز عمليات اليوم الواحد	مستوصف	صيدلية	مختبر تحاليل	مركز علاج طبيعي	مركز تغذية	مركز رعاية وتأهيل معاقين	مركز تشخيص	مركز تحسين النطق والسمع	مركز علاج نفسي	مركز سماعات الأذن للمعاقين سمعيا	مجمع طبي	مركز غسيل كلى	عيادة طبيب واحد	محلات النظارات الطبية	محلات الأجهزة والأطراف الصناعية	المجموع
الرياض	76	11	0	772	3	11	2	0	3	6	1	1	465	0	1	349	2	1,703
مكة المكرمة	72	5	1	668	4	9	0	1	4	2	0	0	290	1	1	150	0	1,208
الشرقية	57	3	1	556	3	8	0	0	1	0	0	0	219	1	1	174	0	1,024
عسير	25	2	1	170	0	1	0	0	0	0	0	0	59	0	1	38	0	297
المدينة المنورة	23	2	1	161	2	1	0	0	0	0	0	0	57	1	0	71	0	319
القصيم	13	0	0	56	0	1	0	0	0	0	0	0	39	0	0	24	0	133
تبوك	11	0	0	68	0	0	0	0	0	0	0	0	23	0	0	18	0	120
نجران	10	0	0	39	0	0	0	0	0	0	0	0	32	0	0	11	0	92
جيزان	14	0	0	74	0	1	0	0	0	0	0	0	33	0	0	16	0	138
الحدود الشمالية	10	0	0	32	0	0	0	0	0	0	0	0	10	0	0	3	0	55
الجوف	6	0	0	44	1	0	0	0	0	0	0	0	11	0	0	3	0	65
حائل	9	0	1	43	0	0	0	0	0	0	0	0	24	0	0	7	0	84
الباحة	5	0	0	26	0	0	0	0	0	0	0	0	12	0	0	6	0	49
المجموع	**331**	**23**	**5**	**2,709**	**13**	**32**	**2**	**1**	**8**	**8**	**1**	**1**	**1,274**	**3**	**4**	**870**	**2**	**5,287**

المصدر: مجلس الضمان الصحي التعاوني.

«المؤجر والمستأجر»، وتسريع إجراءات التنفيذ على عقود الإيجار التمويلي للأفراد والشركات.

- صدرت الموافقة على طرح شركتي تمويل للاكتتاب العام، وتم الحصول على موافقة مجلس الوزراء على إلغاء إلزامية شركات التمويل بالطرح للاكتتاب العام.
- تعمل المؤسسة على مشروع رؤية قطاع شركات التمويل 2023، وتهدف الرؤية إلى تعزيز نمو قطاع شركات التمويل من خلال إيجاد حلول مبتكرة لمعالجة التحديات القائمة، ومن المتوقع أن تساهم الرؤية في خلق بيئة أكثر جاذبية ومتكافئة تساعد في تطوير الخدمات التمويلية المقدمة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تواصل المؤسسة المستمر مع شركات التمويل لتحسين الأعمال وتطويرها من خلال اللجان ومن خلال الاجتماعات التي تُعقد سنوياً على مستوى معالي محافظ مؤسسة النقد مع رؤساء مجالس إدارات شركات التمويل.
- وفي سبيل حماية حقوق المتعاملين وضمان عدالة التعاملات؛ بادرت المؤسسة إلى تعزيز حقوق المتعاملين، ومن ذلك إصدار مبادئ ملزمة للجهات المالية بمسمى «مبادئ حماية العملاء» وذلك استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. كذلك ألزمت المؤسسة شركات التمويل بإنشاء إدارة مستقلة تحت مسمى «إدارة العناية بالعميل» للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة. وأكدت المؤسسة أن تكون «إدارة العناية بالعميل» وفق ضوابط محددة، ومن ذلك أن ترتبط إداريّاً بالرئيس التنفيذي أو المدير العام أو من ينوب عنهما مباشرة، مع التأكيد على عدم ارتباطها إداريّاً بأي إدارة أخرى من إدارات الشركة. وفي ذات السياق، تولي المؤسسة العناية الملائمة لضمان عدالة التعاملات بين كافة فئات المجتمع وذلك للحصول على الخدمات التمويلية بتكلفة عادلة وشفافة، إذ أصدرت تعميماً بشأن وجوب مساواة فئات المجتمع في المنتجات التمويلية والتغطية التمويلية في عقود الإيجار التمويلي. و أصدرت المؤسسة أيضاً المتطلبات الإجرائية لتوثيق الرهن العقاري بين جهات التمويل وكتابات العدل؛ وذلك للحد من تفاوت إجراءات جهات التمويل مع كتابات العدل.
- وفي إطار البرامج المشتركة مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية، تعاونت المؤسسة مع وزارة الإسكان فيما يتعلق ببرامج التمويل السكني المدعوم، حيث إن رؤية 2030 تسعى إلى رفع نسبة تملك المساكن إلى 60 في المئة بحلول عام 2020م، و 70 في المئة بحلول عام 2030م عبر تطوير قطاع التمويل السكني ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في ظل العمل على تمكين المقرضين (المصارف وشركات التمويل) من تقديم حلول تمويلية أكثر تنوعاً لعدد أكبر من المواطنين. ومن المتوقع مساهمة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في دعم النمو وتوفير السيولة مما يعزز أداء القطاع العقاري. وكذلك تعاونت المؤسسة مع وزارة العدل في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، ونتج عن ذلك معالجة العديد من القضايا التي تواجه جهات التمويل مع المحاكم وكتابات العدل والقضاء، وتعاونت المؤسسة أيضاً مع اللجان المشكلة لتصحيح أوضاع العقارات المسجلة بأسماء جهات التمويل. علاوة على ذلك، تعمل المؤسسة على دعم المشاريع التي تساهم في تحقيق رؤية 2030م، كدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات وبرامج منها مبادرة الإقراض غير المباشر، إذ تم إشراك 12 شركة تمويل في مبادرة الإقراض غير المباشر من خلال الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وحصولها على الدفعة الأولى من الدعم البالغة 300 مليون ريال بنهاية عام 2018م. ومن المتوقع زيادة عدد الشركات المستفيدة من الدعم، بالإضافة إلى عدد من المبادرات ضمن برنامج الإسكان وبرنامج تطوير القطاع المالي.

وفيما يخص دور المؤسسة الإشرافي والرقابي، فقد تم إصدار ثمانية عشر تعميماً خلال عام 2018م،

شملت عدداً من المواضيع ذات العلاقة بأعمال شركات التمويل، ومن أبرزها: تعميم المتطلبات الإجرائية لتوثيق الرهن العقاري، وتعميم آلية التعامل مع منتجات التمويل العقاري ذات التكلفة المتغيرة للأفراد، والتعميم بالتعليمات الإلزامية عند تقديم منتج التمويل العقاري للأفراد، وتعميم زيادة الحد الأقصى للتمويل العقاري للمواطنين لتملك المسكن الأول، وغيرها من التعاميم التي تهدف إلى حماية حقوق المتعاملين وتطوير القطاع والمحافظة على استقراره. وصدَّرت كذلك عددًا من الضوابط والقواعد، من أبرزها: السماح بمساهمة الصناديق الاستثمارية في القطاع بشكل غير مباشر حيث من المتوقع أن تساهم بتوفير مصدر سيولة جديد للشركات. وصدرت أيضاً مبادئ التمويل المسؤول للأفراد التي حددت سقفاً لإجمالي الالتزامات الائتمانية من إجمالي الدخل الشهري للعميل، وكذلك أقرت المؤسسة صيغاً نموذجيةً لعقود التمويل العقاري للأفراد.

ثانياً: الشركات المرخص لها بممارسة أنشطة التمويل في المملكة

بلغ عدد شركات التمويل المرخصة بنهاية عام 2018م ما مجموعه 37 شركة تمويل، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة نشاط التمويل العقاري ست شركات بخلاف المصارف، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط إعادة التمويل العقاري، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر، فيما بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة أنشطة تمويلية خلاف الأنشطة المذكورة تسعاً وعشرين شركة تمويل. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2018م مُنحت الموافقات الأولية لثلاث شركات تمويل جديدة (جدول 6-8).

وقد بلغ إجمالي المحفظة التمويلية للقطاع في نهاية عام 2018م ما يقارب 48 مليار ريال سعودي، مقارنة بنحو 50.8 مليار بنهاية العام السابق. وشكل التمويل العقاري نحو 34.0 في المئة من إجمالي المحفظة، في حين شكل التمويل خلاف التمويل العقاري ما نسبته 66.0 في المئة. وحقق إجمالي أصول شركات التمويل انخفاضاً نسبته 1.6 في المئة ليبلغ 37.6 مليار بنهاية عام 2018م، مقارنة بنحو 38.2 مليار ريال في نهاية عام2017م، وقد بلغ مجموع رؤوس الأموال ما يزيد على 14 مليار ريال سعودي (جدول 6-8).

و بلغت أرباح القطاع في عام 2018م ما يقارب 1.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 8.0 في المئة عن أرباح السنة السابقة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى بلوغ إجمالي عدد موظفي شركات التمويل العاملة في المملكة 5,364 موظفاً بنهاية عام 2018م، شكّل الموظفون السعوديون ما نسبته 78.0 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التمويل.

جدول رقم 6-8: شركات التمويل المرخصة لمزاولة أنشطة التمويل حتى نهاية عام 2018م

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركات التمويل العقاري المرخصة بخلاف البنوك		
شركة أملاك العالمية	906	2013/12/24
شركة دار التمليك	509	2013/12/31
الشركة السعودية لتمويل المساكن	1,000	2014/02/27
شركة دويتشه الخليج للتمويل	575	2014/05/20
شركة عبد اللطيف جميل لتمويل العقار	250	2014/12/07
شركة بداية لتمويل المنازل	900	2015/12/14
شركات التمويل المرخصة لإعادة التمويل العقاري		
الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري	1,500	2017/09/25
شركات التمويل المرخصة لتمويل النشاطات متناهية الصغر		
شركة باب رزق جميل	100	2017/10/04
شركات التمويل المرخصة بممارسة أنشطة تمويلية خلاف الأنشطة المذكورة		
شركة النايفات للتمويل	850	2013/12/31
شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي	550	2014/02/27
شركة اليسر للإجارة والتمويل	500	2014/02/27
شركة آجل للخدمات التمويلية	500	2014/05/20
الشركة الوطنية للتمويل	250	2014/08/25
شركة المرابحة المرنة للتمويل	229	2014/09/14
شركة كرناف للتمويل	600	2014/11/12
شركة متاجر للتمويل	150	2014/11/16
شركة الجاسرية للتمويل	150	2014/11/16
الشركة السعودية للتمويل	100	2014/11/20
شركة عبد اللطيف جميل المتحدة للتمويل	1700	2014/12/08
شركة الخليج للتمويل	100	2014/12/08
شركة تمويلي العالمية	100	2014/12/11
شركة الأمثل للتمويل	213	2015/03/16
شركة أصول الحديثة للتمويل	100	2015/03/22
شركة دار الائتمان السعودي	100	2015/05/05
شركة توكيلات للتمويل	100	2015/06/04
شركة مرابحة للاستثمار والتقسيط	320	2015/08/04
شركة التيسير العربية	400	2015/08/30
شركة إيجارة للتمويل	100	2015/08/31
شركة السعودي الفرنسي للتمويل التأجيري	500	2015/11/18
شركة تمويل الأولى	250	2015/12/03
شركة أمريكان اكسبرس	100	2015/12/10
شركة الجبر للتمويل	345	2015/12/14
شركة الرائدة للتمويل	150	2016/02/10
شركة رايه للتمويل	100	2016/03/24
شركة معالم للتمويل	150	2016/05/10
شركة التأجير التمويلي	200	2016/11/30
رافعات الخليج للإيجار التمويلي	100	2017/08/06

07

الرقم القياسي العام
لأسعار المستهلك

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

يقاس معدل التضخم في المملكة باستخدام التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء حيث تقوم الهيئة بالتحديثات اللازمة على مكونات سلة الاستهلاك وأوزانها وتعديل سنة الأساس استناداً إلى مسوحات إنفاق الأسرة ودخلها.

وقامت الهيئة العامة للإحصاء في مطلع عام 2018م بتعديل سنة الأساس للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لتكون 2013م بدلاً من 2007م، وقامت أيضاً بتغيير نسب الأوزان الخاصة بالأقسام والمجموعات المكونة لسلة الاستهلاك.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2018م

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2018م بنسبة 2.5 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 0.9 في المئة خلال عام 2017م. وسجَّل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي في المملكة خلال سنة، ارتفاعاً سنوياً نسبته 3.7 في المئة خلال عام 2018م، مقارنة بعام 2017م الذي شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2 في المئة (جدول 7-1).

وقد سجلت معظم الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2018م معدلات تضخم أعلى من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2015-2017). بينما سجل كلٌّ من قسم الملابس والأحذية وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى وقسم التعليم وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة معدلات تضخم أقل من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2015-2017).

وقد شهدت عشرة أقسام من الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً سنوياً في أرقامها القياسية خلال عام 2018م وهي كالتالي: قسم الأغذية والمشروبات بارتفاع نسبته 6.4 في المئة، وقسم التبغ بارتفاع نسبته 24.9 في المئة، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل بارتفاع نسبته 1.5 في المئة، وقسم الصحة بارتفاع نسبته 3.8 في المئة، وقسم النقل بارتفاع بنسبة 10.7 في المئة، وقسم الاتصالات بارتفاع نسبته 1.3 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بارتفاع نسبته 1.1 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بارتفاع نسبته 7.4 في المئة، وكذلك شهد قسم التعليم وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة ارتفاعاً طفيفاً في أرقامهما القياسية خلال العام بنسبة 0.4 و0.3 في المئة، على التوالي. وفي المقابل، سجل الرقم القياسي العام لقسم الملابس والأحذية انخفاضاً

جدول رقم 7-1 : معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة

(نسب مئوية)

	2015	2016	2017	2018
معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي (2010 = 100)*	6.0	1.4	0.2	3.7
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لجميع السكان (2013 = 100)	1.3	2.0	-0.9	2.5
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (2010 = 100)*	3.2	0.2	1.3	2.1
الإنفاق الحكومي	-12.2	-17.1	12.0	10.8
عرض النقود (ن3)	2.5	0.8	0.2	2.8

* بيانات أولية للناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

ملحوظاً خلال عام 2018م بلغت نسبته 7.0 في المئة، وشهد كذلك الرقم القياسي لقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى انخفاضاً بلغت نسبته 1.3 في المئة (جدول7-2).

نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

ساهمت معظم الأقسام الرئيسة بنسب متفاوتة في التأثير على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2018م، حيث سجل قسم الأغذية والمشروبات أعلى نسبة تأثير وذلك بنحو 30.0 في المئة، تلاه قسم النقل بتأثير نسبته 26.2 في المئة، ثم قسم المطاعم والفنادق بنسبة 11.1 في المئة، ثم قسم الملابس والأحذية بنسبة 10.8 في المئة، ثم قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بتأثير نسبته 7.9 في المئة، يلي ذلك قسم التبغ بتأثير نسبته 4.2 في المئة، ثم قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 3.1 في المئة، ثم قسم الاتصالات بنسبة 2.8 في المئة، ثم قسم الصحة بنسبة 2.2 في المئة، ثم قسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.0 في المئة، ثم قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بما نسبته 0.4 في المئة، وأخيراً قسم التعليم الذي سجل أقل نسبة تأثير في مستوى الرقم القياسي العام في عام 2018م بنسبة بلغت 0.3 في المئة (جدول 7-3 ورسم بياني 7-1).

الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال عام 2018م

يقيس مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة)، حيث يضم هذا المؤشر عينة من 343 بنداً موزعةً على خمسة أبواب رئيسة. وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً نسبته 16.0 في المئة في عام 2018م، مقارنة بانخفاض نسبته 1.3 في المئة في عام 2017م. وفي عام 2018م، شهدت الأرقام القياسية ارتفاعاً لجميع الأبواب الرئيسة المكونة للمؤشر، حيث سجل باب السلع الأخرى أعلى نسبة ارتفاع بنحو 34.9 في المئة، تلاه باب المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بارتفاع نسبته 7.5 في المئة، ثم باب الخامات والمعادن بارتفاع نسبته 6.1 في المئة، ثم باب المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

جدول رقم 7-2 : الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (جميع السكان)

(100 = 2013م)

	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط التغير السنوي للفترة (2017-2015)	التغير % 2018
الرقم القياسي العام	102.2	103.5	105.6	104.7	107.3	0.8	2.5
الأغذية والمشروبات	101.4	102.0	100.7	99.8	106.3	-0.5	6.4
التبغ	104.6	106.2	121.3	153.7	192.0	14.2	24.9
الملابس والأحذية	100.9	102.1	103.1	100.0	93.0	-0.3	-7.0
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	104.9	107.4	112.6	111.8	110.4	2.2	-1.3
تأثيث وتجهيزات المنزل	101.7	102.6	103.1	101.2	102.7	-0.2	1.5
الصحة	101.7	104.0	106.2	106.2	110.3	1.5	3.9
النقل	101.4	102.4	110.1	107.8	119.3	2.1	10.7
الاتصالات	100.6	99.9	100.1	99.1	100.4	-0.5	1.3
الترفيه والثقافة	99.7	100.0	98.5	95.6	96.7	-1.4	1.2
التعليم	105.1	106.0	109.3	109.8	110.2	1.5	0.4
المطاعم والفنادق	100.8	102.7	103.0	103.6	111.3	0.9	7.4
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	100.8	101.8	102.5	102.4	102.7	0.5	0.3

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الذي سجل ارتفاعاً نسبته 5.5 في المئة، وأخيراً باب منتجات الزراعة وصيد الأسماك الذي شهد أقل نسبة ارتفاع بنحو 0.8 في المئة (جدول 7-4).

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

ارتفعت قيمة الواردات (سيف) للمملكة في عام 2018م بنسبة 1.9 في المئة لتبلغ 514.0 مليار ريال، وارتفعت قيمة الصادرات السلعية للمملكة في عام 2018م بنسبة 32.7 في المئة لتبلغ 1,103.9 مليار ريال. وتؤثر معدلات التغير في الأسعار العالمية للمنتجات والسلع التي تستوردها السوق السعودية من الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفي عام 2018م وبناءً على تقرير آفاق أسواق السلع الصادر عن البنك الدولي في أبريل 2019م، فقد سجل الرقم القياسي لمنتجات الطاقة ارتفاعاً في عام 2018م نسبته 27.8 في المئة، كما

جدول رقم 7-3 : تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (جميع السكان)

(100 = م2013)

	التغير % 2018	الأوزان النسبية ٪	مقدار تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي 2018*
الرقم القياسي العام	2.5	100.0	100.0
الأغذية والمشروبات	6.4	18.9	30.0
التبغ	24.9	0.7	4.2
الملابس والأحذية	-7.0	6.2	10.8
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	-1.3	25.4	7.9
تأثيث وتجهيزات المنزل	1.5	8.6	3.1
الصحة	3.9	2.4	2.2
النقل	10.7	10.0	26.2
الاتصالات	1.3	8.5	2.8
الترفيه والثقافة	1.2	3.4	1.0
التعليم	0.4	4.2	0.3
المطاعم والفنادق	7.4	6.1	11.1
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	0.3	5.8	0.4

* مقدار التأثير على الرقم القياسي = نسبة التغير السنوي لكل مجموعة X الوزن النسبي /100
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 7-1: نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2018م

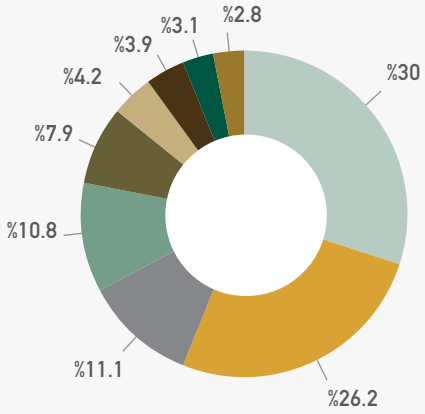

* الأقسام الأخرى تشمل قسم الصحة، قسم الترفيه والثقافة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، وقسم التعليم.

سجل الرقم القياسي للمواد الأولية والرقم القياسي للمنتجات الغذائية ارتفاعاً نسبته 0.2 في المئة لكل منهما، في حين سجل الرقم القياسي للمعادن الثمينة انخفاضاً خلال العام بنسبة 0.6 في المئة (جدول 7-5). ويستعرض (جدول 7-6) معدلات التغير السنوية في أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة في عام 2018م وذلك حسب البيانات الأخيرة لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2019م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018م بنسبة 2.4 في المئة، وفي الصين بنسبة 2.1 في المئة، وفي اليابان بنسبة 1.0 في المئة، وفي الهند بنسبة 3.5 في المئة، وفي المملكة المتحدة و ألمانيا وفرنسا وإيطاليا بنسبة 2.5 و1.9 و2.1 و1.2 في المئة لكلٍّ منها على التوالي، وفي كوريا الجنوبية بنسبة 1.5 في المئة، وارتفع كذلك متوسط أسعار المستهلك في أستراليا بنسبة 2.0 في المئة.

جدول رقم 7-4 : المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة

(100 = م2014)

	الأوزان النسبية ٪	2016	2017	2018	التغير ٪	
					2017	2018
الرقم القياسي العام	100.0	102.0	100.7	116.8	-1.3	16.0
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	8.7	104.2	101.1	101.9	-3.0	0.8
الخامات والمعادن	0.6	99.9	93.0	98.7	-6.9	6.1
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	17.3	98.4	100.6	108.1	2.2	7.5
سلع أخرى	33.7	109.3	106.7	143.9	-2.4	34.9
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	39.7	97.3	95.8	101.1	-1.5	5.5

* تشمل السلع الأخرى المنتجات الخشبية، والعجائن الورقية، والمنتجات النفطية المكررة، والمواد الكميائية الأساسية، والمنتجات الكميائية الأخرى والألياف الاصطناعية، والمطاط ومنتجات اللدائن، والمنتجات الزجاجية وغير الفلزية، والأثاث والسلع الأخرى القابلة للنقل وغير المصنفة في موضع أخر.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 7-5 : أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسية

(100 = م2010)

	2016	2017	2018	التغير ٪	
				2017	2018
الصادرات والواردات السلعية للمملكة*					
الصادرات السلعية (مليون ريال)	688,423.0	831,880.4	1,103,900.0	20.8	32.7
الواردات السلعية (مليون ريال)	525,636.0	504,446.6	513,992.7	-4.0	1.9
الأرقام القياسية لأهم السلع الرئيسية**					
منتجات الطاقة	55.1	68.1	87.0	23.6	27.8
المنتجات الغذائية	89.6	90.2	90.4	0.7	0.2
المواد الأولية	80.2	81.2	81.4	1.2	0.2
المعادن الثمينة	97.5	97.8	97.2	0.3	-0.6
أسعار صرف الريال الفعلية الإسمية والحقيقية***					
سعر صرف الريال الفعلي الاسمي(1)	116.9	119.1	117.6	1.9	-1.3
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي(2)	120.1	118.2	116.4	-1.6	-1.5

* الهيئة العامة للإحصاء.
** تقرير آفاق أسواق السلع، البنك الدولي - أبريل 2019م.
*** نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - صندوق النقد الدولي.
(1) يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة.
(2) يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.

وأما بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيستعرض (جدول 7-7) معدلات التغير السنوية في أسعار المستهلك وذلك حسب البيانات الأخيرة لتقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي في أبريل 2019م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2018م بنسبة 3.1 في المئة، وفي سلطنة عُمان بنسبة 0.9 في المئة، وفي دولة الكويت بنسبة 0.6 في المئة، في حين سجل متوسط أسعار المستهلك في مملكة البحرين ارتفاعاً بنسبة 2.1 في المئة.

جدول رقم 7-6 : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين

	2014	2015	2016	2017	2018
الدول المتقدمة	1.4	0.3	0.8	1.7	2.0
الدول الناشئة والنامية	4.7	4.7	4.2	4.3	4.8
أهم الشركاء التجاريين					
الولايات المتحدة الأمريكية	1.6	0.1	1.3	2.1	2.4
اليابان	2.8	0.8	-0.1	0.5	1.0
المملكة المتحدة	1.5	0.0	0.7	2.7	2.5
الصين	2.0	1.4	2.0	1.6	2.1
ألمانيا	0.8	0.7	0.4	1.7	1.9
الهند	5.8	4.9	4.5	3.6	3.5
فرنسا	0.6	0.1	0.3	1.2	2.1
إيطاليا	0.2	0.1	-0.1	1.3	1.2
أستراليا	2.5	1.5	1.3	2.0	2.0
كوريا الجنوبية	1.3	0.7	1.0	1.9	1.5

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل 2019م.

جدول رقم 7-7 : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات العربية المتحدة	2.4	4.1	1.8	2.0	3.1
مملكة البحرين	2.6	1.9	2.7	1.4	2.1
قطر	3.4	1.8	2.7	0.5	0.3
الكويت	3.1	3.7	3.5	1.6	0.6
سلطنة عمان	1.0	0.1	1.1	1.6	0.9

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي- أبريل 2019م.

08 السوق المالية

السوق المالية

مقدمة

تخضع السوق المالية تنظيميّاً وإشرافيّاً لهيئة السوق المالية التي أجرت في عام 2018م العديد من الإجراءات والخطوات الهادفة لتطوير السوق المالية، والعمل على تعزيز الإجراءات الكفيلة للحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل في الأوراق المالية، وحماية المستثمرين من الممارسات غير النظامية، وتحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية. كما عملت الهيئة على عدد من المبادرات تحت برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي، لتعزيز مكانة السوق المالية السعودية كسوق رئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم. وواصلت الهيئة أيضاً جهودها لتنمية الوعي الاستثماري، إذ أقامت العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي من خلال الأنشطة والبرامج الإعلامية والتوعوية والتواصل مع الجمهور.

طرحت الهيئة في عام 2018م شركتين للاكتتاب العام في قطاع الخدمات الاستهلاكية وثمانية صناديق عقارية، وأُدرجت جميعها في السوق الرئيسية ليبلغ مجموع الشركات والصناديق في السوق الرئيسية 190 شركة في نهاية عام 2018م. كذلك أدرجت الهيئة شركة واحدة من قطاع السلع الرأسمالية في السوق الموازية (نمو) وطرحتها للاكتتاب العام، ليصبح مجموع الشركات في السوق الموازية عشر شركات في نهاية عام 2018م.

وبالمقارنة مع عام2017م، شهد عام 2018م ارتفاعاً في المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية بنسبة 8.3 في المئة، بينما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 14.0 في المئة. وفي المقابل ارتفع إجمالي الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنحو 11.8 مليار ريال أو ما نسبته 23.0 في المئة ليصل بنهاية عام 2018م إلى نحو 102.9 مليار ريال.

تطورات سوق الأسهم السعودية في عام 2018م

بعد انضمام السوق المالية السعودية إلى مجموعة فوتسي راسل (FTSE Russell) المزود العالمي للمؤشرات في مارس 2018م، أعلن مؤشر مورجان ستانلي العالمي - إم إس سي آي (MSCI) المزود العالمي للمؤشرات عن انضمام السوق المالية السعودية (تداول) إلى مؤشرها العالمي للأسواق الناشئة، وكذلك أعلن إس آند بي داو جونز (S&B DJI) المزود العالمي للمؤشرات عن ترقية السوق المالية السعودية لتصبح ضمن مؤشراته للأسواق الناشئة بعد أن كانت تصنف ضمن مؤشراته للأسواق المستقلة منذ عام 2015م، علماً أنه سيتم ضم السوق المالية السعودية إلى المؤشرين العالميين المشار إليهما على مرحلتين خلال عام 2019م[1].

أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية للسوق الرئيسية في نهاية عام 2018م عند مستوى 7,826.7 نقطة، مقارنة مع 7,226.3 نقطة في نهاية عام 2017م، وذلك بارتفاع نسبته 8.3 في المئة، وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق خلال عام 2018م في تاريخ 16 يولية عند مستوى 8,490.8 نقطة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في عام 2018م بنسبة 10.0 في المئة لتبلغ قيمتها الاجمالية 1,859.0 مليار ريال، مقارنة بنحو 1,689.6 مليار ريال في نهاية العام السابق.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2018م بنسبة 14.0 في المئة لتصل إلى نحو 37.8 مليار سهم مقارنة بنحو 44.0 مليار سهم في العام السابق[2]،

1 سوف تنضم السوق السعودية (تداول) لمؤشر مورجان ستانلي العالمي (MSCI) على مرحلتين، يتم إجراء الأولى منهما خلال المراجعة النصف سنوية للمؤشر في مايو 2019م، بينما سيتم إجراء الثانية في أغسطس 2019م. أما انضمام السوق السعودية (تداول) إلى مؤشر إس آند بي داو جونز (S&P DJI) سيكون أيضاً على مرحلتين، الأولى ستتم خلال المراجعة الربع سنوية في مارس 2019م، والثانية: خلال المراجعة السنوية في سبتمبر 2019م.

2 تختلف بيانات عدد الأسهم المتداولة (الفعلية) عن البيانات التي تنشرها السوق المالية السعودية «تداول»، والسبب هو أن «تداول» تعدل باستمرار عدد الأسهم المتداولة بحسب إجراءات الشركات كمنح الأسهم المجانية أو تعديل رأس المال.

وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 870.9 مليار ريال مقابل 836.3 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 4.1 في المئة. كما ارتفع عدد الصفقات لتصل إلى 25.0 مليون صفقة مقارنة بنحو 21.9 مليون صفقة في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 14.2 في المئة (جدول 8-1).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة 3.5 مليار ريال في عام 2018م مقابل 3.3 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 4.6 في المئة. كذلك بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 151.9 مليون سهم مقابل 173.2 مليون سهم في العام السابق، بانخفاض نسبته 12.3 في المئة. وارتفع المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليبلغ نحو 100.5 ألف صفقة، مقابل 87.6 ألف صفقة في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 14.7 في المئة.

أما بالنسبة للسوق الموازية (نمو)، فقد أغلق مؤشرها في نهاية عام 2018م عند مستوى 2,520.7 نقطة، مقارنة مع 3,140.0 نقطة في نهاية عام 2017م، أي بانخفاض نسبته 19.7 في المئة، وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في عام 2018م عند مستوى 3,256.2 نقطة في تاريخ 1 مايو. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنحو 68.9 مليون ريال لتبلغ 2.3 مليار ريال في نهاية عام 2018م.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في مؤشر (نمو) في عام 2018م بنسبة 56.4 في المئة ليصل إلى نحو 22.9 مليون سهم مقارنة بنحو 52.5 مليون سهم في العام السابق[3]، كما انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 412.5 مليون ريال، مقابل 1,211.9 مليون ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 66.0 في المئة. في حين انخفض عدد الصفقات ليصل إلى 42.2 ألف صفقة مقارنة بنحو 66.9 ألف صفقة في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 37.0 في المئة (جدول 8-2).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في السوق الموازية (نمو) 1.7 مليون ريال في عام 2018م، مقابل 8.6 مليون ريال في العام السابق، أي بانخفاض

جدول رقم 8-1 : مؤشرات سوق الأسهم السعودية الرئيسة

العام	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	التغير (٪)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير (٪)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير (٪)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير (٪)	مؤشرأسعار الأسهم (نقطة)	التغير (٪)
2014	70,118.4	34.1	2,146.5	56.7	1,812.9	3.4	35,761.1	23.5	8,333.3	-2.4
2015	65,920.0	-6.0	1,660.6	-22.6	1,579.1	-12.9	30,444.2	-14.9	6,911.8	-17.1
2016	67,729.2	2.7	1,157.0	-30.3	1,682.0	6.5	27,273.7	-10.4	7,210.4	4.3
2017	43,968.7	-35.1	836.3	-27.7	1,689.6	0.5	21,895.3	-19.7	7,226.3	0.2
2018	37,791.5	-14.0	870.9	4.1	1,859.0	10.0	25,011.9	14.2	7,826.7	8.3

المصدر : السوق المالية السعودية (تداول).

جدول رقم 8-2 : مؤشرات سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو)

العام	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	التغير (٪)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير (٪)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير (٪)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير (٪)	مؤشرأسعار الأسهم (نقطة)	التغير (٪)
2017	52,452.8	---	1,211.9	---	2.3	---	66.9	---	3,140.0	---
2018	22,888.1	-56.4	412.5	-66.0	2.3	3.1	42.2	-37.0	2,520.7	-19.7

المصدر : السوق المالية السعودية (تداول).

3 بيانات الأسعار وكميات الأسهم المتداولة عن الفترات السابقة معدلة لجميع إجراءات الشركات.

نسبته 80.7 في المئة. وكذلك بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 96.7 ألف سهم في عام 2018م مقابل 336.4 ألف سهم في العام السابق، منخفضاً بنسبة 71.3 في المئة. وانخفض المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة في عام 2018م ليبلغ نحو 169.3 صفقة، مقابل 375.1 صفقة في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 54.9 في المئة.

ارتفع عدد المستثمرين المسجلين في تداول في عام 2018م بنسبة 1.4 في المئة ليصل إلى نحو 4.7 مليون مستثمر، وكذلك ارتفع عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول بما نسبته 5.0 في المئة ليصل إلى 9.8 مليون محفظة (جدول 8-3).

وباستعراض نشاط السوق الرئيسية حسب القطاعات في عام 2018م، يتضح أن قطاع المواد الأساسية كان أكثر القطاعات نشاطاً من حيث عدد الأسهم المتداولة، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة في القطاع نحو 9.1 مليار سهم تشكل ما نسبته 24.1 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية من حيث إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنحو 8.4 مليار سهم تمثل ما نسبته 22.1 في المئة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع إدارة وتطوير العقارات بنحو 8.1 مليار سهم تشكل ما نسبته 21.4 في المئة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام 2018م، احتل قطاع المواد الأساسية المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 273.5 مليار ريال تمثل ما نسبته 31.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت حوالي 221.7 مليار ريال تمثل ما نسبته 25.5 في المئة، فيما حل قطاع إدارة وتطوير العقارات في المرتبة الثالثة بقيمة تعادل بنحو 98.9 مليار ريال تمثل ما نسبته 11.4 في المئة.

وبالنظر إلى أداء السوق الرئيسية حسب عدد الصفقات المنفذة في عام 2018م، كان لقطاع المواد الأساسية النصيب الأكبر بعدد 5.9 مليون صفقة تمثل ما نسبته 23.4 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع التأمين بعدد 3.6 مليون صفقة تمثل ما نسبته 14.6 في المئة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع البنوك بنحو 2.8 مليون صفقة تمثل ما نسبته 11.2 في المئة.

وبمقارنة القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2018م حسب القطاعات، احتل قطاع البنوك المركز الأول بقيمة تبلغ حوالي 619.4 مليار ريال تمثل ما نسبته 33.3 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، فيما حل قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية بقيمة تبلغ نحو 596.3 مليار ريال تمثل ما نسبته 32.1 في المئة، يليه قطاع الاتصالات بما قيمته 201.4 مليار ريال تمثل ما نسبته 10.8 في المئة (جدول 8-4).

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2018م، جاء في مقدمتها شركة دار الأركان بنحو 1.8 مليون صفقة، يليها مصرف الإنماء بنحو 1.2 مليون صفقة، فيما جاءت شركة سابك في المرتبة الثالثة من حيث عدد الصفقات المنفذة بنحو 916.7 ألف صفقة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة جاءت شركة سابك في المقدمة بنحو 130.4 مليار ريال، يليها مصرف الإنماء بنحو 111.4

جدول رقم 8-3: عدد المستثمرين والمحافظ المسجلين في تداول

(نهاية الفترة)

العام	عدد المستثمرين المسجلين في تداول	التغير (٪)	عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول	التغير (٪)
2016	4,616,540	1.3	8,988,585	6.7
2017	4,675,535	1.3	9,378,957	4.3
2018	4,741,870	1.4	9,844,247	5.0

المصدر : السوق المالية السعودية (تداول).

مليار ريال، ثم شركة دار الأركان بنحو 76.0 مليار ريال. وأما من حيث عدد الأسهم المتداولة، فقد أتت في صدارتها شركة دار الأركان بنحو 7.0 مليار سهم، يليها مصرف الإنماء بنحو 5.3 مليار سهم، ثم شركة كيان السعودية بنحو 2.7 مليار سهم (جدول 8-5).

وبالنظر إلى نشاط سوق الأسهم الموازية (نمو) حسب القطاعات في عام 2018م، يتضح أن قطاع تجزئة السلع الكمالية كان الأنشط ضمن القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو 7.8 مليون سهم تشكل ما نسبته 34.2 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. يليه قطاع الخدمات الاستهلاكية بنحو 6.3 مليون سهم تمثل ما نسبته 27.5 في المئة، فيما حل في المرتبة الثالثة قطاع التطبيقات وخدمات

جدول رقم 8-4: نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام 2018م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي ٪	مليار ريال	النسبة للإجمالي ٪	ألف صفقة	النسبة للإجمالي ٪	مليار ريال	النسبة للإجمالي ٪
الطاقة	949.8	2.5	27.0	3.1	886.3	3.5	32.3	1.7
المواد الأساسية	9,111.9	24.1	273.5	31.4	5,864.0	23.4	596.3	32.1
السلع الرأسمالية	1,374.7	3.6	26.3	3.0	1,571.7	6.3	8.7	0.5
الخدمات التجارية والمهنية	234.7	0.6	6.5	0.8	282.2	1.1	7.6	0.4
النقل	462.0	1.2	10.5	1.2	460.9	1.8	11.5	0.6
السلع طويلة الأجل	492.9	1.3	6.6	0.8	474.5	1.9	2.8	0.2
الخدمات الاستهلاكية	668.7	1.8	16.8	1.9	759.8	3.0	14.9	0.8
الإعلام	173.8	0.5	10.6	1.2	505.1	2.0	7.0	0.4
تجزئة السلع الكمالية	504.8	1.3	16.6	1.9	730.3	2.9	30.0	1.6
تجزئة الأغذية	276.0	0.7	7.1	0.8	406.1	1.6	7.6	0.4
إنتاج الأغذية	841.5	2.2	26.0	3.0	1,211.2	4.8	73.0	3.9
الرعاية الصحية	310.7	0.8	13.9	1.6	523.6	2.1	21.6	1.2
الأدوية	30.9	0.1	1.0	0.1	44.8	0.2	3.5	0.2
البنوك	8,352.3	22.1	221.7	25.5	2,791.5	11.2	619.4	33.3
الاستثمار والتمويل	312.4	0.8	4.4	0.5	304.1	1.2	31.1	1.7
التأمين	2,740.5	7.3	62.9	7.2	3,643.7	14.6	36.2	1.9
الاتصالات	1,799.6	4.8	26.1	3.0	933.9	3.7	201.4	10.8
المرافق العامة	364.7	1.0	7.1	0.8	240.6	1.0	65.2	3.5
الصناديق العقارية المتداولة	717.9	1.9	7.1	0.8	590.9	2.4	12.4	0.7
إدارة وتطوير العقارات	8,071.6	21.4	98.9	11.4	2,786.8	11.1	76.3	4.1
المجموع	**37,791.5**	**100.0**	**870.9**	**100.0**	**25,011.9**	**100.0**	**1,858.8**	**100.0**

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2018م.

جدول رقم 8-5: الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام 2018م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	دار الأركان	مصرف الإنماء	سابك
	(ألف صفقة)	1,786.6	1,234.2	916.7
عدد الأسهم المتداولة	(الشركة)	دار الأركان	مصرف الإنماء	كيان السعودية
	(مليار سهم)	7.0	5.3	2.7
قيمة الأسهم المتداولة	(الشركة)	سابك	مصرف الإنماء	دار الأركان
	(مليار ريال)	130.4	111.4	76.0

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2018م.

التقنية بنحو 4.2 مليون سهم متداول تشكل ما نسبته 18.2 في المئة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في (نمو) في عام 2018م، احتل قطاع تجزئة السلع الكمالية المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 113.3 مليون ريال تمثل ما نسبته 27.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، فيما احتل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثانية بقيمة بلغت 104.6 مليون ريال تمثل ما نسبته 25.4 في المئة، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع السلع طويلة الأجل بقيمة بلغت 89.6 مليون ريال تمثل ما نسبته 21.7 في المئة.

وباستعراض أداء السوق الموازية (نمو) من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2018م، يتبين أن قطاع الخدمات الاستهلاكية قد احتل النصيب الأكبر بعدد صفقات بلغ 10.3 ألف صفقة تمثل ما نسبته 24.3 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع تجزئة السلع الكمالية بعدد صفقات بلغ 10.2 ألف تمثل ما نسبته 24.1 في المئة، فيما حل في المرتبة الثالثة قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بعدد صفقات بلغ 7.8 ألف صفقة تمثل ما نسبته 18.4 في المئة.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق الموازية (نمو) في نهاية عام 2018م، استحوذ قطاع السلع طويلة الأجل على الحصة الأكبر بقيمة سوقية بلغت 619.2 مليون ريال تمثل ما نسبته 26.6 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، فيما حل قطاع تجزئة السلع الكمالية في المركز الثاني بقيمة سوقية بلغت 490.8 مليون ريال تمثل ما نسبته 21.1 في المئة، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية بقيمة 425.4 مليون ريال تمثل ما نسبته 18.3 في المئة (جدول 8-6).

الطروحات الجديدة في السوق المالية السعودية في عام 2018م

شهد عام 2018م طرح شركتين للاكتتاب في السوق الرئيسية إضافة إلى ثمانية صناديق عقارية بقيمة إجمالية بلغت 4.6 مليار ريال. وقد بلغ عدد الأسهم المصدرة 963.7 مليون سهم، طُرح منها 379.9 مليون سهم للاكتتاب العام. وقد بلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة نحو 10.2 مليار ريال، وبلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى الأفراد بالنسبة للسوق 1.5 مرة (جدول 8-7).

كذلك تم طرح شركة واحدة في السوق الموازية (نمو) في عام 2018م بقيمة إجمالية بلغت 32.4 مليون ريال وبعدد أسهم مصدرة بلغ 6.0 مليون سهم، حيث تم طرح 1.2 مليون سهم للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة 264.0 مليون ريال،

جدول رقم 8-6: نشاط سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) حسب القطاعات خلال عام 2018م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي ٪	مليون ريال	النسبة للإجمالي ٪	ألف صفقة	النسبة للإجمالي ٪	مليون ريال	النسبة للإجمالي ٪
المواد الأساسية	1.0	4.2	26.7	6.5	4.8	11.4	221.5	9.5
السلع الرأسمالية	1.3	5.5	10.8	2.6	2.2	5.3	384.0	16.5
الخدمات التجارية والمهنية	1.0	4.2	26.7	6.5	4.8	11.4	60.6	2.6
السلع طويلة الأجل	1.7	7.3	89.6	21.7	3.5	8.2	619.2	26.6
الخدمات الاستهلاكية	6.3	27.5	104.6	25.4	10.3	24.3	425.4	18.3
تجزئة السلع الكمالية	7.8	34.2	113.3	27.5	10.2	24.1	490.8	21.1
التطبيقات وخدمات التقنية	4.2	18.2	54.4	13.2	7.8	18.4	123.0	5.3
المجموع	**22.9**	**100.0**	**412.5**	**100.0**	**42.2**	**100.0**	**2,324.5**	**100.0**

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2018م.

في حين تمت تغطية الشركة المكتتب بها مرة واحدة على مستوى المستثمرين المؤهلين (جدول 8-8).

وبلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة في عام 2018م نحو 102.0 ألف مكتتب، وقد ساهمت قنوات الاكتتاب المختلفة مثل الهاتف المصرفي وأجهزة

جدول رقم 8-7: الطروحات الجديدة في سوق الأسهم السعودية (السوق الرئيسية) خلال عام 2018م

الشركة	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق 2018/12/31	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)
صندوق دراية ريت *	الصناديق العقارية المتداولة	27 - ديسمبر	1,075	107.5	36.2	10	8.4	362	10.6	303	1.2
صندوق الراجحي ريت	الصناديق العقارية المتداولة	01 - يناير	1,222	122.2	42.7	10	8.2	427	90.6	997	1.7
صندوق جدوى ريت السعودية	الصناديق العقارية المتداولة	01 - مارس	1,580	158.0	47.4	10	8.7	474	57.6	1,375	1.2
صندوق سدكو كابيتال ريت	الصناديق العقارية المتداولة	24 - يناير	600	60.0	60.0	10	8.0	600	73.6	481	1.0
سويكورب وابل ريت	الصناديق العقارية المتداولة	19 - مارس	1,180	118.0	35.4	10	8.6	354	18.6	1,010	1.0
صندوق ميفك ريت	الصناديق العقارية المتداولة	04 - أبريل	733	73.3	40.5	10	8.2	405	31.2	597	1.0
صندوق بنيان ريت	الصناديق العقارية المتداولة	15 - أبريل	1,629	162.9	65.2	10	8.4	652	26.4	1,363	1.0
شركة لجام للرياضة	الخدمات الاستهلاكية	01 - أغسطس	524	52.4	15.7	52	58.8	817	40.0	3,080	2.5
الشركة الوطنية للتربية والتعليم	الخدمات الاستهلاكية	22 - أكتوبر	430	43.0	13.0	19	22.6	247	62.0	973	3.3
صندوق الخبير ريت	الصناديق العقارية المتداولة	11 - نوفمبر	664	66.4	23.8	10	---	238	25.1	---	1.0
الإجمالي	---	---	9,637	963.7	379.9	---	---	4,574	---	10,179	---

* بدأت فترة طرح الصندوق في نهاية عام 2017م، واستمرت حتى الربع الأول لعام 2018م.

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2018م.

جدول رقم 8-8: الطروحات الجديدة في سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) خلال عام 2018م

	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق 2018/12/31	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)
الشركة الوطنية للبناء والتسويق	السلع الرأسمالية	01 - أبريل	60.0	6.0	1.2	27.0	44.0	32.4	46.0	264.0	1.0
الإجمالي	---	---	60.0	6.0	1.2	---	---	32.4	46.0	264.0	---

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2018م.

الصرف الآلي والإنترنت، في تسهيل عملية الاكتتاب واختصار مدته، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي 37.0 ألف مكتتب مثلوا ما نسبته 36.3 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق أجهزة الصرف الآلي 32.0 ألف مكتتب مثلوا ما نسبته 31.4 في المئة، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الإنترنت 30.0 ألف مكتتب مثلوا ما نسبته 29.4 في المئة، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف 3.0 ألف مكتتب مثلوا ما نسبته 2.9 في المئة (جدول 8-9).

الشركات والصناديق العقارية الجديدة المضافة إلى مؤشر تداول خلال عام 2018م

أضيفت في عام 2018م أسهم الشركات والصناديق العقارية التالية إلى مؤشر السوق الرئيسية (تداول):

- صندوق الأهلي ريت 1.
- صندوق المشاعر ريت.
- صندوق جدوى ريت السعودية.
- صندوق الراجحي ريت.
- صندوق دراية ريت.
- صندوق سدكو كابيتال ريت.
- صندوق بنيان ريت.
- صندوق سويكورب وابل ريت.
- شركة لجام للرياضة.
- صندوق ميفك ريت.
- الشركة الوطنية للتربية والتعليم.

واستُبعدت شركتان من حساب المؤشر العام في عام 2018م هما:

- شركة عذيب للاتصالات.
- الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني.

أما بالنسبة للسوق الموازية (نمو)، فقد أُضيفت أسهم الشركة الوطنية للبناء والتسويق في عام 2018م.

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمرين في عام 2018م

تنشر هيئة السوق المالية الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومات إلى جميع المستثمرين في آنٍ واحد. كذلك ترشد الهيئة المتعاملين في الأوراق المالية وتقوم بتوعيتهم بالأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والممارسات غير المهنية كالتلاعب والتضليل.

وتماشياً مع استراتيجية الهيئة في متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، أوجدت الهيئة عدة قنوات لهذا الغرض ونفّذت من خلالها فئتين رئيسيتين من البرامج، هما: البرامج الإعلامية، وبرامج الثقافة الاستثمارية. وشملت البرامج الإعلامية نشر 65 بياناً صحفيّاً في مختلف وسائل الإعلام، والمشاركة في 45 لقاءً صحفيًّا لمنسوبي الهيئة مع صحف محلية وأجنبية، والمشاركة في عدد من المؤتمرات والندوات الإعلامية والتوعوية. وعلى صعيد آخر أطلقت الهيئة برامج تُعنى بالثقافة الاستثمارية، وقد تضمنت هذه البرامج مشاركة الهيئة في المهرجان الوطني للتراث والثقافة ومعرض الكتاب من خلال إقامة أجنحة توعوية، وذلك بهدف رفع

جدول رقم 8-9 : عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام

(ألف مكتتب)

قناة الاكتتاب	2017		2018		التغير ٪
	العدد	٪	العدد	٪	
الهاتف المصرفي	9.2	18.4	37.0	36.3	3.0
الصراف الآلي	22.7	45.4	32.0	31.4	0.4
الإنترنت	14.2	28.4	30.0	29.4	1.1
الفروع	3.9	7.8	3.0	2.9	-0.2
الإجمالي	**50.0**	**100.0**	**102.0**	**100.0**	**1.0**

المصدر: هيئة السوق المالية.

مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وكافة أفراد المجتمع، إلى جانب التعريف بمصادر المعلومات والإرشادات الصحيحة واللوائح والتنظيمات الخاصة بأنظمة السوق المالية وهو ما يعزز إمكانية حصول المستثمرين على فرص استثمارية عادلة وآمنة، ويساهم في تثقيفهم وتوعيتهم بالقدر اللازم لتحصينهم ضد الاستثمارات المشبوهة والوهمية. وقد بلغ عدد الكتب والمنشورات التي أصدرتها الهيئة حتى نهاية عام 2018م ما مجموعه 31 كتيباً ومنشوراً توعويًّا، وزعت نسخ منها خلال مشاركات الهيئة المختلفة.

وتابعت الهيئة جهودها في توعية المستثمرين من خلال الحملات التوعوية في عام 2018م، وكان من أبرزها: حملة القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة، وحملة صناديق الاستثمار العقاري (REITs)، وحملة مختبر التقنية المالية (FinTech)، وحملة الانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة (FTSE Russell)، وحملة التوعية بمخاطر المتاجرة في سوق العملات (الفوركس)، وحملة إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي، وغيرها من الحملات التوعوية. كذلك نفذت الهيئة في عام 2018م ما مجموعه 11 ورشة عمل من أبرزها: القراءة المهنية لتقارير التقييم العقاري، وملتقى الكتاب الاقتصاديين، والمنشآت ذات الأغراض الخاصة، وغيرها من ورش العمل. ونظمت الهيئة في عام 2018م بالشراكة مع مؤسسة النقد العربي السعودي ندوة الاستقرار المالي وذلك بمشاركة عدد من المتخصصين من صندوق النقد الدولي، ومن الجهات الحكومية وشبه الحكومية، ومديري البنوك، وممثلين من شركات التمويل والاستثمار.

جهود هيئة السوق المالية في عام 2018م في تحقيق رؤية المملكة 2030

تعمل هيئة السوق المالية على عددٍ من المبادرات تحت برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي لتغدو السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ولكي تصبح من أهم عشر أسواق مالية في العالم، ويوضح (جدول 8-10) أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة في عام 2018م وأثر تلك الإنجازات.

سوق الصكوك والسندات في عام 2018م

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) عن إدراج أدوات الدين الحكومية وتداولها في سوق السندات الحكومية في أبريل 2018م، وأصبح له مؤشر مستقل. وأغلق مؤشر سوق الصكوك والسندات عند 988.2 نقطة، وبلغت القيمة المتداولة لصكوك وسندات الشركات حوالي 25.9 مليون ريال في عام 2018م، وبلغت القيمة المتداولة لأدوات الدين الحكومية 537.6 مليون ريال، ليصبح إجمالي القيمة المتداولة لسوق الصكوك والسندات 563.5 مليون ريال في عام 2018م. وبالنسبة لعدد الصفقات في سوق الصكوك والسندات فقد بلغت 44 صفقة في عام 2018م، كانت 93.2 في المئة منها في أدوات الدين الحكومية، والنسبة المتبقية 6.8 في المئة كانت على صكوك وسندات الشركات (جدول 8-11).

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية في عام 2018م

تفاوت أداء الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي في عام 2018م. فقد انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العربية في ثمانية أسواق عربية، هي: الكويت، ومصر، والمغرب، والأردن، وعُمان، ولبنان، ودبي، وفلسطين. ويلاحظ أن مؤشرات كلٍّ من سوق دبي وسوق عُمان وسوق لبنان قد سجلت أعلى معدلات انخفاض في المؤشر بنسب 24.9 في المئة، و15.2 في المئة، و14.8 في المئة على التوالي. في المقابل، حقق مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 228.2 في المئة (جدول 8-12).

وانخفض متوسط القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 0.5 في المئة ليبلغ نحو 75.3 مليار دولار بنهاية عام 2018م، مقارنة بحوالي 75.7 مليار دولار في نهاية عام 2017م. وسجلت القيمة السوقية لبورصة الجزائر أكبر نسبة ارتفاع بلغت 336.7

جدول 8-10: أهم إنجازات هيئة السوق المالية خلال عام 2018م لتحقيق رؤية المملكة 2030 والأثر المتوقع

المحور	الهدف	الإنجاز والأثر	الشرح
تسهيل التمويل	1) تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال	الإنجاز	تحديث قواعد استثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة.
		الأثر	تنظيم القواعد والإجراءات والمتطلبات والشروط اللازمة لتحديد أهلية المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المدرجة، وتحديد التزاماتهم والتزامات الأشخاص المرخص لهم في هذا الشأن.
		الإنجاز	تحديث لائحة الاندماج والاستحواذ.
		الأثر	التوافق مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة وبما يتوائم مع طبيعة السوق المالية السعودية.
		الإنجاز	تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وتعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية المحدثة.
		الأثر	* جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً. * رفع بعض القيود المتعلقة بتحديد النطاق السعري وتغطية الطرح من قبل الجهات المشاركة. * تعديل آلية تحديد سعر الاكتتاب وفقاً لقوى العرض والطلب. * إضفاء مرونة أكبر لآلية تخصيص الأسهم بما يسهم في رفع كفاءة السوق.
	2) تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين	الإنجاز	إدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية.
		الأثر	تطوير أسواق الدين لتتناسب مع متطلبتن مختلف شرائح المستثمرين وتحفيزهم لضخ سيولة مالية تعزز من عمق السوق المالية السعودية.
	3) تعزيز دور الصناديق في تمويل الاقتصاد الوطني	الإنجاز	تمكين مديري الصناديق من استخدام الأوامر التجميعية لتنفيذ أوامر العملاء.
		الأثر	التمكين من إدارة الأصول بشكل عادل ودقيق.
تحفيز الاستثمار	1) دعم نمو إدارة الأصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي	الإنجاز	الإعلان عن تأسيس شركة مركز مقاصة الأوراق المالية.
		الأثر	التمكين من توفير أوراق مالية جديدة كالمشتقات المالية وغيرها، والتي تساعد على تنويع استراتيجيات التداول وتمكين المشاركين من التحوط من المخاطر.
	2) رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي	الإنجاز	انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشر إم إس سي آي (MSCI) ومؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell) ومؤشر إس آند بي داو جونز (S&P Dow Jones) ضمن تصنيف الأسواق الناشئة.
		الأثر	تعزيز كفاءة وجاذبية السوق المالية وأهميتها في المنطقة والعالم.
		الإنجاز	تمثيل هيئة السوق المالية في المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو IOSCO) واللجان التابعة لها للفترة 2018م - 2020م.
		الأثر	تعزيز حضور وأهمية السوق المالية السعودية في المنطقة والعالم.
		الإنجاز	تمثيل هيئة السوق المالية لمقعد المملكة العربية السعودية في مجلس الاستقرار المالي (FSB) لعام 2019م.
		الأثر	تعزيز الاستقرار المالي، وتحقيق استراتيجية الهيئة، وتعزيز التقارب الدولي.
	3) تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية	الإنجاز	اعتماد التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة والتعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة المعدلة.
		الأثر	تعزيز مبدأ حماية المستثمرين، وتعزيز الاستثمار في هذه الصناديق، وإرساء القواعد التي من شأنها الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في صناديق الاستثمار العقارية المتداولة.
تعزيز الثقة	1) تعزيز البيئة التنظيمية للسوق المالية	الإنجاز	اعتماد تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية.
		الأثر	الموافقة على أولى طلبات تصريح تجربة التقنية المالية لشركتين محليتين وذلك لتقديم خدمة تمويل الملكية الجماعية (Crowdfunding) في المملكة العربية السعودية.
		الإنجاز	تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية.
		الأثر	التمكين الالكتروني لعملية فتح الحسابات الاستثمارية، وتيسير إجراءات فتح وتشغيل الحسابات الاستثمارية بما يتسق مع المتطلبات النظامية والرقابية والإشرافية ذات الصلة، مع المحافظة على الحماية اللازمة للمستثمرين.
		الإنجاز	إطلاق تطبيق حماية المستثمر.
		الأثر	* تسهيل وصول الشكاوى والبلاغات. * الرفع من مستوى السرعة والكفاءة في استلام البلاغات والشكاوى وإنهائها وفق الطرق النظامية. * متابعة الشكاوى أو البلاغات وإتمام جميع الإجراءات بشكل آلي والربط إلكترونياً ما بين الهيئة وجميع المتعاملين في السوق.
		الإنجاز	تفعيل مراحل مشروع فصل المهام بين الهيئة وشركة السوق المالية (تداول) الذي انطلق في عام 2013م.
		الأثر	تفعيل الصلاحيات والمهام التنظيمية والإشرافية والرقابية لتداول وفقاً لما نص عليه نظام السوق المالية.
	2) رفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية	الإنجاز	اعتماد قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.
		الأثر	وضع المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.

المصدر: هيئة السوق المالية.

في المئة، تلتها سوق الخرطوم للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت 91.9 في المئة، في حين سجلت بورصة بيروت أعلى نسبة انخفاض في القيمة السوقية بنحو 15.7 في المئة بنهاية عام 2018م.

وفي ما يتعلق بمؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة بنهاية عام 2018م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى المؤشرات بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية 496.3 مليار دولار، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 75.3 مليار دولار للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته 41.2 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2018م. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم السعودية في نهاية عام 2018م نحو 58.2 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 71.0 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية بنهاية عام 2018م إلى 198 شركة بمتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 2.5 مليار دولار أمريكي للشركة، مقارنة بمتوسط عدد شركات الدول العربية البالغ

جدول رقم 8-11: إحصائيات سوق الصكوك والسندات لعام 2018م

الصكوك والسندات	إغلاق المؤشر	القيمة المتداولة (مليون ريال)	عدد الصفقات (صفقة)
مؤشر صكوك وسندات الشركات	986.30	25.90	3.00
مؤشر أدوات الدين الحكومية	999.50	537.60	41.00
مؤشر سوق الصكوك والسندات	988.20	563.50	44.00

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2018م.

جدول رقم 8-12: معدلات التغير السنوية للأسواق العربية (2018م)

(نسب مئوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	-24.6	10.0	8.3
الكويت	6.5	2.0	-12.0
مصر	-37.0	-5.9	-13.2
المغرب	14.0	-9.9	-8.3
البحرين	57.3	0.7	0.4
الأردن	34.9	-5.1	-10.2
عُمان	-30.7	1.3	-15.2
تونس	-61.5	11.0	15.8
لبنان	1.2	-15.7	-14.8
أبوظبي	-25.2	10.5	11.7
الجزائر	-73.5	336.7	---
دبي	-36.6	-12.9	-24.9
السودان	1062.5	91.9	228.2
فلسطين	-68.8	-4.3	-7.9
سوريا	28.0	2.3	3.5

* تم استخدام البيانات الرسمية المحلية للدول العربية المذكورة في تقرير صندوق النقد العربي.

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - الربع الرابع 2018م.

97 شركة ومتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 0.81 مليار دولار أمريكي للشركة (جدول8-13، ورسم بياني 8-1).

جدول رقم 8-13: أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام 2018م

	التغير السنوي في المؤشر (٪)	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)*	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	درجة عمق السوق (٪)**
السعودية	8.3	496,287	198	769.9	2507	64
الكويت	-12.0	94,399	216	144.5	437	65
مصر	-13.2	41,791	256	249.5	163	17
المغرب	-8.3	60,462	75	118.2	806	51
البحرين	0.4	21,747	43	39.3	506	55
الأردن	-10.2	22,724	196	41.9	116	54
عُمان	-15.2	47,211	130	81.7	363	58
تونس	15.8	9,831	81	41.7	121	24
لبنان	-14.8	9,675	30	56.7	323	17
أبوظبي	11.7	137,591	70	432.6	1966	32
الجزائر	---	369	2	188.3	185	0
دبي	-24.9	93,470	67	432.6	1395	22
السودان	228.2	2,483	66	33.2	38	7
فلسطين	-7.9	3,725	48	---	78	---
سوريا	3.5	1,296	24	---	54	---
المتوسط	**12.1**	**75,296**	**97**	**201.3**	**807**	**39**

*صندوق النقد الدولي.

** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي.

---: غير متوفر.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع 2018م).

رسم بياني رقم 8-1: النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي 2018م (حسب القيمة السوقية)

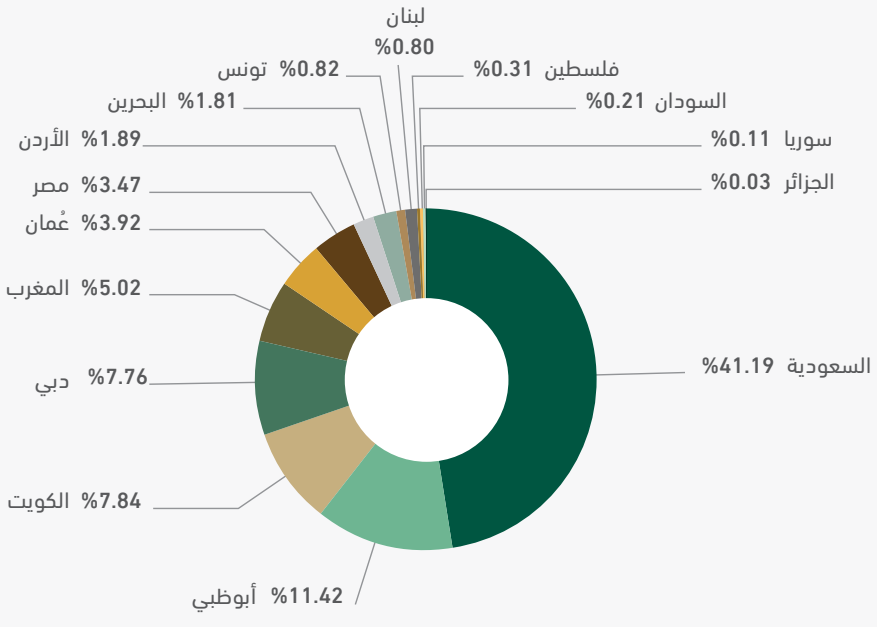

تطورات صناديق الاستثمار في عام 2018م

انخفض عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2018م بنسبة 8.8 في المئة ليصل إلى 249 صندوقاً. وارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو 1.5 في المئة ليصل إلى نحو 111.9 مليار ريال. وكذا ارتفعت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنسبة 2.7 في المئة لتصل إلى نحو 93.6 مليار ريال. من جهة أخرى، انخفضت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 4.6 في المئة لتصل إلى نحو 18.2 مليار ريال، وبلغ نصيب الاستثمارات الأجنبية ما نسبته 16.3 في المئة من إجمالي أصول الصناديق. وبلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار 333 ألف مشترك بنهاية عام 2018م، أي بارتفاع نسبته 39.5 في المئة عن العام السابق (جدول 8-14، ورسم بياني 8-2)

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق داخل المملكة وخارجها في عام 2018م، يتضح انخفاض إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم الأجنبية بنسبة 20.3 في المئة ليبلغ 4.3 مليار ريال، وارتفاع حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة 19.6 في المئة ليبلغ حوالي 21.5 مليار ريال. وتمثل الأسهم المحلية ما نسبته 19.2 في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم مقابل 16.3 في المئة في نهاية عام 2017م. ويمثل الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والأجنبية في نهاية عام 2018م نحو 23.1 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنحو 21.2 في المئة في نهاية عام 2017م.

وكذلك انخفضت استثمارات الصناديق في السندات الأجنبية في عام 2018م بنسبة 32.4 في المئة لتبلغ نحو 1.0 مليار ريال، وانخفضت استثمارات الصناديق في الصكوك والسندات المحلية بنسبة 10.1 في المئة لتبلغ حوالي 4.5 مليار ريال مقابل 5.0 مليار ريال في نهاية عام 2017م. ومثّل الاستثمار في أسواق السندات المحلية

جدول رقم 8-14: أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

العام	عدد الصناديق العاملة	التغير (٪)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (٪)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (٪)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (٪)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (٪)
2014	252	6.8	81.9	0.0	28.8	35.3	110.7	7.3	246	-4.7
2015	270	7.1	75.9	-7.27	27.0	-6.4	102.9	-7.1	237	-3.7
2016	275	1.9	70.7	-6.9	17.2	-36.3	87.8	-14.6	224	-5.3
2017	273	-0.7	91.1	29.0	19.1	11.1	110.2	25.5	238	6.3
2018	249	-8.8	93.6	2.7	18.2	-4.6	111.9	1.5	333	39.5

المصدر: هيئة السوق المالية.

رسم بياني رقم 8-2: أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية

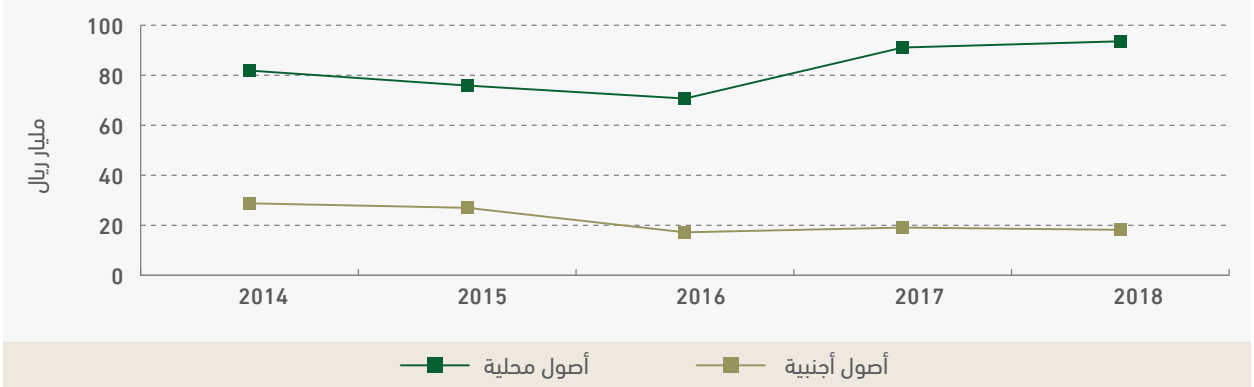

والأجنبية في نهاية عام 2018م نحو 4.9 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنة بنحو 5.9 في المئة في نهاية العام السابق.

وبلغ نصيب استثمارات الصناديق في أدوات النقد المحلية والأجنبية ما نسبته 52.0 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام 2018م، مقابل 60.6 في المئة في نهاية العام السابق. وانخفض حجم الاستثمار في أدوات النقد المحلية من 55.2 مليار ريال في نهاية عام 2017م إلى 45.4 مليار ريال في نهاية عام 2018م، مسجلاً انخفاضاً نسبته 17.6 في المئة، ويمثل الاستثمار في أدوات النقد المحلية في نهاية عام 2018م نسبة 78.1 في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد مقابل 82.6 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفعت الاستثمارات في أدوات النقد الأجنبي بنسبة 9.8 في المئة لتبلغ 12.7 مليار ريال في نهاية عام 2018م، مقارنة بحوالي 11.6 مليار ريال في نهاية عام 2017م.

وانخفض الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام 2018م بنسبة 70.4 في المئة ليبلغ نحو 2.6 مليار ريال يمثل ما نسبته 95.5 في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى مقارنةً بنسبة 94.2 في المئة في نهاية العام السابق. وكذا انخفض الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى في عام 2018م بنسبة 77.2 في المئة ليبلغ نحو 123 مليون ريال.

وارتفع الاستثمار في الأصول العقارية في عام 2018م بنسبة كبيرة بلغت 361.5 في المئة ليبلغ نحو 19.6 مليار ريال، وهو ما يشكل 17.5 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنة بنحو 3.9 في المئة في نهاية العام السابق (جدول 8-15).

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لحجم أصول الصناديق، حلت شركة الأهلي المالية في المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي 32.3 مليار ريال يمثل ما نسبته 28.9 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار. تلتها شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بحجم أصول بلغ 12.2 مليار ريال يمثل ما نسبته 10.9 في المئة، وحلت ثالثاً شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ 11.6 مليار ريال يمثل ما نسبته 10.4 في المئة.

ومن حيث إجمالي عدد الصناديق، حلت شركة الرياض المالية في المرتبة الأولى، إذ استحوذت على 30 صندوقاً، منها صندوق واحد مغلق. وحلت في المرتبة الثانية شركة الأهلي المالية بعدد 26 صندوقاً، منها ثلاثة صناديق مغلقة. وجاء في المرتبة الثالثة كلٌّ من شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة، وشركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بعدد 19 صندوقاً لكليهما وجميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقاً لعدد المشتركين، حظيت شركة الرياض المالية بالنصيب الأكبر

جدول رقم 8-15: أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليون ريال)

نهاية الفترة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	صكوك وسندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
2014	24,477	11,215	3,973	2,019	45,674	15,194	4,189	410	3,560	110,711
2015	20,025	10,573	5,830	2,017	43,691	12,976	4,014	407	3,365	102,898
2016	16,386	4,940	5,577	1,282	40,793	10,570	4,698	388	3,200	87,836
2017	17,988	5,420	4,996	1,528	55,169	11,598	8,743	542	4,249	110,233
2018	21,512	4,321	4,494	1,032	45,447	12,736	2,588	123	19,609	111,862

المصدر: هيئة السوق المالية.

بحوالي 75.4 ألف مشترك، تلتها شركة الأهلي المالية بعدد 36.8 ألف مشترك (جدول 8-16).
بحوالي 38.0 ألف مشترك، ثم شركة الراجحي المالية

جدول رقم 8-16: تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول وعدد الصناديق وعدد المشتركين في عام 2018م

شركات الاستثمار	عدد الصناديق			حجم أصول الصناديق (مليون ريال)			عدد المشتركين
	مغلق	مفتوح	الإجمالي	محلية	أجنبية	الإجمالي	
شركة الأهلي المالية	3	23	26	25,388	6,937	32,325	38,041
شركة سامبا للأصول و إدارة الاستثمار	0	19	19	9,406	2,823	12,229	24,991
شركة الرياض المالية	1	29	30	9,984	1,608	11,592	75,447
شركة الراجحي المالية	1	13	14	6,468	3,739	10,207	36,756
شركة الانماء للاستثمار	2	5	7	8,202	0	8,202	4,455
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	3	10	13	5,669	10	5,679	15,573
شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	0	19	19	4,815	719	5,534	24,669
شركة الجزيرة للأسواق المالية	3	10	13	1,195	3,428	4,623	3,679
شركة جدوى للاستثمار	2	5	7	3,076	128	3,203	16,707
شركة العربي الوطني للاستثمار	1	7	8	2,800	1	2,800	6,303
شركة الأول للاستثمار	0	7	7	1,634	139	1,773	1,842
شركة دراية المالية	1	2	3	1,617	14	1,631	4,449
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	2	3	5	1,420	167	1,587	11,684
شركة فالكم للخدمات المالية	0	5	5	1,294	0	1,294	693
شركة سويكورب	0	1	1	1,180	0	1,180	6,402
شركة البلاد للاستثمار	0	8	8	1,022	33	1,055	23,666
شركة مشاركة المالية	1	1	2	899	0	899	3,488
شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثماركابيتال)	0	4	4	507	331	838	461
شركة ملكيه للاستثمار	1	2	3	784	0	784	4,349
شركة أصول وبخيت الاستثمارية	1	4	5	731	0	731	2,787
شركة مسقط المالية	1	1	2	654	0	654	2,678
الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية (سدكو كابيتال)	1	1	2	606	0	606	21,517
شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية	0	1	1	569	0	569	3
شركة أشمور للاستثمار السعودية	0	2	2	151	284	435	28
شركة كسب المالية	2	4	6	379	0	379	1,270
شركة الأول كابيتال	0	5	5	166	4	170	146
شركة عودة كابيتال	0	2	2	144	20	164	35
شركة بلوم للاستثمار السعودية	0	5	5	138	18	156	25
شركة ألفا المالية	0	2	2	112	0	112	28
شركة بيت المال الخليجي	0	2	2	83	0	83	24
شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	0	3	3	69	0	69	145
شركة جي آي بي كابيتال	0	2	2	61	0	61	16
شركة مورجان ستانلي السعودية	0	1	1	0	50	50	8
شركة المجموعة المالية - هيرمس السعودية	0	2	2	43	0	43	10
شركة اتقان كابيتال	0	1	1	17	25	43	36
شركة أرباح المالية	0	3	3	9	28	37	44
شركة الوساطة المالية	0	2	2	33	0	33	24
شركة الخير كابيتال السعودية	0	4	4	19	9	28	52
مجموعة النفيعي للاستثمار	0	2	2	4	0	4	35
شركة ثروات للأوراق المالية	0	1	1	2	0	2	1
الإجمالي	**26**	**223**	**249**	**91,347**	**20,515**	**111,862**	**332,567**

المصدر: هيئة السوق المالية.

09 القطـاع الخـــارجي

القطاع الخارجي

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، فقد مثّلت الصادرات النفطية ما نسبته 78.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، حيث بلغت حوالي 868.4 مليار ريال في عام 2018م، مقابل 638.4 مليار ريال في عام 2017م. وقد شكّلت ما نسبته 29.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي 514.0 مليار ريال، وشكّلت ما نسبته 17.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 271.3 مليار ريال في عام 2018م، يمثل ما نسبته 9.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تُظهر أرقام التجارة الخارجية في عام 2018م تحسن حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات + الواردات) لتبلغ 1,617.9 مليار ريال، مقابل 1,336.3 مليار ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته 21.1 في المئة. ومقياساً لدرجة الانفتاح التجاري على الاقتصاد العالمي، بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 55.1 في المئة في عام 2018م، مقارنة بنسبة 51.8 في المئة في العام السابق.

الصادرات

حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، تحسن إجمالي قيمة صادرات المملكة السلعية في عام 2018م ليبلغ 1,103.9 مليار ريال، مقابل 831.9 مليار ريال في عام 2017م، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 32.7 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 20.8 في المئة في العام السابق (جدول 9-1).

الصادرات النفطية

بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام 2018م حوالي 868.4 مليار ريال، بارتفاع نسبته 36.0 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 25.0 في المئة في العام السابق، وبلغ نصيبها 78.7 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 9-1). ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف في عام 2018م حوالي 70.33 دولار للبرميل، مقابل 52.67 دولار للبرميل

جدول رقم 9-1: صادرات المملكة السلعية

(مليون ريال)

								التغير ٪
				النصيب المئوي				
	2015	2016	2017	2018*	2016	2017	2018	2018
الصادرات النفطية	573,412	510,729	638,402	868,442	74.2	76.7	78.7	36.0
النفط الخام	486,546	419,878	513,181	704,505	61.0	61.7	63.8	37.3
المنتجات المكررة	86,866	90,851	125,222	163,938	13.2	15.1	14.9	30.9
الصادرات غير النفطية **	189,901	177,694	193,479	235,458	25.8	23.3	21.3	21.7
بتروكيماويات	114,916	104,519	117,941	154,721	15.2	14.2	14.0	31.2
مواد البناء	13,681	13,291	15,594	20,776	1.9	1.9	1.9	33.2
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	13,611	13,544	14,286	13,789	2.0	1.7	1.2	-3.5
سلع أخرى	47,693	46,340	45,658	46,172	6.7	5.5	4.2	1.1
المجموع	**763,313**	**688,423**	**831,881**	**1,103,900**	**100**	**100**	**100**	**32.7**

* بيانات أولية.
** تشمل إعادة التصدير.
المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

في عام 2017م حسب بيانات منظمة الأوبك، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 9.95 مليون برميل يوميّاً في عام 2017م إلى حوالي 10.31 مليون برميل يوميّاً في عام 2018م.

وتُشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى تحسن قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 37.3 في المئة، من 513.2 مليار ريال في عام 2017م إلى 704.5 مليار ريال في عام 2018م، وبنصيب مقداره 63.8 في المئة من إجمالي الصادرات. كذلك ارتفعت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته 30.9 في المئة، من 125.2 مليار ريال إلى 163.9 مليار ريال، وبنصيب مقداره 14.9 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (9-1) تطور قيم صادرات المملكة النفطية.

الصادرات غير النفطية

أظهرت البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء تحسناً في قيمة صادرات المملكة غير النفطية، حيث سجلت في عام 2018م ارتفاعاً نسبته 21.7 في المئة، لتصل إلى نحو 235.5 مليار ريال، وبنصيب مقداره 21.3 في المئة من إجمالي الصادرات، مقارنة بارتفاع نسبته 8.9 في المئة في العام السابق (جدول 9-1). إذ سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات ارتفاعاً نسبته 31.2 في المئة لتبلغ حوالي 154.7 مليار ريال، وبنصيب مقداره 14.0 في المئة من إجمالي الصادرات. وكذا ارتفعت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 33.2 في المئة لتبلغ نحو 20.8 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.9 في المئة من إجمالي الصادرات. وارتفعت قيمة صادرات السلع الأخرى (بما فيها إعادة التصدير) بنسبة 1.1 في المئة لتبلغ حوالي 46.2 مليار ريال، وبنصيب مقداره 4.2 في المئة من إجمالي الصادرات. فيما انخفضت صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 3.5 في المئة لتبلغ 13.8 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.2 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (9-2) قيم مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة 2014-2018م.

تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

يُعد برنامج الصادرات السعودية من أهم البرامج التي أطلقها الصندوق السعودي للتنمية، ويُعنى البرنامج بتقديم تسهيلات لتمويل الصادرات وضمانها بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة قدرتها التنافسية، وذلك بما ينسجم مع الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي هيئة تنمية الصادرات دوراً بارزاً من خلال إعداد الدراسات ووضع الخطط لتقليل التحديات التي تواجه المصدرين، إذ تشارك الهيئة في الفعاليات الدولية والبعثات التجارية لتسويق المنتج الوطني، وتنظم ورش عمل لتطوير قدرات المنشآت السعودية وخبراتها في مجال التصدير، وتضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية، وتعمل على وضع البرامج التطويرية بالتشاور والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وقد بلغ عدد عمليات التمويل التي اعتمدها الصندوق منذ انطلاق البرنامج 287 عملية، بقيمة إجمالية بلغت 45.9 مليار ريال. وبلغ عدد وثائق الضمان نحو 65 وثيقة،

رسم بياني رقم 9-1: قيمة صادرات المملكة النفطية

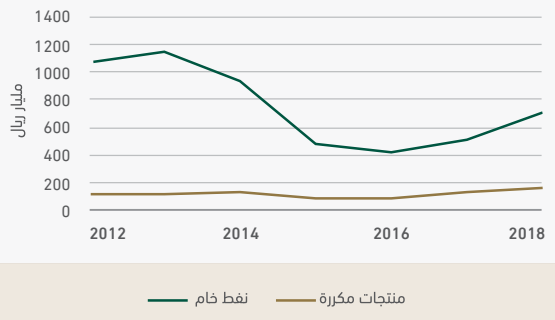

رسم بياني رقم 9-2: قيم مكونات صادرات المملكة غير النفطية

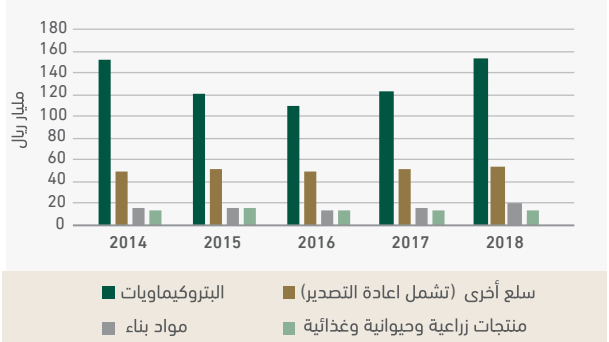

بقيمة إجمالية قدرها 30.3 مليار ريال منذ انطلاق نشاط الضمان في سبتمبر 2003م. وقد وافق البرنامج على مجموعة متنوعة من عمليات التمويل وضمان الائتمان للصادرات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 17.4 مليار ريال في عام 2018م (جدول 9-2). وتوزعت عمليات البرنامج في عام 2018م بين الضمان بمبلغ 2.8 مليار ريال، والتمويل بمبلغ 14.6 مليار ريال. وبلغت قيمة عمليات الضمان لصادرات قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية نحو 2.1 مليار ريال. وبلغت قيمة عمليات تمويل وضمان صادرات قطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات نحو 12.2 مليار ريال و632 مليون ريال على التوالي، وبلغت قيمة عمليات ضمان صادرات منتجات القطاعات الأخرى نحو 72 مليون ريال.

الواردات

تُظهر البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء ارتفاع قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) في عام 2018م بنسبة 1.9 في المئة لتبلغ نحو 514.0 مليار ريال، مقابل 504.4 مليار ريال في العام السابق (جدول 9-3).

وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسة في عام 2018م (رسم بياني 9-3) إلى أن الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (111.2مليار ريال) احتلت المرتبة الأولى بنصيب نسبته 21.6 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 7.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من معدات النقل (84.7 مليار ريال) في المرتبة الثانية مشكلة

جدول رقم 9-2: تمويل وضمان الصادرات السعودية

(مليون ريال)

	2016		2017		2018*	
السلع والمنتجات	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات	0	214	150	385	12,155	632
الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	5,063	1,892	375	1,165	0	2,078
مشاريع رأسمالية	0	0	750	0	2,452	0
خطوط تمويل	562	0	56	0	0	0
أخرى	11	60	0	47	0	72
المجموع	**5,636**	**2,166**	**1,331**	**1,598**	**14,607**	**2,782**

* بيانات أولية
المصدر : الصندوق السعودي للتنمية.

جدول رقم 9-3: واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة

	(مليون ريال)			النصيب المئوي			التغير ٪
	2016	2017	2018*	2016	2017	2018	2018
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية واجزاؤها	129,334	120,522	111,167	24.6	23.9	21.6	-7.8
المواد الغذائية	85,075	81,774	80,249	16.2	16.2	15.6	-1.9
المنتجات الكيماوية وما يتصل بها	66,777	66,827	72,806	12.7	13.2	14.2	8.9
منسوجات وملبوسات	20,050	18,830	18,115	3.8	3.7	3.5	-3.8
معادن عادية ومصنوعاتها	47,411	43,449	43,988	9.0	8.6	8.6	1.2
أخشاب ومجوهرات	15,763	17,501	19,997	3.0	3.5	3.9	14.3
معدات نقل وأجزاؤها	93,925	79,397	84,651	17.9	15.7	16.5	6.6
سلع أخرى	67,301	76,146	83,020	12.8	15.1	16.2	9.0
المجموع	**525,636**	**504,447**	**513,993**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**1.9**

* بيانات أولية.
المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

ما نسبته 16.5 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 6.6 في المئة عن العام السابق. وحلت في المرتبة الثالثة الواردات من المواد الغذائية (80.2 مليار ريال) بنصيب بلغ 15.6 في المئة، وبانخفاض نسبته 1.9 في المئة. وجاءت الواردات من المنتجات الكيماوية وما يتصل بها (72.8مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 14.2 في المئة، وبارتفاع نسبته 8.9 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها (44.0 مليار ريال) فقد احتلت المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 8.6 في المئة. واحتلت الواردات من الأخشاب والمجوهرات (20.0 مليار ريال) المرتبة السادسة بنصيب بلغ 3.9 في المئة، وبارتفاع نسبته 14.3 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السابعة جاءت الواردات من المنسوجات والملبوسات (18.1مليار ريال) بنصيب نسبته 3.5 في المئة، وبانخفاض نسبته 3.8 في المئة عن العام السابق. فيما شكلت الواردات من السلع الأخرى (83.0 مليار ريال) نصيباً نسبته 16.2 في المئة، وبارتفاع نسبته 9.0 في المئة عن العام السابق.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى أكبر خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول 9-4).

الواردات حسب المنشأ

توضح البيانات التفصيلية للواردات من أكبر خمس دول مصدرة إلى المملكة في عام 2018م ارتفاعاً نسبته 3.4 في المئة لتبلغ نحو 222.7 مليار ريال، حيث بلغ نصيبها من إجمالي واردات المملكة حوالي 43.3 في المئة. واحتلت الصين المرتبة الأولى (81.8 مليار ريال) بنصيب بلغ 15.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 6.3 في المئة عن العام السابق. وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (70.6مليار ريال) بنصيب بلغ 13.7 في المئة، وبارتفاع نسبته 3.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة (28.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 5.5 في المئة، وبانخفاض نسبته 4.0 في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة الرابعة (21.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.1 في المئة، وبارتفاع نسبته 5.7 في المئة عن العام السابق. وجاءت اليابان في المرتبة الخامسة (20.6مليار ريال) بنصيب بلغ 4.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 0.1 في المئة عن العام السابق.

وأظهرت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته 25.4 في المئة لتبلغ 56.9 مليار ريال في عام 2018م، وبنصيب بلغ 11.1 في المئة من إجمالي واردات المملكة. من جانب آخر، سجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى انخفاضاً نسبته 19.3 في المئة لتبلغ نحو 14.5 مليار ريال، وبنصيب بلغ 2.8 في المئة من إجمالي واردات

رسم بياني رقم 9-3: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

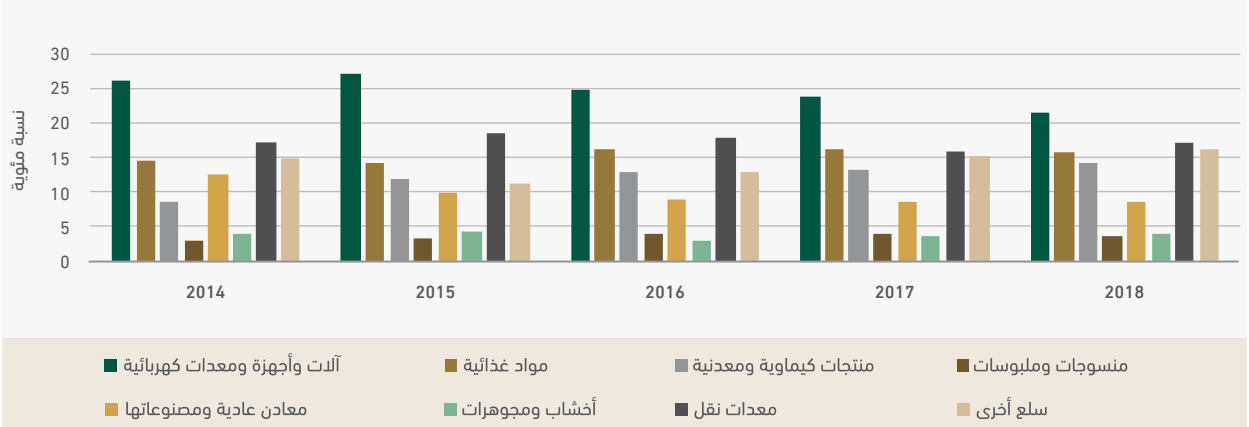

المملكة. فيما سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم انخفاضاً نسبته 2.6 في المئة لتبلغ 219.9 مليار ريال، وبنصيب بلغ 42.8 في المئة. ويوضح الرسم البياني (9-4 أ) واردات المملكة حسب المنشأ في 2018م.

وجهة صادرات المملكة

توضح بيانات الصادرات إلى أكبر خمس دول مستوردة من المملكة في عام 2018م تحسن الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 35.7 في المئة، لتبلغ نحو 562.3 مليار ريال، وقد بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 50.9 في المئة. وقد احتلت الصين المرتبة الأولى (146.7مليار ريال) بنصيب بلغ 13.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبارتفاع نسبته 50.7 في المئة عن العام السابق. تلتها في المرتبة الثانية اليابان (123.6 مليار ريال) بنصيب بلغ 11.2 في المئة، وبارتفاع نسبته 23.2 في المئة. واستحوذت الهند (98.7 مليار ريال) على المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 8.9 في المئة، وبارتفاع نسبته 33.7 في المئة عن العام السابق. تلتها كوريا الجنوبية (97.6 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.8 في المئة، وبارتفاع نسبته 31.8 في المئة عن العام السابق. وحظيت الولايات المتحدة الأمريكية (95.6 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة،

جدول رقم 9-4: وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها**

	(مليون ريال)		النصيب المئوي		التغير ٪
	2017	2018*	2017	2018	2018
الـواردات					
الصين	76,971	81,821	15.3	15.9	6.3
الولايات المتحدة الامريكية	68,086	70,642	13.5	13.7	3.8
المانيا	29,497	28,306	5.8	5.5	-4.0
الهند	20,176	21,322	4.0	4.1	5.7
اليابان	20,569	20,590	4.1	4.0	0.1
مجموع الخمس دول	**215,299**	**222,681**	**42.7**	**43.3**	**3.4**
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	45,379	56,924	9.0	11.1	25.4
مجموعة الدول العربية الأخرى	17,934	14,468	3.6	2.8	-19.3
بقية دول العالم	225,835	219,920	44.8	42.8	-2.6
الواردات (فوب)	462,752	465,153	--	--	0.5
إجمالي واردات المملكة من جميع الدول	**504,447**	**513,993**	**100.0**	**100.0**	**1.9**
الصـادرات					
الصين	97,354	146,703	11.7	13.3	50.7
اليابان	100,382	123,646	12.1	11.2	23.2
الهند	73,801	98,689	8.9	8.9	33.7
كوريا الجنوبية	74,027	97,592	8.9	8.8	31.8
الولايات المتحدة الامريكية	68,867	95,622	8.3	8.7	38.9
مجموع الخمس دول	**414,431**	**562,252**	**49.8**	**50.9**	**35.7**
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	93,705	102,403	11.3	9.3	9.3
مجموعة الدول العربية الأخرى	48,537	51,946	5.8	4.7	7.0
بقية دول العالم	275,208	387,299	33.1	35.1	40.7
إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول	**831,881**	**1,103,900**	**100.0**	**100.0**	**32.7**

* بيانات أولية.
** تشمل إعادة التصدير.
المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

وبارتفاع نسبته 38.9 في المئة عن العام السابق.

وسجلت صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته 9.3 في المئة لتبلغ 102.4 مليار ريال في عام 2018م وبنصيب بلغ 9.3 في المئة من إجمالي الصادرات. وقد سجلت صادرات المملكة إلى مجموعة الدول العربية الأخرى ارتفاعاً نسبته 7.0 في المئة لتبلغ نحو 51.9 مليار ريال، وبنصيب بلغ 4.7 في المئة من إجمالي الصادرات. وسجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم ارتفاعاً نسبته 40.7 في المئة لتبلغ 387.3 مليار ريال، وبنصيب بلغ 35.1 في المئة. ويوضح الرسم البياني (9-4 ب) وجهة صادرات المملكة في عام 2018م.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2018م عجزاً بلغ 9.6 مليار ريال، مقابل فائض بلغ نحو 4.6 مليار ريال في عام 2017م، إذ سجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته 25.4 في المئة لتبلغ 56.9 مليار ريال في عام 2018م مقابل 45.4 مليار ريال في العام السابق. وتشكل الواردات من دول المجلس ما نسبته 11.1 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما انخفضت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة 5.2 في المئة في عام 2018م لتبلغ 47.4 مليار ريال، تمثل ما نسبته 20.1 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

وتوضح البيانات التفصيلية تسجيل الميزان السلعي غير النفطي للمملكة فائضاً مع الكويت بمبلغ 6.3 مليار ريال، ومع مملكة البحرين بمبلغ 0.1 مليار ريال في عام 2018م. فيما سجل عجزاً مع كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة وعُمان بلغ 13.9مليار ريال و2.0 مليار ريال على التوالي.

وتشير بيانات واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس في عام 2018م إلى بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بصفتها أكبر مورد للمملكة بمبلغ 43.4 مليار ريال، تمثل ما نسبته 76.3 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 6.1 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 10.7 في المئة، تلتها سلطنة عُمان بقيمة 5.8 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 10.2 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس، ثم جاءت الكويت في المرتبة الرابعة بقيمة 1.6 مليار ريال.

وفيما يخص صادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس

رسم بياني رقم 9-4 أ: واردات المملكة حسب المنشأ

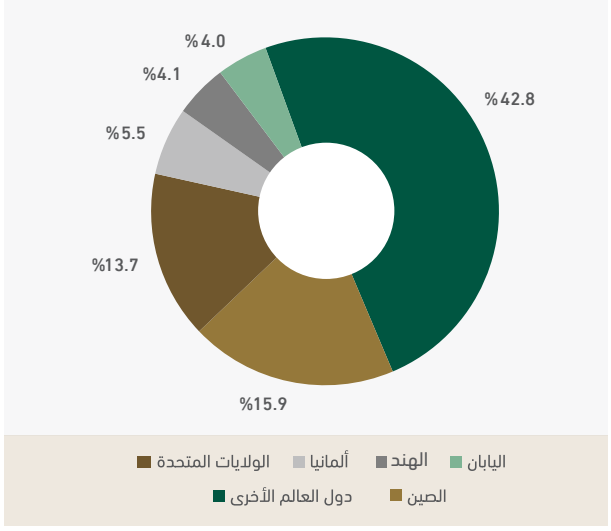

رسم بياني رقم 9-4 ب: وجهة صادرات المملكة

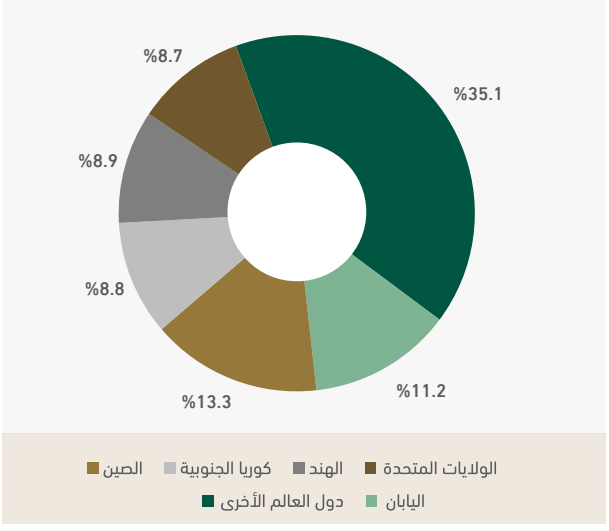

التعاون لدول الخليج العربية في عام 2018م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث صدَّرت المملكة لها ما قيمته 29.6 مليار ريال، أي ما يعادل 62.4 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس. وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثانية بمبلغ 7.8 مليار ريال، أي ما نسبته 16.5 في المئة، تلتها مملكة البحرين بمبلغ 6.2 مليار ريال أي ما نسبته 13.0 في المئة، ثم سلطنة عُمان بنحو 3.8 مليار ريال، أي ما نسبته 8.1 في المئة (جدول 9-5).

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

سجل التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فائضاً للمملكة بلغ 15.6 مليار ريال في عام 2018م، مقابل فائض بلغ 5.7 مليار ريال في عام 2017م. وسجلت واردات المملكة من الدول العربية تراجعاً نسبته 19.3 في المئة لتبلغ 14.5 مليار ريال في عام 2018م، مقابل 17.9 مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته 2.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما ارتفعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة 27.5 في المئة، مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 30.1 مليار ريال، تمثل ما نسبته 12.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، تحقيق المملكة فائضاً في تبادلها التجاري في عام 2018م، مع كلٍّ من اليمن (بلغ 3.1 مليار ريال)، والأردن (بلغ 2.9 مليار ريال)، والعراق (بلغ 2.4 مليار ريال)، ومصر (بلغ حوالي 1.9 مليار ريال)، والمغرب (بلغ 878 مليون ريال)، ولبنان (بلغ 827 مليون ريال)، والسودان (بلغ 317 مليون ريال).

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2018م، احتلت مصر المرتبة الأولى بقيمة 5.6 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 38.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 3.0 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 20.9 في المئة، تلتها السودان في المرتبة الثالثة بقيمة 2.1 مليار ريال، أي ما نسبته 14.7 في المئة، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بمبلغ 1.1 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 7.5 في المئة. وجاءت واردات المملكة من المغرب واليمن والعراق في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة بنحو 750 مليون ريال و573 مليون ريال و44 مليون ريال على التوالي.

وبالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2018م، جاءت مصر

جدول رقم 9-5: التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

(مليون ريال)

الدولة	2016			2017			2018*		
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
الإمارات	28,616	25,926	-2,690	32,831	30,276	-2,554	43,441	29,557	-13,884
البحرين	5,353	6,074	721	5,229	6,052	823	6,099	6,170	71
قطر	1,209	6,450	5,241	677	2,568	1,891	0	0	0
عُمان	4,144	3,066	-1,078	4,994	3,618	-1,376	5,818	3,815	-2,003
الكويت	1,710	7,074	5,364	1,648	7,462	5,814	1,567	7,833	6,266
المجموع	**41,033**	**48,589**	**7,556**	**45,379**	**49,978**	**4,599**	**56,925**	**47,375**	**-9,550**

* بيانات أولية.
** تشمل إعادة التصدير.
المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة لها ما قيمته 7.5 مليار ريال، أي ما يعادل 25.0 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية إلى الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ 5.9 مليار ريال، أي ما نسبته 19.5 في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بحوالي 3.7 مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى العراق والسودان في المرتبتين الرابعة والخامسة بمبلغ 2.5 مليار ريال و 2.4 مليار ريال على التوالي، تلتهما في المرتبة السادسة لبنان بحوالي 1.9 مليار ريال، وجاءت المغرب في المرتبة السابعة بمبلغ 1.6 مليار ريال (جدول 9-6).

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) ارتفاعاً نسبته 9.5 في المئة لتبلغ 44.2 مليار ريال في عام 2018م، مقارنة بنحو 40.4 مليار ريال في عام 2017م، وانخفض نصيبها إلى 18.8 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية (تشمل إعادة التصدير) مقارنة بنحو 20.9 في المئة في عام 2017م.

وتشير بيانات صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) في عام 2018م إلى ارتفاع الاعتمادات المسددة لصادرات المنتجات الصناعية الأخرى، لتبلغ نحو 39.9 مليار ريال، بارتفاع نسبته 8.7 في المئة مقارنة بعام 2017م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنسبة 90.2 في المئة. ثم جاءت الاعتمادات المسددة لصادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية في المرتبة الثانية بمبلغ 4.3 مليار ريال، وبارتفاع نسبته 18.5 في المئة، وبنصيب بلغ 9.6 في المئة. تلتها الاعتمادات المسددة للصادرات الزراعية والحيوانية محققة قيمة قدرها 68 مليون ريال، وبانخفاض نسبته 17.3 في المئة مقارنة بالعام السابق، وبنصيب بلغ 0.2 في المئة من إجمالي الاعتمادات المسددة.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

أظهرت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل) في عام 2018م تراجعاً نسبته 5.1 في المئة لتبلغ 131.1 مليار ريال، مقارنة بنحو 138.1 مليار ريال

جدول رقم 9-6: التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية**
(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(مليون ريال)

	2016			2017			2018*		
الدولة	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
مصر	7,933	5,926	-2,007	8,492	5,323	-3,170	5,635	7,522	1,887
الأردن	4,042	4,761	719	3,176	4,681	1,504	3,019	5,872	2,853
اليمن	243	2,138	1,895	470	2,082	1,612	573	3,679	3,106
لبنان	1,457	1,463	6	1,557	1,674	118	1,082	1,909	827
المغرب	776	1,328	552	739	1,477	738	750	1,628	878
السودان	1,959	1,799	-160	2,383	2,389	6	2,128	2,445	317
العراق	23	1,550	1,527	30	1,902	1,872	44	2,463	2,419
سوريا	--	--	--	346	79	-267	400	5	-395
بقية الدول العربية	1,950	4,444	2,494	741	4,012	3,271	837	4,579	3,742
المجموع	**18,383**	**23,409**	**5,026**	**17,934**	**23,620**	**5,686**	**14,468**	**30,102**	**15,634**

* بيانات أولية.
** تشمل إعادة التصدير.
المصدر : الهيئة العامة للإحصاء

في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة في عام 2018م نحو 25.5 في المئة، مقارنة بنسبة 27.4 في المئة في العام السابق.

ويُعزى ذلك التراجع إلى انخفاض تمويل الواردات من الآلات بنسبة 29.3 في المئة ليبلغ نحو 5.2 مليار ريال، وانخفاض تمويل واردات المواشي واللحوم بنسبة 26.4 في المئة ليبلغ 2.5 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من السيارات بنسبة 22.8 في المئة ليبلغ 19.8 مليار ريال، وكذلك انخفاض تمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة 20.2 في المئة ليبلغ 1.7 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الأجهزة بنسبة 18.0 في المئة ليبلغ 3.3 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الفواكه والخضراوات بنسبة 5.5 في المئة ليبلغ 568 مليون ريال، وانخفاض تمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى بنسبة 5.0 في المئة ليبلغ 7.7 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من السكر والشاي والبن بنسبة 2.5 في المئة ليبلغ 798 مليون ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الحبوب بنسبة 0.6 في المئة ليبلغ 6.2 مليار ريال. بينما ارتفع تمويل الواردات من مواد البناء بنسبة 8.0 في المئة ليبلغ 14.9 مليار ريال، وارتفع تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة 3.7 في المئة ليبلغ 68.4 مليار ريال،

وبالنسبة للنصيب المئوي من الإجمالي، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ 52.2 في المئة من الإجمالي، ثم تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 15.1 في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 11.4 في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 5.8 في المئة، ثم تمويل الواردات من الآلات في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 4.0 في المئة.

الصادرات عبر الموانئ

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ، ارتفعت الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2018م بنسبة 3.2 في المئة لتبلغ 224.9 مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام)، مقارنة بنحو 217.9 مليون طن في العام السابق.

ويُعزى ذلك إلى ارتفاع صادرات مواد البناء والحديد بنسبة 17.2 في المئة لتبلغ 17.2 مليون طن، وارتفاع صادرات بضائع المسافنة بنسبة 13.1 في المئة لتبلغ 12.5 مليون طن، وارتفاع صادرات المواد البتروكيماوية بنسبة 7.3 في المئة لتبلغ 30.5 مليون طن، وارتفاع صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز بنسبة 1.8 في المئة لتبلغ 134.2 مليون طن. فيما انخفضت صادرات المواد الأخرى بنسبة 4.4 في المئة من 31.8 مليون طن في عام 2017م إلى 30.4 مليون طن في عام 2018م.

أما بالنسبة للنصيب المئوي، فقد احتلت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة 59.7 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ. تلتها صادرات المواد البتروكيماوية بالمرتبة الثانية بنصيب بلغ 13.6 في المئة. ثم الصادرات الأخرى في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 13.5 في المئة. واحتلت صادرات مواد البناء والحديد المرتبة الرابعة بنصيب 7.7 في المئة، فيما احتلت بضائع المسافنة المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 5.5 في المئة. تلتها الصادرات الزراعية بنصيب بلغ 0.1 في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ إلى انخفاض الواردات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2018م بنسبة 2.3 في المئة لتبلغ نحو 104.8 مليون طن، وذلك لانخفاض الواردات عبر الموانئ التجارية بنسبة 6.9 في المئة لتبلغ 63.6 مليون طن، وهو ما يعود إلى انخفاض الواردات من المعدات بنسبة 18.1 في المئة لتبلغ حوالي 1.7 مليون طن، وانخفاض الواردات من المواد الغذائية بنسبة 10.9 لتبلغ نحو 24.7 مليون طن، وانخفاض الواردات من مواد البناء بما نسبته 8.0 في المئة لتبلغ حوالي 8.9 مليون طن، وانخفاض

الواردات من البضائع العامة بنسبة 1.9في المئة لتبلغ حوالي 28.5 مليون طن. بينما ارتفعت الواردات عبر الموانئ الصناعية بنسبة 5.9 في المئة لتبلغ حوالي 41.2 مليون طن.

وبالنسبة للنصيب المئوي، احتلت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب بلغ 27.1 في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ، وجاءت واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 23.5 في المئة، واحتلت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 8.5 في المئة، وجاءت واردات المعدات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 1.7 في المئة. وشكلت الواردات عبر الموانئ الصناعية ما نسبته 39.3 في المئة من إجمالي الواردات بالطن.

أما في ما يخص السيارات والمواشي الحية، فقد بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ في عام 2018م نحو 610.8 ألف سيارة، مقابل 594.2 ألف سيارة عام 2017م بارتفاع نسبته 4.2 في المئة، في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية نحو 6.8 مليون رأس بانخفاض نسبته 0.7 في المئة عن العام السابق.

الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

يشير تصنيف بيانات واردات المملكة حسب استخدام المواد في عام 2018م إلى بلوغ واردات السلع الوسيطة نحو 206.1 مليار ريال (61.6 مليون طن)، محتلة المرتبة الأولى بنصيب مقداره 40.1 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 3.5 في المئة عن العام السابق. وجاءت في المرتبة الثانية واردات السلع الاستهلاكية بمبلغ 201.3 مليار ريال (11.5 مليون طن)، مشكلة ما نسبته 39.2 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 1.7 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من السلع الرأسمالية بنحو 106.6 مليار ريال (2.1 مليون طن)، وبنصيب بلغ 20.7 في المئة، وبانخفاض نسبته 0.7 في المئة عن العام السابق.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب استخدام المواد في عام 2018م احتلت صادرات السلع الوسيطة المرتبة الأولى بنحو 1,041.1 مليار ريال (498.0 مليون طن) بنصيب بلغ 94.3 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 35.3 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من السلع الاستهلاكية، فقد بلغت حوالي 49.6 مليار ريال (11.3مليون طن) محتلة بذلك المرتبة الثانية وبنصيب بلغ 4.5 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 6.4 في المئة عن العام السابق. واحتلت الصادرات من السلع الرأسمالية المرتبة الثالثة بحوالي 13.2 مليار ريال (0.6 مليون طن)، وبنصيب بلغ 1.2 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 16.7 في المئة عن العام السابق (جدول 9-7).

الواردات والصادرات حسب نوع السلع

تشير بيانات واردات المملكة حسب نوع السلع في عام 2018م إلى بلوغ الواردات من المواد المصنعة ما قيمته 364.0 مليار ريال (22.7 مليون طن)، محتلة المرتبة الأولى وبنصيب مقداره 70.8 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 1.7 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المواد نصف المصنعة في المرتبة الثانية لتبلغ نحو 123.6مليار ريال (25.9 مليون طن)، مشكلة 24.1 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 1.7 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من المواد الخام لتبلغ 26.4 مليار ريال (26.7 مليون طن)، وبنصيب بلغ 5.1 في المئة، وبارتفاع نسبته 5.0 في المئة عن العام السابق.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب نوع السلع في عام 2018م، احتلت الصادرات من المواد الخام المرتبة الأولى لتبلغ 722.1 مليار ريال (371.8 مليون طن)، وبنصيب بلغ 65.4 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 36.7 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من المواد المصنعة، فقد بلغت 198.7مليار ريال (75.0 مليون طن)، محتلة المرتبة الثانية بنصيب بلغ 18.0 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 21.3 في المئة عن العام السابق. واحتلت الصادرات من

المواد نصف المصنعة بقيمة 183.1 مليار ريال (63.0 مليون طن) المرتبة الثالثة، وبنصيب بلغ 16.6 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 31.1 في المئة عن العام السابق (جدول 9–8).

ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة لعام 2018م إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ 271.3 مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ حوالي 39.2 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي 9.2 في المئة. ويُعزى الفائض في الحساب الجاري إلى ارتفاع الفائض السلعي بنسبة 73.2 في المئة، وانخفاض عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته 2.5 في المئة (جدول 9-9). ويوضح الرسم البياني (9-5) تطور ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسة في الفترة من 2015م إلى 2018م.

أ-السلع والخدمات:

1- السلع

نما فائض الميزان السلعي في عام 2018م بنسبة 73.2 في المئة ليبلغ 639.4 مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ 369.2 مليار ريال في العام السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة 32.8 في المئة لتبلغ 1.1 تريليون ريال، مقارنة بحوالي 832.0 مليار ريال في العام السابق، على الرغم من ارتفاع الواردات (فوب) بنسبة 0.5 في المئة لتبلغ 465.2 مليار ريال، مقارنة بحوالي 462.8 مليار ريال في العام السابق.

جدول رقم 9-7: الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

السلع		2016		2017		*2018	
		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات	استهلاكية	13,042	210,037	12,335	197,841	11,543	201,257
	وسيطة	61,200	203,918	61,434	199,217	61,641	206,122
	رأسمالية	2,489	111,680	2,229	107,388	2,055	106,614
الصادرات	استهلاكية	11,408	39,801	11,712	46,633	11,258	49,610
	وسيطة	488,304	631,100	471,354	769,360	497,955	1,041,058
	رأسمالية	565	17,523	701	15,888	585	13,232

* بيانات أولية.
المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 9-8 :الواردات والصادرات حسب نوع السلع

الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

السلع		2016		2017		*2018	
		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات	خام	26,207	23,699	27,397	25,111	26,661	26,376
	نصف مصنعة	32,092	126,827	27,358	121,579	25,868	123,648
	مصنعة	18,433	375,110	21,244	357,756	22,711	363,968
الصادرات	خام	381,335	433,696	361,393	528,328	371,803	722,108
	نصف مصنعة	52,400	126,448	49,326	139,658	63,030	183,069
	مصنعة	66,542	128,279	73,048	163,895	74,965	198,724

* بيانات أولية.
المصدر : الهيئة العامة للإحصاء.

2- الخدمات

ارتفع العجز في حساب الخدمات في عام 2018م بنسبة 13.2 في المئة ليبلغ 256.5 مليار ريال، مقارنة بعجز بلغ 226.7 مليار ريال في العام السابق. ويرجع ارتفاع العجز في حساب الخدمات بشكل رئيس إلى ارتفاع العجز في صافي بند الخدمات الحكومية بنسبة 28.5 في المئة، حيث بلغ نحو 113.6 مليار ريال مقارنة بنحو 88.4 مليار ريال في العام السابق، وارتفاع العجز في صافي بند الخدمات المالية ليبلغ حوالي 7.5 مليار ريال مقابل 3.2 مليار ريال في العام السابق، وارتفاع عجز صافي خدمات بند التشييد بنسبة 14.3 في المئة ليبلغ 24.0 مليار ريال مقابل 21.0 مليار ريال في العام السابق. كذلك ارتفع العجز في صافي بند خدمات الأعمال الأخرى بنسبة 9.8 في المئة إلى نحو 38.8 مليار ريال مقارنة بنحو 35.3 مليار ريال في العام السابق، وارتفع العجز في صافي بند التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة 6.1 في المئة

جدول رقم 9-9: ميـزان المدفـوعـات

(مليون ريال)

	2015	2016	*2017	*2018	التغير٪ 2018
أولاً : ميزان الحساب الجاري	**-212,714**	**-89,410**	**39,241**	**271,262**	**591.3**
أ. السلع والخدمات	-109,863	10,312	142,566	382,915	168.6
1. السلع	165,995	209,115	369,229	639,388	73.2
صادرات	763,262	688,528	831,981	1,104,541	32.8
واردات	597,267	479,413	462,752	465,153	0.5
2 . الخدمات	-275,858	-198,803	-226,663	-256,473	13.2
دائن	54,277	64,697	67,994	67,740	-0.4
مدين	330,135	263,501	294,656	324,214	10.0
ب. الدخـل الأولي	64,800	58,975	40,117	28,209	-29.7
دائن	95,912	89,890	70,916	73,754	4.0
مدين	31,112	30,914	30,799	45,544	47.9
ج. الدخل الثانوي	-167,651	-158,698	-143,442	-139,862	-2.5
دائن	0	0	0	0	--
مدين	167,651	158,698	143,442	139,862	-2.5
ثانياً : الحساب الرأسمالي	**-3,983**	**-3,365**	**-6,931**	**-5,508**	**-20.5**
ثالثاً : الحساب المالي	**-274,058**	**-342,584**	**27,985**	**247,527**	**--**
1 . الاستثمار المباشر	-10,317	5,564	21,978	67,539	--
صافي حيازة الأصول المالية	20,212	33,511	27,298	79,572	--
صافي تحمل الخصوم	30,529	27,947	5,321	12,033	--
2 . استثمارات الحافظة	40,386	-42,798	-9,521	24,793	--
صافي حيازة الأصول المالية	39,081	20,308	72,010	74,883	--
صافي تحمل الخصوم	-1,305	63,106	81,531	50,090	--
3 . استثمارات أخرى	130,630	-3,021	163,180	154,575	--
صافي حيازة الأصول المالية	145,232	30,882	179,107	199,231	--
صافي تحمل الخصوم	14,602	33,903	15,927	44,656	--
4 . الأصول الاحتياطية	-434,758	-302,328	-147,652	621	--
السهـو والخطـأ	-57,361	-249,808	-4,324	-18,227	--

* تقديرية

(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري.

ليبلغ نحو 5.8 مليار ريال مقابل 5.5 مليار ريال في العام السابق. وارتفع عجز صافي مدفوعات خدمات بند النقل بنسبة 1.6 في المئة ليبلغ نحو 43.8 مليار ريال مقابل 43.1 مليار ريال في العام السابق. بينما انخفض العجز في صافي بند السفر بنسبة 21.6 في المئة حيث بلغ نحو 16.2 مليار ريال مقابل 20.6 مليار ريال في العام السابق، وكذا انخفض العجز في صافي بند الاتصالات بنسبة 29.1 في المئة ليبلغ نحو 6.7 مليار ريال مقارنة بنحو 9.5 مليار ريال في العام السابق.

ب- الدخل الأولي

تشير بيانات تقديرات ميزان المدفوعات إلى تراجع فائض صافي بند الدخل الأولي لعام 2018م بنسبة 29.7 في المئة ليبلغ حوالي 28.2 مليار ريال، مقابل 40.1 مليار ريال في العام السابق، وذلك نتيجة انخفاض صافي بند دخل استثمارات الحافظة ليبلغ حوالي 22.8 مليار ريال، مقارنة بنحو 35.3 مليار ريال في العام السابق. وانخفاض صافي بند دخل الاستثمار المباشر ليبلغ حوالي 2.0 مليار ريال مقابل ارتفاع بحوالي 1.3 مليار ريال العام السابق، وارتفاع العجز في صافي بند تعويضات العاملين بنسبة 17.7 في المئة ليبلغ حوالي 2.2 مليار ريال. بينما ارتفع فائض بند دخل الاستثمارات الأخرى ليبلغ 9.7 مليار ريال مقابل 5.4 مليار ريال في العام السابق.

ج- الدخل الثانوي

انخفض العجز في حساب الدخل الثانوي في عام 2018م بنسبة 2.5 في المئة ليصل إلى 139.9 مليار ريال مقابل عجز بلغ 143.4 مليار ريال في العام السابق، حيث تراجعت تحويلات العاملين الأجانب بنسبة 7.5 في المئة إلى نحو 122.6 مليار ريال، بينما ارتفعت التحويلات الحكومية بنسبة 65.4 في المئة، لتبلغ 15.9 مليار ريال مقابل 9.6 مليار ريال في العام السابق. ويوضح الجدول (9-10) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص منذ عام 2014م.

ثانياً: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي تدفقاً إلى الخارج بحوالي 5.5 مليار ريال في عام 2018م مقابل تدفق إلى الخارج بقيمة 6.9 مليار ريال في العام السابق.

ثالثاً: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة في عام 2018م بمبلغ 67.5 مليار ريال. وكذا ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 24.8 مليار ريال. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 154.6 مليار ريال. وسجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعاً بمبلغ 0.6 مليار ريال.

وضع الاستثمار الدولي

الاستثمار المباشر

نما الاستثمار المباشر في الخارج في عام 2018م بنسبة 25.1 في المئة ليبلغ 396.2 مليار ريال، وارتفع أيضاً

رسم بياني رقم 9-5 : ميزان الحساب الجاري

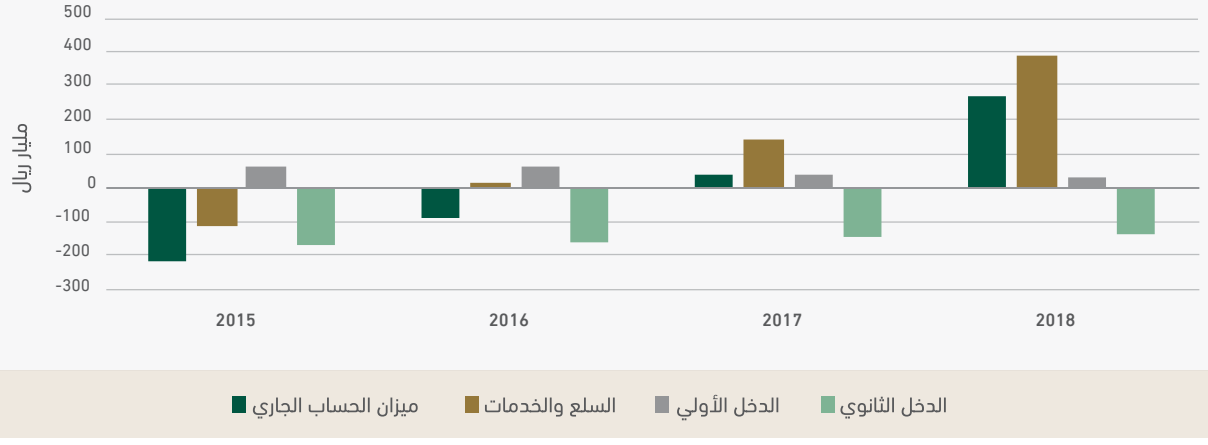

الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 1.4 في المئة مقارنة بالعام السابق ليبلغ 865.4 مليار ريال.

استثمارات الحافظة

نمت استثمارات الحافظة في الخارج في عام 2018م بنسبة 2.8 في المئة لتبلغ 839.2 مليار ريال، وكذا ارتفعت استثمارات الحافظة في الداخل بنسبة 27.5 في المئة لتبلغ 333.0 مليار ريال.

استثمارات أخرى

نمت الاستثمارات الأخرى في الخارج في عام 2018م بنسبة 27.9 في المئة لتبلغ 900.6 مليار ريال، وكذلك ارتفعت الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 17.8 في المئة لتبلغ 289.9 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

ارتفعت الأصول الاحتياطية بشكل طفيف بنسبة 0.03 في المئة في عام 2018م مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 1,862.2 مليار ريال.

صافي وضع الاستثمار الدولي

حقق صافي وضع الاستثمار الدولي ارتفاعاً نسبته 7.3 في المئة في عام 2018م ليبلغ نحو 2.5 تريليون ريال مقارنة بحوالي 2.3 تريليون ريال في عام 2017م (جدول 9–11).

المساعدات والقروض الإنمائية الخارجية للمملكة

بلغ إجمالي المساعدات والقروض والمساهمات الخارجية التي قدمتها المملكة في الفترة (2014 - 2018م) نحو 168.2 مليار ريال (جدول 9-12). وتشكل المساعدات والقروض 85.8 في المئة من الإجمالي، أي حوالي 144.3 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو 23.6 مليار ريال وبنسبة 14.0 في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون المتعدد الأطراف، فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو 0.2 مليار ريال وبنسبة 0.1 في المئة من الإجمالي.

أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف في عام 2018م، فقد بلغت نحو 38.2 مليار ريال وبارتفاع نسبته 117.8 في المئة مقارنة بالعام السابق. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة في عام 2018م الجزء الأكبر بقيمة 37.5 مليار ريال، وبنسبة 98.2 في المئة من الإجمالي، بارتفاع نسبته 126.7 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغت مساهمات المملكة في الجمعيات والمنظمات في عام 2018م حوالي 680 مليون ريال وبنسبة 1.8 في المئة من الإجمالي، وبانخفاض نسبته 30.2 في المئة مقارنة بعام 2017م. وبلغ إجمالي مساعدات المملكة من خلال العون متعدد الأطراف في عام 2018م نحو 21 مليون ريال وبنسبة 0.1 في المئة من الإجمالي، وبانخفاض نسبته 20.7 في المئة مقارنة بالعام السابق.

جدول رقم 9-10 : تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

(مليون ريال)

العام	القيمة	التغير ٪	الناتج المحلي للقطاع الخاص*	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص ٪
2014	134,995	5.7	1,149,636	11.7
2015	141,785	5.0	1,213,542	11.7
2016	138,745	-2.1	1,227,534	11.3
2017	132,518	-4.5	1,247,459	10.6
2018**	122,629	-7.5	1,294,671	9.5

* بالأسعار الجارية.
** أرقام أولية.
المصدر: بيانات ميزا ن المدفوعات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

تطورات سعر الصرف

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر 3.75 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2018م. وانخفض مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي بحوالي 1.6 نقطة من 119.14 نقطة في نهاية عام 2017م إلى 117.59 نقطة في نهاية عام 2018م. وكذلك انخفض مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 5.8 نقاط من 122.21 نقطة في نهاية عام 2017م إلى 116.45 نقطة في نهاية عام 2018م.

جدول رقم 9-11 : وضع الاستثمار الدولي

(مليون ريال)

	2016	2017	2018*	التغير٪ 2018
أولاً : الأصول	**3,522,875**	**3,699,170**	**3,998,202**	**8.1**
1 . الاستثمار المباشر في الخارج	277,398	316,639	396,211	25.1
2 . استثمارات الحافظة	748,114	816,740	839,209	2.8
3 . استثمارات أخرى	488,123	704,203	900,573	27.9
4 . الأصول الاحتياطية	2,009,239	1,861,588	1,862,209	0.0
ثانياً : الخصوم	**1,283,110**	**1,360,593**	**1,488,346**	**9.4**
1 . الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد	868,134	853,374	865,449	1.4
2 . استثمارات الحافظة	184,986	261,071	332,988	27.5
3 . استثمارات أخرى	229,990	246,148	289,909	17.8
ثالثاً : صافي وضع الاستثمار الدولي	**2,239,765**	**2,338,577**	**2,509,857**	**7.3**

* بيانات تقديرية

جدول رقم 9-12 : مساعدات ومساهمات المملكة الخارجية للفترة (2014 - 2018م)

(مليون ريال)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
2014	50,336	1,626	99	52,061
2015	28,430	1,336	60	29,826
2016	11,494	18,999	43	30,536
2017	16,542	975	26	17,543
2018	37,500	680	21	38,201
الإجمالي	**144,302**	**23,616**	**249**	**168,167**

المصدر: وزارة المالية.

10 المالیـــة العامـــة

المالية العامة

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 11 ربيع الآخر 1440هـ الموافق 18 ديسمبر 2018م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1441/1440هـ (2019م)، حيث تُعد أكبر ميزانية إنفاق في تاريخ المملكة. وخُصص هذا الإنفاق الضخم ليواكب مرحلة التحول التي تمر بها المملكة على كافة الأصعدة والمتمثلة في رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتحفيز نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص كمحرك للنمو، وزيادة فرص العمل للمواطنين في سوق العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وبناء مجتمع حيوي ومزدهر. وقد قدرت الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2019م إجمالي المصروفات بنحو 1,106 مليار ريال، بارتفاع نسبته 13.1 في المئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي السابق. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بدء عام 2018م تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة لتساهم في تنويع الإيرادات الحكومية.

في حين قُدرت الإيرادات بنحو 975 مليار ريال، بارتفاع نسبته 24.5 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق التي بلغت نحو 783 مليار ريال. وقُدر العجز بنحو 131 مليار ريال، بانخفاض نسبته 32.8 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق (جدول 10-1).

الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1441/1440هـ (2019م):

تضمنت الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1441/1440هـ (2019م) مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 التي من شأنها الانتقال بالمملكة إلى آفاق أوسع وأشمل لتكون قادرة على مواجهة التحديات وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من توزيع اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسة (جدول 10-2) (الرسم البياني 10-1).

قطاع الأمن والمناطق الإدارية:

خُصص لقطاع الأمن والمناطق الإدارية نحو 102.8 مليار ريال تمثل نحو 9.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 2.0 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م.

الصحة والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خُصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية نحو 172.0 مليار ريال، يمثل حوالي 15.6 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 17.4 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م.

قطاع الخدمات البلدية:

بلغ ما خُصص لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية، والأمانات والبلديات نحو 62.2 مليار ريال، يمثل حوالي 5.6 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 16.5 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م.

جدول رقم 10-1 : تقديرات الميزانية العامة للدولة

(مليار ريال)

	العام المالي 1440/1439هـ (2018م)	العام المالي 1441/1440هـ (2019م)	التغير ٪
إجمالي الإيرادات	783	975	24.5
إجمالي المصروفات	978	1,106	13.1
الفائض / العجز	-195	-131	-32.8

المصدر: وزارة المالية.

القطاع العسكري:

بلغ ما خُصص للقطاع العسكري نحو 191.0 مليار ريال، يمثل حوالي 17.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 9.1 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م.

قطاع التعليم:

بلغ ما خُصص لقطاع التعليم نحو 192.6 مليار ريال، يمثل حوالي 17.4 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 0.1 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م.

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغ ما خُصص لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل نحو 70.2 مليار ريال، يمثل حوالي 6.4 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 29.7 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م.

جدول رقم 10-2 : توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسة)

(مليون ريال)

	1440/1439هـ (2018م)			1441/1440هـ (2019م)		
	المبلغ	النصيب المئوي ٪	التغير ٪	المبلغ	النصيب المئوي ٪	التغير ٪
الإدارة العامة	26,202	2.7	-1.9	27,542	2.5	5.1
القطاع العسكري	210,000	21.5	10.0	190,978	17.3	-9.1
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	100,764	10.3	4.2	102,827	9.3	2.0
الخدمات البلدية	53,410	5.5	11.4	62,238	5.6	16.5
التعليم	192,361	19.7	-4.0	192,622	17.4	0.1
الصحة والتنمية الاجتماعية	146,549	15.0	21.7	172,041	15.6	17.4
الموارد الاقتصادية	105,309	10.8	122.8	131,340	11.9	24.7
التجهيزات الأساسية والنقل	54,166	5.5	3.8	70,243	6.4	29.7
وحدة البرامج العامة	89,239	9.1	-17.1	156,169	14.1	75.0
المجموع	**978,000**	**100.0**	**9.9**	**1,106,000**	**100.0**	**13.1**

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 10-1: توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي 1440/ 1441هـ (2019م)
حسب القطاعات الرئيسة

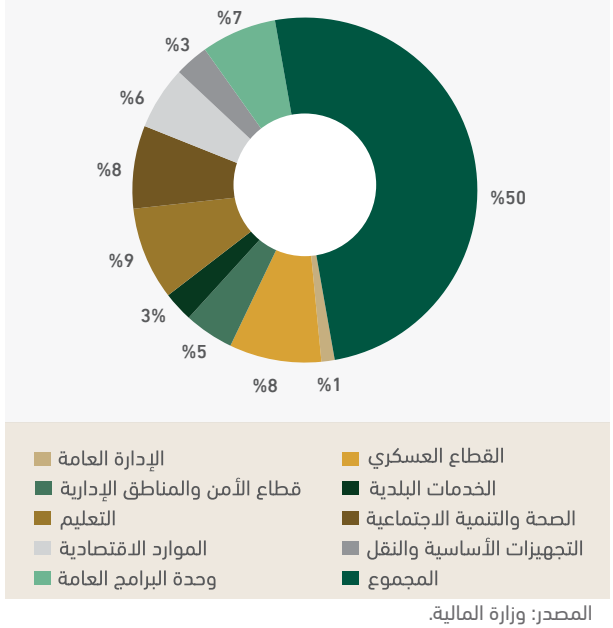

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 10-2: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1439/ 1440هـ (2018م)

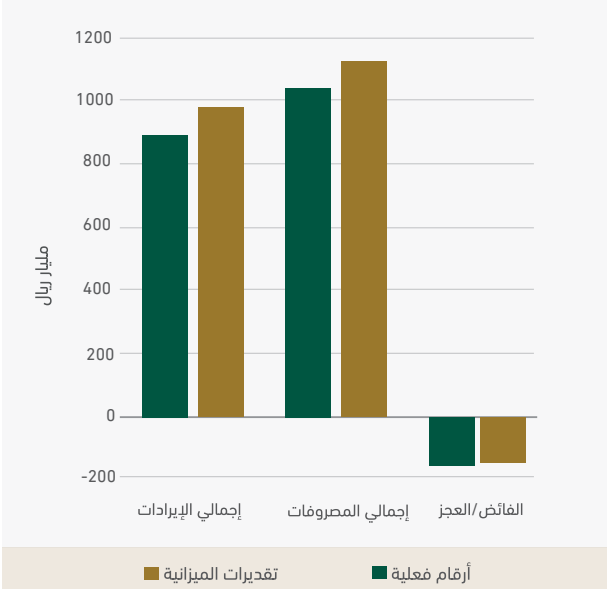

المصدر: وزارة المالية.

قطاعات أخرى:

بلغ ما خُصص لقطاع الإدارة العامة نحو 27.5 مليار ريال، يمثل حوالي 2.5 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 5.1 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م. وبلغ ما خُصص لقطاع الموارد الاقتصادية نحو 131.3 مليار ريال، يمثل حوالي 11.9 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 24.7 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م. وبلغ المخصص لوحدة البرامج العامة نحو 156.2 مليار ريال، يمثل حوالي 14.1 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 75.0 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2018م.

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي (2018م)

سجلت الإيرادات الفعلية للعام المالي 1440/1439هـ (2018م) ارتفاعاً نسبته 29.4 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 33.1 في المئة في العام المالي السابق لتصل إلى 894.7 مليار ريال، وشكلت ما نسبته 30.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ارتفاعاً نسبته 14.2 في المئة عن تقديرات الميزانية، حيث سجلت الإيرادات الفعلية النفطية مقارنة بالمقدرة ارتفاعاً نسبته 23.5 في المئة لتصل إلى نحو 607.4 مليار ريال خلال عام 2018م. في حين سجلت الإيرادات الفعلية غير النفطية مقارنة بالمقدرة انخفاضاً نسبته 1.4 في المئة لتصل إلى 287.3 مليار ريال خلال عام 2018م.

وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية للعام المالي 2018م نحو 1,030.4 مليار ريال، وهو ما نسبته 35.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بارتفاع نسبته 5.4 في المئة عن تقديرات الميزانية، وسجلت المصروفات الفعلية ارتفاعاً بنحو 10.8 في المئة عن مصروفات العام السابق.

وسجلت المصروفات الفعلية لنفقات التمويل ارتفاعاً نسبته 18.8 في المئة لتصل إلى 16.6 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية للمنافع الاجتماعية بنسبة 14.8 في المئة لتبلغ 74.6 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية الأخرى بنسبة 11.8 في المئة لتصل إلى 106.2 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية لتعويضات العاملين بنسبة 8.2 في المئة لتصل إلى 473.9 مليار ريال في عام 2018م. وسجلت المصروفات الفعلية للإعانات انخفاضاً نسبته 17.3 في المئة لتصل إلى 11.6 مليار ريال. وانخفضت المصروفات الفعلية للمنح بنسبه 7.7 في المئة لتبلغ 2.8 مليار ريال. وانخفضت المصروفات الفعلية لاستخدام السلع والخدمات بنسبة 2.4 في المئة لتبلغ 139.5 مليار ريال. (الجدولان 10-3 و 10-4).

نسبة عجز الميزانية الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات العام المالي 2018م إلى أن الميزانية العامة للدولة سجلت عجزاً بلغ 135.7 مليار ريال، ممثلاً نسبة 4.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز مقداره 238.5 مليار ريال أي ما نسبته 9.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول 10-4).

برامج القروض والإعانات المحلية

أولاً: القروض المحلية

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برامج القروض المحلية خلال عام 2018م نحو 438 مليون ريال بانخفاض نسبته 19.4 في المئة عن العام السابق. في حين بلغ المسدد من القروض حوالي 383 مليون ريال محققاً ارتفاعاً نسبته 69.0 في المئة عن العام السابق. وتم خلال العام المالي 1440/1439هـ (2018م) اعتماد عشرة قروض (خمسة قروض في المشاريع التعليمية وأربعة قروض في المشاريع الصحية، وقرض في المشاريع الفندقية والسياحية) الجدولان (10-5 و 10-6).

جدول رقم 10-3: إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة

(مليون ريال)

	1440/1439هـ (2018م)			
	الميزانية التقديرية	الميزانية الفعلية	الفرق المطلق	نسبة الفرق الى المقدر%
إجمالي الإيرادات	**783,343**	**894,711**	**111,368**	**14.2**
الإيرادات النفطية	492,000	607,400	115,400	23.5
الإيرادات غير النفطية	291,343	287,311	-4,032	-1.4
المصروفات التشغيلية	**773,000**	**825,221**	**52,221**	**6.8**
تعويضات العاملين	438,000	473,883	35,883	8.2
السلع والخدمات	143,000	139,543	-3,457	-2.4
نفقات التمويل	14,000	16,631	2,631	18.8
الإعانات	14,000	11,585	-2,415	-17.3
المنح	3,000	2,770	-230	-7.7
المنافع الاجتماعية	65,000	74,637	9,637	14.8
مصروفات أخرى	95,000	106,172	11,172	11.8
صافي الأصول غير المالية المكتسبة	**205,000**	**205,194**	**194**	**0.1**
اجمالي المصروفات	**978,000**	**1,030,415**	**52,415**	**5.4**

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 10-4: الإيرادات والمصروفات الفعلية

(مليون ريال)

	1438/1437هـ (2016م)			1439/1438هـ (2017م)			1440/1439هـ (2018م)		
	القيمة	التغير ٪	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي*	القيمة	التغير ٪	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي*	القيمة	التغير ٪	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي*
إجمالي الإيرادات	519,457	-15.2	21.5	691,510	33.1	26.8	894,711	29.4	30.5
إجمالي المصروفات	830,513	-17.1	34.3	929,999	12.0	36.0	1,030,415	10.8	35.1
الفائض / العجز	-311,056	-20.0	-12.9	-238,489	-23.3	-9.2	-135,704	-43.1	-4.6

* تشمل رسوم الاستيراد(بالأسعار الجارية).
المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 10-5: الأرصدة القائمة لبرنامج القروض المحلية

(مليون ريال)

	2017م	2018م	التغير ٪
اجمالي المنصرف الفعلي من القروض	*543.2	438	-19.4
اجمالي المسدد من القروض	226	383	69.0

*منها مبلغ مقداره 4.6 مليون ريال لم يستلم من قبل المقترض.
المصدر: وزارة المالية.

ثانياً: الإعانات المحلية

بلغ مجموع الإعانات المصروفة خلال العام المالي 1440/1439هـ (2018م) حوالي 3.2 مليار ريال موزعة على النحو التالي: إعانة الأعلاف بحوالي 2.3 مليار ريال، وإعانة حليب الأطفال بنحو 338.7 مليون ريال، وإعانة نادي الفروسية بنحو 135 مليون ريال، وإعانة مركز الملك سلمان للإغاثة بمقدار 178.5 مليون ريال، وإعانة نادي الصقور بمقدار 100 مليون ريال، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز بحوالي 72.8 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين اتباع الأديان والثقافات بمقدار 71.3 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمبلغ 42.8 مليون ريال، وإعانة أمانة اللجنة المالية بمقدار 30 مليون ريال.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام ارتفاعاً نسبته 26.3 في المئة في نهاية العام المالي 1440/1439هـ (2018م) ليبلغ نحو 560 مليار ريال، أي ما نسبته 19.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و29.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنة بنهاية العام السابق 1439/1438هـ (2017م) البالغ نحو 443.3 مليار ريال أو 17.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (جدول 10-7).

جدول رقم 10-6: القروض المقدمة لكل مجال خلال عامي2017-2018م

(مليون ريال)

نوع القرض*	مشاريع تمت توقيع عقودها				مشاريع تمت الموافقة عليها في 2018	
	2017		2018			
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
المشروعات الفندقية والسياحية	2	34	3	30	1	7
المشاريع الصحية	---	---	8	788	4	123
المشاريع التعليمية	2	22	6	136	5	270
الإجمالي	**4**	**56**	**17**	**954**	**10**	**400**

*منها مبلغ مقداره 4.6 مليون ريال لم يستلم من قبل المقترض.
المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 10-7: الدين العام

(مليون ريال)

العام المالي	المقترض		المسدد		حجم الدين العام القائم في نهاية العام				الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪
	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	اجمالي الدين العام	التغير ٪		
1436/1435هـ (2014)	---	---	15,858	---	44,260	---	44,260	-26.4	2,836,314	1.6
1437/1436هـ (2015)	98,000	---	---	---	142,260	---	142,260	221.4	2,453,512	5.8
1438/1437هـ (2016)	97,020	103,125	25,825	---	213,455	103,125	316,580	122.5	2,418,508	13.1
1439/1438هـ (2017)	58,455	80,625	12,408	---	259,503	183,750	443,253	40.0	2,582,198	17.2
1440/1439هـ (2018)*	48,750	71,250	3,272	---	304,980	255,000	559,980	26.3	2,934,313	19.1

* بيانات أولية.
المصدر: وزارة المالية.

11 الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018م

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) سجل نموّاً نسبته 2.21 في المئة في عام 2018م، مقابل انكماشٍ نسبته 0.74 في المئة في العام السابق. ويُعزى ذلك إلى تسجيل القطاع النفطي نموّاً نسبته 2.85 في المئة، مقابل انكماشٍ نسبته 3.09 في المئة في العام السابق؛ وكذلك تسجيل القطاع غير النفطي نموّاً نسبته 2.05 في المئة، مقابل نمو نسبته 1.26 في المئة في العام السابق. وسجل القطاع الخاص غير النفطي نموّاً نسبته 1.74 في المئة، مقابل نمو نسبته 1.50 في المئة العام السابق. إضافة إلى ذلك، سجل القطاع الحكومي غير النفطي نموّاً نسبته 2.79 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 0.71 في المئة في العام السابق (جدول 11-1).من ناحية أخرى، تشير البيانات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية شهد نموّاً نسبته 13.64 في المئة في عام 2018م، مقابل نموّاً نسبته 6.77 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى نمو القطاع النفطي بنسبة 34.19 في المئة، مقابل نموٍّ نسبته

جدول رقم 11-1: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

(مليون ريال)

	2017			2018[1]		
	القيمة	نسبة النمو ٪	النصيب المئوي٪	القيمة	نسبة النمو ٪	النصيب المئوي٪
بالأسعار الجارية						
1- قطاع النفط	735,302	23.48	28.48	986,711	34.19	33.63
2- القطاع غير النفطي	1,823,518	1.47	70.62	1,928,923	5.78	65.74
أ- القطاع الخاص	1,247,459	1.62	48.31	1,294,671	3.78	44.12
ب- القطاع الحكومي	576,059	1.13	22.31	634,252	10.10	21.62
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	**2,558,820**	**6.95**	**99.09**	**2,915,634**	**13.94**	**99.36**
3- رسوم الاستيراد	23,378	-9.60	0.91	18,679	-20.10	0.64
إجمالي الناتج المحلي	**2,582,198**	**6.77**	**100.00**	**2,934,313**	**13.64**	**100.00**
بالأسعار الثابتة لعام (2010م=100)						
1- قطاع النفط	1,103,168	-3.09	42.95	1,134,604	2.85	43.22
2- القطاع غير النفطي	1,446,653	1.26	56.32	1,476,371	2.05	56.23
أ- القطاع الخاص	1,015,210	1.50	39.52	1,032,875	1.74	39.34
ب- القطاع الحكومي	431,442	0.71	16.80	443,496	2.79	16.89
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	**2,549,821**	**-0.67**	**99.27**	**2,610,975**	**2.40**	**99.45**
3- رسوم الاستيراد	18,749	-9.99	0.73	14,487	-22.73	0.55
إجمالي الناتج المحلي	**2,568,570**	**-0.74**	**100.00**	**2,625,462**	**2.21**	**100.00**
معامل الانكماش الضمني (2010م=100)						
الناتج المحلي الإجمالي	100.5	7.57	---	111.8	11.17	---
1- قطاع النفط	66.7	27.41	---	87.0	30.47	---
2- القطاع غير النفطي	126.1	0.20	---	130.7	3.65	---

(1) بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

23.48 في المئة في العام السابق. وسجل القطاع غير النفطي نموّاً بلغ 5.78 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 1.47 في المئة في العام السابق، حيث بلغ معدل نمو القطاع الخاص غير النفطي 3.78 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 1.62 في المئة في العام السابق. وبلغ معدل نمو القطاع الحكومي غير النفطي 10.10 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 1.13 في المئة في العام السابق.

وساهم القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 39.34 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2018م، مقابل مساهمة بنسبة 39.52 في المئة في العام السابق، وساهم القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 16.89 في المئة، مقابل مساهمة بنسبة 16.80 في المئة في العام السابق. وساهم القطاع النفطي بنسبة 43.22 في المئة في عام 2018م، مقابل مساهمة بنسبة 42.95 في المئة في العام السابق. وسجل معامل الانكماش الضمني* للقطاع غير النفطي ارتفاعاً نسبته 3.65 في المئة في عام 2018م، مقابل ارتفاع نسبته 0.20 في المئة في العام السابق (جدول11-1).

ويتضح من توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة أن معظمها حقق نموّاً في عام 2018م وذلك بمعدلات متفاوتة. فقد سجل نشاط التعدين والتحجير نموّاً نسبته 3.23 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 3.50 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نموّاً نسبته 2.96 في المئة، مقابل نمو نسبته 5.33 في المئة في العام السابق.

وسجل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) نموّاً نسبته 2.43 في المئة، مقابل نمو نسبته 1.30 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نموّاً نسبته 1.69 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.24 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) نموّاً نسبته 1.40 في المئة، مقابل نمو نسبته 1.32 في المئة في العام السابق. كذلك حقق نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نموّاً نسبته 0.78 في المئة، مقابل نمو نسبته 0.57 في المئة في العام السابق. وفي المقابل سجل نشاط التشييد والبناء انخفاضاً نسبته 3.06 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 3.25 في المئة

جدول رقم 11-2: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (بالأسعار الثابتة لعام 2010م)

(مليون ريال)

	2015	2016	2017			2018*		
			القيمة	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪	القيمة	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪
1- التعدين والتحجير	1,018,485	1,046,785	1,010,104	39.61	-3.50	1,042,758	39.94	3.23
2- الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)	298,442	307,987	311,982	12.24	1.30	319,550	12.24	2.43
3- المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)	32,928	33,688	34,132	1.34	1.32	34,611	1.33	1.40
4- التشييد والبناء	125,184	121,203	117,259	4.60	-3.25	113,667	4.35	-3.06
5- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	231,744	228,074	229,378	9.00	0.57	231,170	8.85	0.78
6- النقل والتخزين والاتصالات	144,519	148,467	151,789	5.95	2.24	154,349	5.91	1.69
7- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	230,836	237,143	249,794	9.80	5.33	257,182	9.85	2.96
الناتج المحلي الإجمالي**	2,524,111	2,566,928	2,549,820	100.00	-0.67	2,610,975	100.00	2.40

* بيانات أولية.

** لايشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

* معامل الانكماش الضمني: هو معدل التغير في الأسعار لكل المنتجات النهائية داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية (سنوي). ويقيس هذا المؤشر معدل التضخم على المستوى الكلي للاقتصاد؛ ويختلف عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي يستهدف الاستهلاك النهائي فقط، بينما يستهدف معامل الانكماش كل القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، وذلك حسب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

في العام السابق (جدول 11-2).

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 44.40 في المئة في عام 2018م، مقابل 48.75 في المئة في العام السابق. وبلغ معدل نمو القطاع الخاص غير النفطي بالأسعار الجارية نحو 3.78 في المئة في عام 2018م، مقابل نمو نسبته 1.62 في المئة في العام السابق (جدول 11-3، ورسم بياني 11-1).

مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 21.75 في المئة في عام 2018م، مقابل 22.51 في المئة في العام السابق، وبلغت نسبة نمو القطاع الحكومي بالأسعار الجارية 10.10 في المئة في عام 2018م، مقابل نمو نسبته 1.13 في المئة في العام السابق (جدول 11-3، ورسم بياني 11-1).

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 33.84 في المئة في عام 2018م، مقابل نسبة 28.74 في المئة في العام السابق، وسجل القطاع النفطي بالأسعار الجارية نموّاً نسبته 34.19 في المئة في عام 2018م، مقابل نمو نسبته 23.48 في المئة في العام السابق (جدول 11-4، ورسم بياني 11-1).

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط الخدمات (تشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين

جدول رقم 11-3: مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	القطاع الخاص			القطاع الحكومي		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪
2015	2,427,517	1,213,542	49.99	5.56	554,305	22.83	19.01
2016	2,392,646	1,227,534	51.30	1.15	569,619	23.81	2.76
2017	2,558,820	1,247,459	48.75	1.62	576,059	22.51	1.13
2018**	2,915,634	1,294,671	44.40	3.78	634,252	21.75	10.10

* لايشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 11-1: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2018م

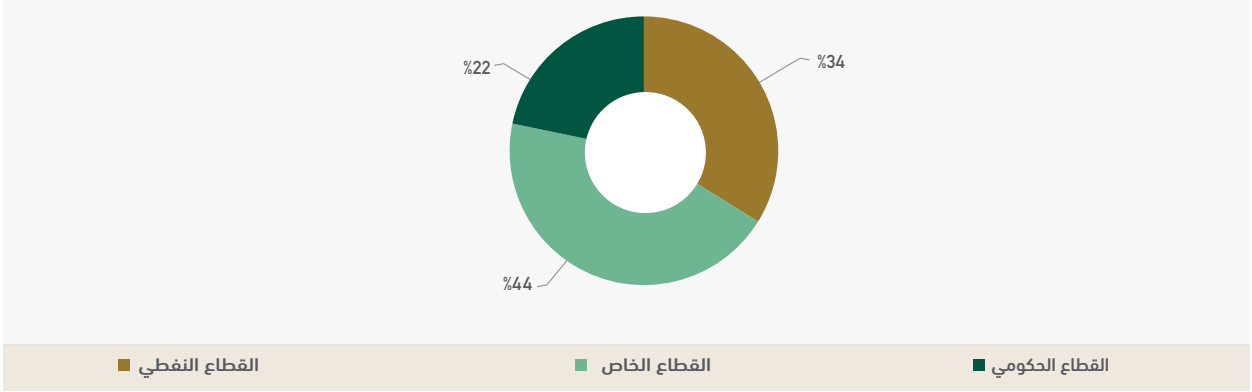

والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات اجتماعية وشخصية، ومنتجي الخدمات الحكومية، مخصوماً منها الخدمات المصرفية المحتسبة) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته 48.51 في المئة في عام 2018م، مقابل نسبة 52.07 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو نشاط الخدمات بالأسعار الجارية 6.15 في المئة في عام 2018م، مقابل نمو نسبته 2.00 في المئة في العام السابق (جدول 11-4، ورسم بياني 11-2).

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته 30.30 في المئة في عام 2018م، مقابل 25.63 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير بالأسعار الجارية نموّاً نسبته 34.72 في المئة في عام 2018م، مقابل نمو نسبته 22.89 في المئة في العام السابق (جدول 11-5، ورسم بياني 11-2).

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

سجلت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م تراجعاً طفيفاً لتبلغ 12.89 في المئة، مقابل 13.01 في المئة في العام السابق. وسجل النشاط الصناعي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته 12.91 في المئة في عام 2018م، مقابل ارتفاع نسبته 6.64 في المئة في العام السابق (جدول 11-5، ورسم بياني 11-2).

جدول رقم 11-4: مساهمة القطاع النفطي ونشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	القطاع النفطي			نشاط الخدمات		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير ٪	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير٪
2015	2,427,517	659,670	27.17	-44.91	1,274,557	52.50	10.87
2016	2,392,646	595,494	24.89	-9.73	1,306,409	54.60	2.50
2017	2,558,820	735,302	28.74	23.48	1,332,481	52.07	2.00
2018**	2,915,634	986,711	33.84	34.19	1,414,429	48.51	6.15

* لايشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 11-2: الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2018م

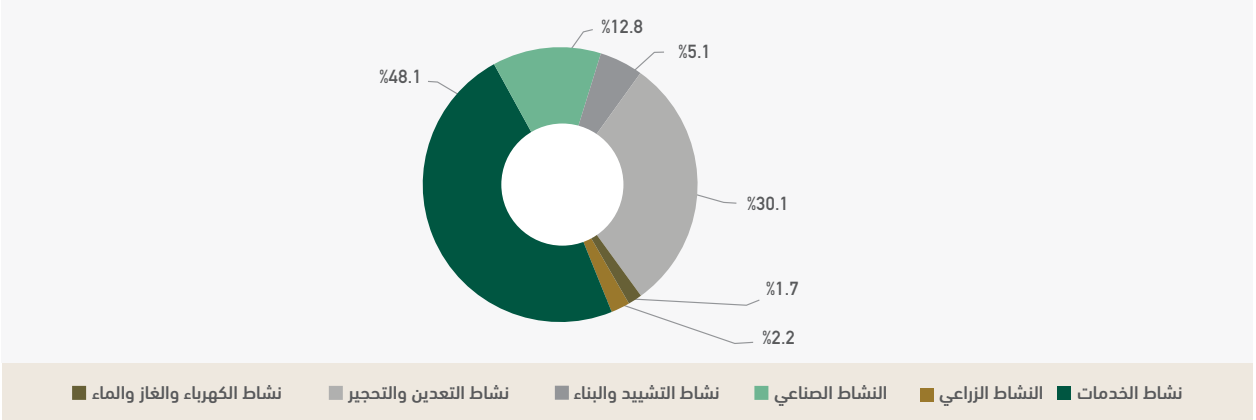

مساهمة الأنشطة الرئيسة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 2.24 في المئة، في عام 2018م مقابل 2.55 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي بالأسعار الجارية 0.24 في المئة في عام 2018م، مقابل نمو نسبته 0.52 في المئة في العام السابق (جدول 11-6، ورسم بياني 11-2).

وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته 5.18 في المئة في عام 2018م، مقابل 6.04 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء انخفاضاً نسبته 2.36 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 3.12 في المئة في العام السابق. وبلغت مساهمة نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته 1.67 في المئة في عام 2018م، مقابل 1.59 في المئة في العام السابق، وسجل هذا النشاط نموّاً ملحوظاً نسبته 19.88 في المئة في عام 2018م، مقابل نمو نسبته 5.80 في المئة في العام السابق (جدول 11-6، ورسم بياني 11-2).

متوسط دخل الفرد

تشير الأرقام الأولية إلى ارتفاع متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في المملكة في عام 2018م بنسبة 10.91 في المئة ليبلغ

جدول رقم 11-5: مساهمة نشاط التعدين والتحجير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي[1]	نشاط التعدين والتحجير[2]			النشاط الصناعي[3]		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير ٪	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير٪
2015	2,427,517	600,508	24.74	-46.86	311,215	12.82	1.64
2016	2,392,646	533,636	22.30	-11.14	312,160	13.05	0.30
2017	2,558,820	655,761	25.63	22.89	332,901	13.01	6.64
2018[4]	2,915,634	883,467	30.30	34.72	375,870	12.89	12.91

(1) لا يشمل رسوم الاستيراد.
(2) يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي.
(3) يشمل تكرير النفط.
(4) بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 11-6: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	النشاط الزراعي**	النصيب المئوي٪	التغير ٪	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي٪	التغير٪	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي٪	التغير٪
2015	2,427,517	64,267	2.65	1.75	162,975	6.71	6.54	36,067	1.49	11.05
2016	2,392,646	64,952	2.71	1.07	159,575	6.67	-2.09	38,395	1.60	6.46
2017	2,558,820	65,290	2.55	0.52	154,592	6.04	-3.12	40,621	1.59	5.80
2018***	2,915,634	65,448	2.24	0.24	150,944	5.18	-2.36	48,696	1.67	19.88

* لا يشمل رسوم الاستيراد.
** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك.
*** بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

نحو 87,818 ريالاً، مقابل ارتفاع نسبته 4.07 في المئة في العام السابق البالغ نحو 79,177 ريالاً (جدول 11-7).

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م

تشير الأرقام الأولية إلى ارتفاع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين بالأسعار الجارية بنسبة 13.64 في المئة في عام 2018م ليبلغ نحو 2,934.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 6.77 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى تحقيق فائض في صافي صادرات السلع والخدمات بنحو 376.5 مليار ريال في عام 2018م. وسجل الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص ارتفاعاً نسبته 5.13 في المئة في عام 2018م ليبلغ نحو 1,118.2 مليار ريال، مقابل نمو نسبته 2.72 في المئة في العام السابق، وارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة 7.79 في المئة إلى نحو 680.1 مليار ريال في عام 2018م، مقارنة باستهلاك بلغ 631.0 مليار ريال في عام 2017م. وكذلك بلغ نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي 61.29 في المئة من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م، مقارنةً بنسبة 65.63 في المئة في عام 2017م.

وارتفع إجمالي تكوين رأس المال (يشمل التغير في المخزون) من 745.3 مليار ريال في عام 2017م إلى 759.5 مليار ريال في عام 2018م، مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته 1.90 في المئة (جدول 11-8، ورسم بياني 11-3).

جدول رقم 11-7 : متوسط دخل الفرد في الناتج المحلي الإجمالي

	2015	2016	2017	التغير ٪	2018*	التغير ٪
الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)	2,453,512	2,418,508	2,582,198	6.77	2,934,313	13.64
عدد السكان (مليون نسمة)	30.89	31.79	32.61	2.60	33.41	2.46
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال)	79,425	76,083	79,177	4.07	87,818	10.91

* بيانات أولية.
** يشمل رسوم الاستيراد.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 11-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

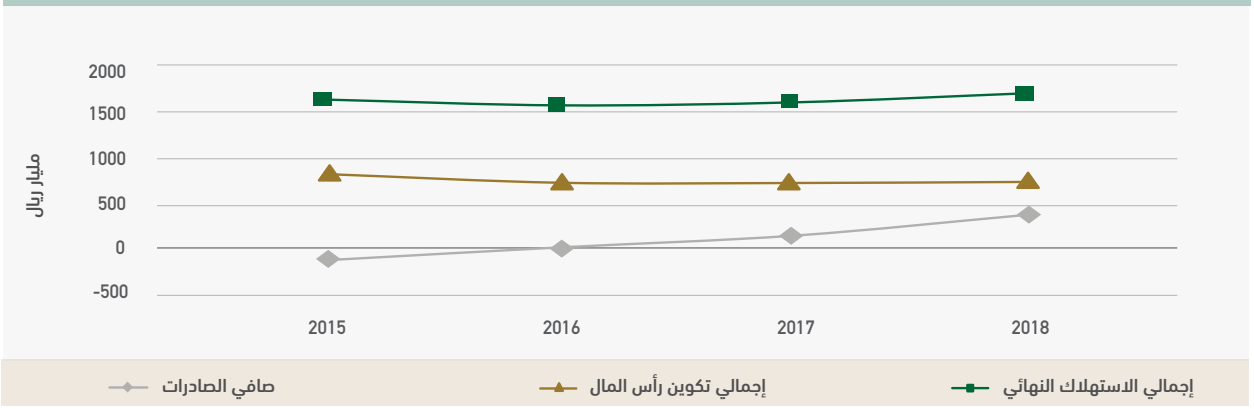

جدول رقم 11-8: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2015			2016			2017			2018[1]		
	القيمة	النصيب المئوي ٪	التغير ٪	القيمة	النصيب المئوي ٪	التغير ٪	القيمة	النصيب المئوي ٪	التغير ٪	القيمة	النصيب المئوي ٪	التغير ٪
إجمالي الاستهلاك النهائي	1,724,946	70.31	4.60	1,660,089	68.64	-3.76	1,694,622	65.63	2.08	1,798,350	61.29	6.12
الاستهلاك الحكومي	736,139	30.00	-0.41	624,632	25.83	-15.15	630,978	24.44	1.02	680,109	23.18	7.79
الاستهلاك الخاص	988,807	40.30	8.68	1,035,457	42.81	4.72	1,063,644	41.19	2.72	1,118,241	38.11	5.13
إجمالي تكوين رأس المال[2]	861,857	35.13	5.69	748,108	30.93	-13.20	745,273	28.86	-0.38	759,451	25.88	1.90
صافي صادرات السلع والخدمات[3]	-133,291	-5.43	---	10,312	0.43	---	142,303	5.51	1,279.98	376,513	12.83	164.6
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**2,453,512**	**100.00**	**-13.50**	**2,418,508**	**100.00**	**-1.43**	**2,582,198**	**100.00**	**6.77**	**2,934,313**	**100.00**	**13.64**

(1) بيانات أولية.
(2) يشمل التغير في المخزون.
(3) صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

12

مؤسسة النقد العربي السعودي،

منجزات وتطلعات

مؤسسة النقد العربي السعودي، منجزات وتطلعات

تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تحقيق المهام المنوطة بها على نحوٍ ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤية المملكة 2030، مستندةً في أعمالها إلى رؤية واضحة لواقع القطاع المالي ومستقبله في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز الاقتصاد. وقد شهد الاقتصاد الوطني خلال العام المالي 1439هـ/1440هـ(2018م) العديد من التطورات على الصعيدين الإستراتيجي والتنظيمي، علاوةً على التطورات المختلفة في الأسواق المحلية والعالمية. ويتناول هذا الفصل أدوار المؤسسة ومهامها، ويستعرض أهم المنجزات التي تحققت خلال العام 1439هـ/1440هـ(2018م)، إضافة إلى الدور الذي تؤديه في تحقيق رؤية المملكة 2030. كما يستعرض الفصل الدور الذي تقوم به المؤسسة في خدمة المجتمع، فيما يستعرض الجزء الأخير منه أبرز التطورات في قائمة المركز المالي للمؤسسة.

أُنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية) بموجب مرسومين ملكيين صدرا بتاريخ 25 رجب 1371هـ الموافق 20 أبريل 1952م، وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وقرارات، ومن أهم هذه المهام القيام بأعمال مصرف الحكومة، وسك العملة الوطنية (الريال السعودي) وطبعها، ودعم النقد السعودي، وتوطيد وتثبيت قيمته داخليّاً وخارجيّاً، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد، وإدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي، وإدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية وأسعار الصرف للريال السعودي، وتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته واستقراره، ومراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال الصرافة والإشراف عليهما، وكذلك مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين، ومراقبة شركات التمويل والتمويل العقاري، وشركات المعلومات الائتمانية، وتوفير أنظمة مدفوعات مبتكرة وآمنة، إضافة إلى جمع البيانات المالية والنقدية وتوفيرها وإجراء التحليلات والأبحاث الاقتصادية والمالية اللازمة.

وتهدف المؤسسة في المقام الأول إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الذي يُعزز النمو الاقتصادي واستدامته، وذلك من خلال التكامل بين أربعة محاور رئيسة، المحور الأول: سياسة نقدية فاعلة تعكس كفاءة الدور الذي تقوم به المؤسسة في استقرار العملة وإدارة السيولة وإدارة احتياطيات الدولة، والمحور الثاني: مؤسسات مالية ناجحة (المصارف، وشركات التأمين، وشركات التمويل)، والمحور الثالث: نظم مدفوعات مالية متطورة وآمنة، والمحور الرابع: نظام معلوماتي ائتماني ومالي سليم يوفر المعلومات الموثوقة التي تساعد على اتخاذ القرارات التمويلية الصحيحة. وتسعى المؤسسة إلى تفعيل هذه المحاور على نحو يتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادي، ويكفل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي المنشود الذي يساهم في بناء اقتصادٍ وطنيّ واعد يُسهم في تحقيق الرؤى والتطلعات الوطنية.

1- رؤية المملكة 2030

تستمر المؤسسة في تحقيق الأدوار المنوطة بها بما ينسجم مع متطلبات التنمية وحاجة الاقتصاد، وذلك من خلال عملها على المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي المستدام، حيث تقوم المؤسسة بالتنسيق المستمر مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة 2030 والبرامج التابعة لها، وذلك لبحث سبل التعاون وتذليل العقبات المرتبطة بمهام المؤسسة وأعمالها، وبما لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي والمالي.

وتضمنت رؤية المملكة 2030 العديد من الأهداف الاقتصادية والتنموية التي بُني عليها الكثير من المبادرات والمشاريع، ومن أبرز تلك الأهداف رفع ترتيب

اقتصاد المملكة عالميّاً ليصبح من ضمن أكبر 15 اقتصاداً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، وذلك من خلال رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المئة ليصل إلى 65 في المئة في عام 2030م، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16 في المئة إلى 50 في المئة، وكذلك رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المئة إلى 35 في المئة. ومن أهداف الرؤية كذلك المشاركة المجتمعية في تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية ومن ذلك زيادة نسبة مدخرات الأُسَر من إجمالي دخلها من 6 في المئة إلى 10 في المئة بحلول عام 2030م.

1-1: دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يُعدُّ الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز المهمة في تحقيق الرؤية وأهدافها، لما لهذه المنشآت من دور مأمول في خلق عدد من الفرص الوظيفية، ودورها التكاملي مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى دورها في تعزيز الصادرات الوطنية، وأثر ذلك في تفعيل قنوات ادخارية واستثمارية جديدة داخل منظومة الاقتصاد. لذلك، تسعى المؤسسة إلى تفعيل دورها من خلال إتاحة عدد من الحلول التمويلية عبر قنوات التمويل المتعددة مراعية درجة المخاطر المحتملة وحجم الآثار المتعلقة بسلامة النظام المالي، وإعداد الدراسات اللازمة في هذا الصدد، وبحث سبل التعاون مع الأطراف ذات العلاقة، حيث إن للمؤسسة تمثيلاً في مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في 13 محرم 1437هـ الموافق 26 أكتوبر 2015م لتُعنى بدعم ورعاية وتنمية هذه المنشآت وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وذلك لرفع إنتاجيتها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

2-1: نظام التمويل العقاري

تماشياً مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج الإسكان الذي يستهدف رفع نسبة تملك الأُسَر السعودية للمساكن إلى 60 في المئة بحلول عام 2020م و 70 في المئة بحلول عام 2030م، وبعد تأكد المؤسسة من تطور البيئة النظامية والرقابية المصاحبة للتمويل العقاري بما يُعزز مستويات الحماية من المخاطر المصاحبة لهذا النوع من التمويل وبما يحافظ على حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة ويرفع ثقة المتعاملين؛ فقد قررت المؤسسة في هذا الصدد زيادة الحد الأقصى لنسبة مبلغ التمويل إلى قيمة المسكن الواردة في المادة (الثانية عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري من 85 في المئة إلى 90 في المئة من قيمة المسكن الأول وينحصر ذلك على المواطنين، وألا تتجاوز النسبة 70 في المئة من قيمة المسكن الثاني. وهذه الخطوة من شأنها أن تدعم نمو قطاع التمويل العقاري، وتساهم في التكامل مع الأهداف الوطنية للإسكان، وبما لا يُخلُّ بمتطلبات سلامة القطاع المصرفي أو الاستقرار المالي.

3-1: المصرفية الإسلامية

هناك توجه ملموس بعد الأزمة المالية العالمية نحو تقديم الخدمات المالية الإسلامية من خلال المؤسسات المالية حول العالم، وبناءً على بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2018م، فقد بلغ حجم الأصول الإسلامية حول العالم ما قيمته 2.2 تريليون دولار، وبلغ إجمالي الأصول الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته 927.1 مليار دولار أي ما يشكل 42.3 في المئة من إجمالي الأصول الإسلامية حول العالم. فيما تشكل الأصول الإسلامية المصرفية في المملكة ما نسبته 20.2 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم. لذلك، اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات في هذا السياق، حيث أنشأت المؤسسة شعبة خاصة بالمالية الإسلامية تُعنى بدراسة هذا القطاع، وتبحث الفرص المتاحة، وتوفر سبل مواجهة التحديات التي تعيق نموها وسلامتها، إضافةً إلى تقديم الاقتراحات والسياسات اللازمة، والمساهمة في تأهيل وإعداد الكوادر البشرية بغرض رفع كفاءة هذا القطاع، وتعزيز وتعميق النظام المصرفي بشكل عام. وجدير بالذكر انضمام المؤسسة إلى عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

الإسلامية (أيوفي) في عام 2017م.

1-4: برنامج تطوير القطاع المالي

تعمل المؤسسة بالشراكة مع كل من وزارة المالية وهيئة السوق المالية في تنفيذ مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الذي أُطلِق من قِبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتاريخ 21 رجب 1438هـ الموافق 24 أبريل 2017م. ويهدف البرنامج إلى بناء قطاع مالي متطور ومتنوع وفاعل لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير مؤسسات القطاع المالي وتعميق عملها، وتطوير السوق المالية لتكون سوقاً مالية متقدمة، وتعزيز التخطيط المالي لدى كافة شرائح المجتمع. وقد ساهمت المؤسسة في وضع العديد من المبادرات المعنية بتطوير القطاع المالي خصوصاً ما يتعلق بالقطاع المصرفي والتأمين والتمويل وأنظمة المدفوعات وحماية العملاء وتحفيز الادخار، وتساهم حالياً في تنفيذ تلك المبادرات التي من شأنها تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتطوير سوق مالية متقدمة، وتعزيز التخطيط المالي.

1-5: مبادرة قطاع التقنية المالية «فنتك السعودية»

انسجاماً مع رؤية المملكة 2030 في دعم ريادة الأعمال وتعزيز تقنية الخدمات المالية من خلال برنامج تطوير القطاع المالي وتحقيق أهدافه، أطلقت المؤسسة مبادرة «فنتك السعودية» بهدف دعم منظومة التقنية المالية للنهوض بالمملكة لتصبح مركزاً للتقنيات المالية يحتضن منظومة مزدهرة ومسؤولة تشمل المصارف والمستثمرين والشركات والجامعات ومؤسسات الدولة، بما يسهم في دعم وتعزيز الشمول المالي وزيادة التعاملات المالية الرقمية، بالإضافة إلى النهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنويع الاقتصاد المحلي، وإيجاد فرص العمل، وتهدف المبادرة إلى تحقيق عدد من الأهداف تتلخص في إطلاق النسخة الأولى من منظومة التقنيات المالية في المملكة، وتثقيف الأفراد وحثهم لتطوير معارفهم ومهاراتهم في مجال التقنيات المالية، ودعم المصارف المحلية وشركات التقنيات المالية العالمية والشركاء لإقامة فعاليات متنوعة في مجال التقنيات المالية داخل المملكة. وعلى الرغم من توافر بعض أدوات منتجات التقنيات المالية وقنواتها من أجهزة الصرف الآلي، وبطاقات الائتمان، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الهاتف الجوال، إلا أن هناك نموّاً ملموساً في استخدام البيانات الكبيرة والهواتف الذكية، ورغبة متزايدة لدى المستهلكين في الحصول على خدمات مالية تتناسب مع تطلعاتهم. إضافة إلى ذلك، ظهرت اتجاهات تقنية جديدة، مثل: الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين (Blockchain)، مما سيؤدي إلى تحول مهم في تقديم الخدمات المالية يتماشى مع ما تشهده المملكة من تطورات هيكلية في المجال الاقتصادي والمالي. وتسعى المؤسسة أيضاً إلى البناء على النجاحات التي حققها قطاع الخدمات المالية بالمملكة لزيادة نمو التقنية المالية وتطورها، والتحول إلى وجهة للابتكار، وتأسيس فهم شامل للتقنية المالية محليّاً، بالإضافة إلى تمكين المستثمرين داخل المملكة وخارجها من الاستثمار في الشركات المتخصصة في هذا المجال، والإسهام في إيجاد فرص العمل.

وأطلقت فنتك السعودية خلال 2018م عدداً من الفعاليات التوعوية، وعملت على تطوير المحتوى المحلي عن التقنية المالية، إلى جانب تأسيس شراكات مع أكثر من 40 جهة حكومية وأكاديمية وخاصة. وختمت فنتك السعودية عام 2018م بتنفيذ «جولة فنتك 18» التي تضمنت 21 فعالية في التقنية المالية خلال أسبوعين في سبع مدن مختلفة وبمشاركة 18 جهة وحضور 1400 مشارك.

1-6: البيئة التجريبية (Sandbox)

صممت المؤسسة بيئة تجريبية تشريعية (Sandbox) تهدف إلى فهم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة وتقييم ذلك الأثر، والمساعدة على تحويل تلك السوق إلى مركز مالي يتسم بالذكاء التقني، وتسمح البيئة التجريبية للشركات المحلية والعالمية التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة بالدخول

في بيئة فعلية بغية إطلاق هذه الحلول في المملكة مستقبلاً. وتأتي هذه الخطوة لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية التي تنبثق من رؤية المملكة 2030 من تعزيز النمو الاقتصادي، والنهوض بأنشطة الاستثمار، والتحول نحو مجتمع غير نقدي، وتعزيز مبدأ الشمول المالي. كما تهدف بيئة المؤسسة التجريبية التشريعية إلى استقطاب المؤسسات المالية والشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية التي تتطلع إلى الاستفادة من التقنية الحالية أو الجديدة لتقديم منتجات أو خدمات مالية مبتكرة إلى الأسواق المحلية، مثل الشركات الناشئة السعودية والعالمية، وشركات التقنية المالية، وشركات الخدمات المالية القائمة، وشركات الخدمات المهنية الشريكة مع هذه الشركات أو التي تقدم الدعم لها، إذ إنه من المتوقع أن تعزز هذه المبادرة مبدأ الابتكار في الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية وستساعد المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتها الابتكارية بضوابط مخففة مما سيعكس أثراً إيجابيّاً على القطاع المالي في تحسين وتسهيل إجراءات التعاملات المالية وخفض التكاليف.

ومن ضمن الخدمات والمنتجات التي تتم تجربتها حاليّاً في البيئة التجريبية للمؤسسة خدمة المَحافظ الإلكترونية والتحويل بينها، والشراء عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، وكذلك التحويل الدولي المباشر عن طريق شركات التقنية المالية، إضافة إلى الخدمات المجمَّعة التي تشمل خدمة أجهزة نقاط البيع، وخدمة فواتير سداد، وخدمتي حساب سداد ومدى أونلاين للشراء عبر الإنترنت. وقد مُنح التصريح لأحد عشر مصرفاً محليّاً ودوليّاً للعمل في البيئة التجريبية وذلك لفتح الحسابات وتحديثها دون الحاجة إلى زيارة العملاء للفروع، وكذلك التصريح لسبع شركات لتقديم خدمات متنوعة في مجال المدفوعات الرقمية. وتعمل بيئة الاختبار والتجربة على تطوير وتحسين جودة هذه المنتجات وخدماتها، وتوفير الدعم والمساندة المطلوبة لتحقيق أهدافها. ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة في بيئة الاختبار والتجربة هو عدم الإلزام الكامل لهذه الابتكارات والتقنيات بالمتطلبات التنظيمية والمالية المعتمدة.

2- منجزات وتطلعات

حققت المؤسسة خلال العام المالي 1439هـ/1440هـ (2018م) العديد من المنجزات التي أسهمت في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الذي انعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي خلال العام، إذ طبقت المؤسسة سياسة نقدية منسجمة مع التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني، إضافةً إلى أداء دور فاعل في الرقابة على القطاعات المالية، والإشراف على نظم المدفوعات، وإدارة العملة والاحتياطيات، وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة والمتطورة للحكومة. ولتحقيق هذه المنجزات، كان لابد من العمل بروح الفريق الواحد، والتواصل بفاعلية مع أصحاب المصالح، وإدراك المخاطر، والتكيف مع المتغيرات، والتقييم والتطوير المستمر للأعمال.

2-1: الإستراتيجية العامة للمؤسسة

من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي المنشود ودعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال القطاع المالي، حددت المؤسسة أربعة أهداف إستراتيجية، هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي، وحماية استقرار ومتانة النظام المالي، وتوسيع القطاع المالي وتعميقه، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المملكة. وتنسجم هذه الإستراتيجية مع التوجه العام للدولة ورؤية المملكة 2030. وقد شكلت هذه الإستراتيجية التي اعتُمدت في عام 2014م إطاراً مهمّاً للرؤى والأهداف التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأدوار المنوطة بها. وتلتزم المؤسسة في تحقيق مجمل هذه الأهداف بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، والحفاظ على كفاءة رأس المال البشري وتطوير قدراته باستمرار، والاستفادة من أحدث التقنيات. وقد حددت في إطار هذه الإستراتيجية الأهداف التالية:

- صياغة سياسة نقدية متوافقة مع الأهداف الاقتصادية الوطنية، وتنفيذها.
- تقديم التقارير الإحصائية والأبحاث الاقتصادية الملائمة، ونشرها.
- تحقيق الكفاءة والفاعلية في الدور الرقابي على الجهات التي تشرف عليها.
- حماية المستهلكين والعملاء في الجهات التي

تشرف عليها، ودعم الشمول المالي.
- تقديم الخدمات المصرفية للحكومة بفاعلية.
- توفير نظم مدفوعات مالية شاملة ومبتكرة.
- المحافظة على سلامة الأصول المالية الخارجية، وتعزيز عوائد الاستثمار على المدى الطويل، مع الأخذ في الحسبان مستوى المخاطر المقبولة.

2-2: تطورات الأداء الداخلي للمؤسسة

تطور المؤسسة بصفة مستمرة الأداء من خلال تحسين العمليات الداخلية لتكون على مستوى من الكفاءة والفاعلية يواكب الإستراتيجيات المرسومة والدور المأمول في الاقتصاد، مسترشدةً بأفضل الممارسات حول العالم، ومن ذلك:

- إثراء التحليل الاقتصادي وتوصيات السياسات الاقتصادية.
- تحسين وتعزيز الإطار الرقابي وإدارته.
- ترسيخ إدارة المخاطر، والالتزام بذلك في جميع النشاطات المزاولة.
- استقطاب الكفاءات المناسبة والمحافظة عليها.
- تطوير المهارات والجدارات والفرص الوظيفية.
- تطبيق أفضل التقنيات التي تلبي احتياجات المؤسسة.
- تطوير القادة من خلال التمكين وتعزيز تحمل المسؤوليات.
- الحوكمة بفاعلية لضمان تنفيذ إستراتيجية المؤسسة.

2-3: السياسة النقدية

تؤدي مؤسسة النقد دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياستها النقدية التي تهدف إلى المحافظة على استقرار قيمة الريال السعودي محلياً وخارجياً من خلال المحافظة على استقرار الأسعار المحلية واستقرار سعر صرف الريال، والمحافظة على متانة النظام النقدي والمالي وسلامته، إضافة إلى الإدارة الفاعلة لمستويات السيولة. ويمكن استعراض أبرز أهداف السياسة النقدية للمؤسسة على النحو الآتي:

2-3-1 استقرار الأسعار المحلية

للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية، اتخذت المؤسسة الإجراءات اللازمة لضمان انسجام نمو السيولة النقدية المحلية مع المعروض من السلع والخدمات، وتوفر السيولة الملائمة للنظام المصرفي وفق معايير الحصافة المالية لتلبية الاحتياجات الائتمانية لجميع قطاعات الاقتصاد وشرائح المجتمع. وتستخدم المؤسسة حزمة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف، من ضمنها: إعادة الشراء (والشراء المعاكس) للأوراق المالية الحكومية عبر عمليات السوق المفتوحة، وإصدار أذونات المؤسسة، والتغيير في نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية، وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى المؤسسة.

2-3-2 استقرار سعر صرف الريال

من المهام الرئيسة للسياسة النقدية المحافظة على استقرار سعر صرف الريال السعودي في السوق المحلي والأسواق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي ظل مستقراً عند 3.75 ريال لكل دولار منذ عام 1986م. ويُعدّ الريال السعودي من أكثر العملات استقراراً في العالم، وليس هناك أي قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية. وقد ساعد هذا الإجراء على استقرار سعر صرف الريال السعودي، وهو ما انعكس على نشاط القطاع الخاص من حيث الاستيراد والتصدير، وتدفق رؤوس الأموال للداخل والخارج، مما أثر إيجاباً في نمو مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة عبر دمجٍ أكبر للاقتصاد الوطني في حركة الاقتصاد العالمي.

2-3-3 استقرار النظام النقدي والمالي

تقوم المؤسسة بدورها الفاعل تجاه النظام المصرفي والمالي، ويتضمن دورها الرقابة والإشراف على جميع المؤسسات المصرفية والتمويلية، والتأمينية، وذلك لتحقيق أحد أهدافها الإستراتيجية وهو المحافظة على سلامة ومتانة النظام المصرفي والمالي، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقويمها وقياسها ومعالجتها. ولتحقيق هذه الأهداف تم تشكيل لجنتين داخليتين تحت مسمى «لجنة السياسة النقدية» و«لجنة الاستقرار المالي».

2-4: إدارة العملة الوطنية

إن من المهام المنوطة بمؤسسة النقد إصدار العملة الوطنية سواء ورقية أو معدنية، والحفاظ على تلك الإصدارات وقيمتها، وحفظ موجودات الدولة من العملة، وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع المؤسسة العشرة المنتشرة في جميع مناطق المملكة. ويُراعى في طباعة العملة وسكها أحدث المواصفات الفنية المتاحة في هذا المجال، كذلك يتم تضمين العملة أحدث وأقوى العلامات الأمنية التي تسهل على المتعاملين التعرف على العملة السليمة. وتعمل المؤسسة على نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية وعلاماتها الأمنية عبر الدورات التدريبية التي تقدمها للعاملين في القطاع المصرفي والمتداولين للنقد. وتتابع المؤسسة جميع حالات تزييف العملة، ولديها تنسيق مستمر مع الجهات الأمنية في سبيل التصدي لمحاولات التزييف، مما ساهم في تدني نِسب تزييف العملة السعودية مقارنة بالدول الأخرى.

استمرت المؤسسة في نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية وبيان العلامات الأمنية والخصائص الفنية التي تجعل من تزييفها أمراً صعب المنال على العابثين والمزيفين. وتهدف المؤسسة من هذه الحملات التوعوية إلى الحد من عمليات تزييف العملة، وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من الأضرار التي قد تترتب على ذلك، وتشمل جهود المؤسسة في هذا الميدان ما يلي:

- الاستمرار في نشر الوعي المعرفي بين الجمهور بالعملة الوطنية، وعلاماتها الأمنية، وخصائصها الفنية، وذلك من خلال توزيع كتيبات إرشادية توضح العلامات الأمنية الظاهرة وكيفية التحقق منها، ونشر معلومات على موقع المؤسسة الإلكتروني، ونشر العديد من الرسائل التوعوية عبر حسابات المؤسسة على مواقع التواصل الاجتماعي، وإنتاج أفلام تثقيفية، إلى جانب عقد ورش عمل متخصصة عن العملة الورقية.
- إقامة الدورات التدريبية وورش العمل لعدد من الجهات والمصالح الحكومية، مثل: وزارة الداخلية ومراكز النقد التابعة للبنوك التجارية وشركات التجزئة للتعريف بالعملة، وخصائصها الفنية، وعلاماتها الأمنية.
- توزيع أقلام كشف النقد المزيف، وأجهزة أشعة فوق البنفسجية (UV Light) على الباعة من كبار السن وأصحاب المحلات في الأسواق الشعبية والمواقع الموسمية لسرعة وسهولة استعمالها وحاجتهم إلى التمييز بين الورقة السليمة والورقة المزيفة لتجنيبهم خداع ضعاف النفوس.
- استضافة اجتماعات اللجنة الدائمة لدراسة مصادر التزييف وتقرير الإجراءات الوقائية، وتتكون اللجنة من أعضاء يمثلون الجهات الرسمية الحكومية المختصة بالشؤون الأمنية والخارجية والمالية، وتهتم اللجنة بدراسة جميع الموضوعات المتعلقة بعمليات تزييف العملات في المملكة ومتابعتها مع الجهات المعنية، واقتراح السياسات والإجراءات المناسبة لتتولى الجهات ذات العلاقة تطبيقها، ومتابعة كافة المستجدات الإقليمية والدولية عن عمليات مكافحة تزييف العملات والأنشطة المتعلقة بها، ودراسة مدى الاستفادة من تطبيقها داخل المملكة.
- المشاركة ضمن فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة في الجنادرية.
- إعداد تطبيق تفاعلي خاص بالهواتف الذكية للتعريف بالعملة السعودية والعلامات الأمنية التي تحملها.

2-5: إدارة الاحتياطيات الأجنبية

تهدف المؤسسة من خلال إدارة احتياطيات النقد الأجنبي إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العوائد الاستثمارية والإيفاء بمتطلبات السيولة. وتتم إدارة احتياطيات النقد الأجنبي من قِبل كوادر وطنية خبيرة ومتخصصة حاصلة على أعلى درجات التأهيل العلمي والمهني وذلك وفق المعايير والضوابط الدولية لإدارة الأصول الأجنبية ومن خلال سياسة استثمارية شاملة يتم مراجعتها بشكل دوري. حيث يتم الاستثمار من خلال مَحافظ استثمارية متينة ومتنوعة تدار بشكل ديناميكي

لتحقيق التوزيع الأمثل للأصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية. وانطلاقاً من الحرص على تبني أفضل الممارسات العالمية، تطبق المؤسسة معايير قياس الأداء الاستثماري والمعروفة بـ (GIPS) The Global Investment Performance Standards الصادرة من معهد المحللين الماليين المعتمدين CFA Institute. علاوة على ذلك، تطبق المؤسسة المسؤولية الأخلاقية في ممارساتها الاستثمارية عبر حظرها الاستثمار في بعض النشاطات، مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، ولحم الخنزير، والأسلحة.

2-6: الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

تُشرف المؤسسة على عمل المصارف وتُجري الرقابة عليها بهدف التأكد من سلامتها وملاءتها المالية، وفاعلية أدائها في الاقتصاد الوطني. وفي سبيل تحقيق ذلك تطبق المؤسسة الأنظمة، وتصدر اللوائح والتعليمات والضوابط، وتُجري زيارات إشرافية، وتنفذ برامج الفحص اللازمة. وفي ما يلي أبرز ما تحقق خلال العام 1439هـ/1440هـ (2018م):

2-6-1 التطورات التنظيمية والإرشادات

تعزيزاً لدور المؤسسة في حماية القطاع المالي واستقراره ودعم النمو الاقتصادي، يتم بشكل دوري مراجعة التعليمات الصادرة عن المؤسسة وتحديثها متى ما دعت الحاجة بما يتلاءم مع التقدم الذي تشهده المملكة والأنظمة المرعية الأخرى. وأطلقت المؤسسة مؤخراً مبادئ التمويل المسؤول للأفراد حرصاً على سلامة قطاع التمويل وعدالة التعاملات فيه وحماية العملاء. وأكدت المؤسسة ضرورة حصول المصارف وشركات التأمين وإعادة التامين وشركات التمويل العاملة بالمملكة على معرف للكيانات القانونية (Legal Entity Identifier-LEI) من إحدى وحدات التشغيل المحلية المعتمدة من الجمعية الدولية لمعرف الكيانات القانونية اعتباراً من 1 أغسطس 2018م، لتمكين الجهات الرقابية والإشرافية من تقييم المخاطر المحتملة، والمحافظة على الاستقرار المالي، ومراقبة المتعاملين في الأسواق المالية.

2-6-2 تطورات نشاط الزيارات الإشرافية للمصارف التجارية

قام ممثلو المؤسسة في عام 2018م بزيارات رقابية دورية وإشرافيه لكافة المصارف العاملة في المملكة. وتشمل هذه الزيارات اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتتناول هذه الاجتماعات الثنائية إستراتيجيات المصرف، وعملياته، وحجم مخاطره، وطريقة إدارته، وأساليب الرقابة الداخلية لديه، وتتيح هذه الاجتماعات للمؤسسة تحديث تقييم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف.

2-6-3 تطورات برامج الفحص الميداني الشامل والمتخصص

استمرت المؤسسة في أداء مهام الفحص الميداني من خلال تخطيط برامج الفحص لعام 2018م وتنفيذها، إذ تم تنفيذ عدد من برامج الفحص الموضوعي والمتخصص إلى جانب متابعة الخطط التصحيحية لنتائج البرامج المنفذة سابقاً. وتنفذ المؤسسة برامج الفحص الموضوعي باستخدام الأسلوب المبني على تقييم المخاطر الناشئة عن المواضيع ذات الصلة، وتفحص المصارف وفقاً للبرامج المُعَّدة بهدف التأكد من التزام تلك المصارف بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ومدى سلامة إدارة المصارف لتلك المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. كذلك تنفذ المؤسسة برامج الفحص المتخصص من خلال فحص جوانب رقابية معينة في أحد المصارف العاملة في المملكة بناءً على توصيات الإدارات المعنية في المؤسسة. وتتابع المؤسسة أيضاً الخطط التصحيحية لنتائج برامج الفحص المنفذة سابقاً، مثل: برامج الفحص الشامل والموضوعي والمتخصص، من خلال زيارات ميدانية بهدف التأكد من التزام المصارف بالإجراءات التصحيحية وإعداد التقارير بهذا الخصوص.

2-6-4 التطورات في مجال معايير بازل 3

استمرت جهود المؤسسة في توجيه المصارف للالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للإشراف البنكي، ومن ذلك وضع إجراءات التقييم الداخلية لكفاية السيولة (Internal

liquidity adequacy assessment process)، التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2018م. وتهدف المؤسسة إلى مواكبة تعليمات بازل 3 التي تؤكد ضرورة قياس مخاطر السيولة ومراقبتها. وتجدر الإشارة إلى أن المصارف قد طبقت هذه المعايير بشكل استباقي منذ بداية عام 2016م، لذا تتابع المؤسسة ذلك وتحدد أي فجوات في التطبيق لتتم معالجتها والالتزام بأي تحديثات تطرأ عليها. كما حدثت المؤسسة تعليمات نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وتعليمات التعرضات الكبيرة (Large Exposures)، لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

2-6-5 التنسيق مع الجهات الإشرافية الأخرى في المملكة

تساهم المؤسسة بالتعاون مع عدد من الجهات في المملكة؛ في بعض البرامج والمبادرات التي تصب في تحقيق رؤية المملكة 2030، ومنها التنسيق المستمر لمبادرات برنامج تطوير القطاع المالي. كذلك تنسق المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة في المملكة لتمكين المؤسسات المالية التي تشرف عليها من الالتزام بأي متطلبات وتعليمات تصدرها تلك الجهات. وفي ما يخص التعاون مع الجهات الإشرافية الخارجية، للمؤسسة تعاون إشرافي مع عدة مصارف مركزية، ويعود ذلك إلى انتشار عدة فروع لمصارف أجنبية في المملكة، وانتشار فروع وشركات تابعة للمصارف السعودية في الخارج. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة عضو في جهات رقابية تشكل نواة للتعاون الرقابي وتبادل المعلومات والخبرات.

2-6-6 تطورات مراجعة وحدات مراقبة الالتزام في المصارف

بذلت إدارات الالتزام في القطاع المصرفي جهوداً ملموسة خلال عام 2018م استجابةً للتغيرات وتطبيقاً للأنظمة والتعليمات الجديدة، وخصوصاً التغيرات في نوع البيانات والمعلومات التي تتم عبر الأنظمة الحديثة، وفي ما يلي أبرز جهود إدارات الالتزام:

- عملت إدارات الالتزام في المصارف على تطوير آلياتها لمراقبة أُطر عمل مختلف القطاعات والإدارات في المصارف، وبالأخص في ما يتعلق بجانبي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الرشوة والفساد بما يساهم في الحد من إمكانية خرق الأنظمة والتعليمات.
- عززت إدارات الالتزام في المصارف جودة إدارة مخاطر عدم الالتزام، بما يتواكب مع التزايد في تلك المخاطر المرتبطة بالتوسع المستمر في أعمالها. وأولت هذه الإدارات أهمية إضافية لبعض محددات مخاطر عدم الالتزام المرتبطة بالسلوك المهني، والعملاء التجاريين الاعتباريين لعملاء للمصرف، والتطور الرقمي.
- طورت إدارات الالتزام بالقطاع المصرفي أسلوب تقييم المخاطر المحتملة والكامنة وفقاً لمعايير شاملة للقطاع المالي، ومن خلال هذه المعايير تُجري إدارات الالتزام تحليلاً ودراسةً للمنتج أو الخدمة، وتقيم درجة المخاطر الكامنة فيه، وتتحدد الضوابط الرقابية الواجب اتخاذها سواء على السياسات أو الإجراءات الخاصة بها، كذلك فإن دور الالتزام مستمر من خلال تقييم هذه الضوابط الرقابية وفحصها والتحقق من مدى كفاءتها بشكل دوري ومستمر.
- واكبت إدارات الالتزام في القطاع المصرفي التطور التقني، إذ اعتمدت الأنظمة الإلكترونية الحديثة في مراقبة ورصد أي خروقات للقواعد والتعليمات المختلفة؛ وبالتالي عززت قدرتها على رصد أي تعاملات مالية مشبوهة.
- عززت إدارات الالتزام في المصارف هياكلها التنظيمية لمواكبة التنوع في أوجه نشاط الالتزام في القطاع المصرفي، من خلال استحداث وتطوير وحدات إدارية مختصة للقيام بمهام مراقبة الالتزام بشكل فعال وشامل لجميع الأنشطة، وتعزيز استقلاليتها العملية بما يضمن عدم حصول تضارب في المصالح مع الإدارات التشغيلية الأخرى.
- عملت إدارات الالتزام على استخدام أحدث الأنظمة في أعمالها، ومن ذلك استخدام الأنظمة الآلية، حيث تم تطبيق نظام آلي موحد لإدارة مهام

الالتزام، ويوفر هذا النظام إطار عمل مشترك بين وحدات أعمال المصرف المختلفة، ويقدم نهجاً متكاملاً لإدارة جوانب الالتزام المتعددة من رقابة للمخاطر وقياس لمدى تطبيق متطلبات الالتزام.

- تواصلت جهود إدارات الالتزام في مختلف المصارف في ترسيخ ثقافة الالتزام بين موظفي المصرف على كافة المستويات، من أجل تحقيق الهدف المنشود من تأصيل السلوك اليومي للموظف، وذلك من خلال التنسيق والتواصل المستمر بين إدارات الالتزام وكافة الإدارات في المصرف. وقد عملت إدارات الالتزام على تطوير برامج تدريبية وتثقيفية عن سياسات الالتزام ومسؤولية التقيد بالمتطلبات التنظيمية، وتولت عملية تنفيذها.
- واصلت إدارات الالتزام جهودها المبذولة في مجال تطوير العنصر البشري، وحرصت أيضاً على استقطاب كوادر تمتاز بالكفاءة والمهارة العالية، استشعاراً منها بأهمية ذلك في تحقيق أهداف الالتزام.
- واصلت إدارات الالتزام تنفيذ عمليات المراجعة، وأظهرت اهتماماً بالغاً بموضوع الالتزام في الأنشطة والخدمات. ونفذت وحدات الالتزام زيارات فحص ميدانية لمختلف قطاعات العمل في المصارف التابعة لها للكشف عن أي تجاوزات قد ينتج منها ارتفاع مخاطر عدم الالتزام، ورصدها، ومعالجتها.
- عملت إدارات الالتزام مع بعضها بعضاً لتعزيز الالتزام على مستوى القطاع المصرفي.

7-6-2 إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

اعتمدت المؤسسة العديد من الإجراءات الإشرافية والاحترازية الكلية بهدف إدارة المخاطر ورفع نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل. وتحقيقاً لهذه الغاية، طبقت المؤسسة عدداً من السياسات الاحترازية الكلية، حيث تشمل أدوات الاحتراز الكلي المتبعة حاليّاً ما يلي:

- إلزام المصارف باعتماد المعالجة الرقابية المرحلية للمخصصات المحاسبية والمعايير الخاصة بالترتيبات الانتقالية من أجل تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي يخص «الأدوات المالية» الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2018م. إضافةً إلى ذلك، تم التخطيط لتحديث قواعد وضع المخصصات التنظيمية وإصدارها في عام 2019م وفقاً للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.
- يجب ألا تتجاوز ودائع المصرف 15 ضعف رأس المال زائداً الاحتياطيات.
- المتطلب الاحتياطي ونسبته 7 في المئة للودائع تحت الطلب و4 في المئة للودائع الزمنية، وعلى المصارف اعتباراً من شهر يناير 2019م حساب هذا المتطلب بناءً على متوسط أرصدة الودائع اليومية بنهاية الشهر.
- يجب ألا تتجاوز نسبة القروض إلى الودائع 90 في المئة.
- يجب ألا تقل نسبة احتياطيات السيولة عن 20 في المئة من الودائع، وقد قدمت المؤسسة توضيحاً في يناير 2019م ينص على إدراج الاحتياطيات النظامية في تعريف الأصول السائلة عند حساب هذه النسبة.
- تم رفع الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري في عام 2018م إلى 90 في المئة من قيمة المسكن الأول للمواطنين، وذلك لجميع مقدمي التمويل العقاري (المصارف وشركات التمويل)، ويجب ألا تتجاوز النسبة 70 في المئة من قيمة المسكن الثاني.
- خفض الأصول المرجحة المخاطر لقروض العقارات السكنية من 75 في المئة في عام 2017م إلى 50 في المئة في عام 2018م.
- يجب ألا تتجاوز التعرضات الكبيرة 15 في المئة بحلول عام 2019م، وألا يتجاوز إجمالي التعرضات الكبيرة للمصرف ستة أضعاف قاعدة رأس المال المؤهل.
- متطلب احتياطي رأس المال التنظيمي المضاد للتقلبات الدورية: صفر في المئة، ويتغير حسب الدورة الاقتصادية والمالية.
- تحديد المصارف ذات الأهمية للنظام المالي، ووضع

متطلب رأسمال تنظيمي إضافي لها تتراوح نسبته بين 0.5 في المئة و1.0 في المئة، وذلك حسب مستوى الأهمية للنظام المالي لكل مصرف من هذه المصارف.

- تم إصدار تعميم جديد عن التمويل المسئول ليشمل جميع أنواع القروض بالإضافة إلى القروض الاستهلاكية، وتم تطبيقه في يونية 2018م، وقد تم في هذا التعميم تحديد نسبة الدين إلى الدخل حسب مستوى الدخل.

2-7: الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

2-7-1 التطورات التنظيمية والإرشادات

تسعى المؤسسة ضمن دورها الإشرافي والرقابي على قطاع التأمين؛ إلى عمل كل ما من شأنه تعزيز نمو هذا القطاع واستقراره، وتفادي المخاطر التي قد يتعرض لها. وتنشر المؤسسة على موقعها على شبكة الإنترنت الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بالقطاع، إضافة إلى المعلومات المرتبطة بسوق التأمين والشركات المرخص لها العمل في هذا القطاع. وإضافةً إلى اللوائح والأنظمة في الأعوام السابقة، فقد أصدرت المؤسسة خلال عام 2018م عدداً من اللوائح التي من ضمنها ما يلي:

- استحداث آلية للإشراف المستمر على القطاع، وذلك بالانتقال من الطريقة التقليدية للإشراف إلى الإطار الإشرافي المبني على تقييم المخاطر.
- البدء بمشروع تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
- البدء بمشروع تعديل اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين.
- إصدار قواعد للترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية في المملكة.
- وضع ضوابط للتأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويلياً للأفراد.
- تعديل الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات.
- إصدار التعليمات اللازمة التي تضمن التطبيق السليم لخطة التحوُّل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) (IFRS17).

إضافة إلى ما سبق، تبنت المؤسسة خلال عام 2018م عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تطوير صناعة التأمين في المملكة، مراعيةً في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنجزت العديد من المبادرات، ومنها على سبيل المثال:

- تطوير آلية تقدير أضرار الحوادث وفق آلية موحدة بما يسهم في حفظ الحقوق، وتخفيف معاناة العملاء.
- إصدار تعميم يتعلق بخصم عدم وجود المطالبات، وخصم الولاء المتعلق بنشاط تأمين المركبات.
- تشجيع القطاع على التحول الرقمي.
- تبني المؤسسة للبرنامج التحضيري لصناعة التأمين لتأهيل الخريجين والخريجات للعمل في قطاع التأمين بكفاءة عالية.
- توطين إدارات تسوية المطالبات للمركبات، وخدمة العملاء، وكافة مبيعات المنتجات للأفراد.
- التعاون مع جهات عالمية متخصصة في التأمين؛ لتقديم تدريب على رأس العمل لمنسوبي القطاع.
- تقديم منح دراسية لمدة سنتين ونصف (دبلوم متقدم في التأمين)؛ للحصول على الشهادة المهنية (ACII).

2-7-2 الزيارات الإشرافية

قامت المؤسسة بعدد من الزيارات الإشرافية والتفتيشية، وبلغ عدد الزيارات الإشرافية على شركات التأمين خلال عام 2018م حوالي 24 زيارة، تقيس المؤسسة من خلالها أداء شركات التأمين و إعادة التأمين بشكل عام ولفترة محددة، إضافة إلى القيام بزيارات وحملات تفتيشية تجاوزت 100 زيارة خلال عام 2018م، وذلك لجميع الشركات العاملة في قطاع التأمين ضمن البرامج التفتيشية المنوعة، حيث يبرز برنامج مسح السوق لشركات المهن الحرة (ذات الصلة بقطاع التأمين) الذي يهدف إلى عدم وجود ممارسات غير مهنية، أو غير مرخصة في ما يخص نشاطاتها، أو توقف بعضها عن ممارسة النشاط. وبناءً على ما سبق، اتخذت المؤسسة عدداً من الإجراءات النظامية في حق الشركات المخالفة وغير الملتزمة حمايةً للمؤمن لهم

والمستثمرين، ولتوطيد استقرار سوق التأمين، إذ بلغت تلك الإجراءات 153 إجراءً، تمثل شركات المهن الحرة النسبة الأعلى منها بنسبة تصل إلى 71 في المئة، فيما تمثل الإجراءات المتخذة على شركات التأمين وإعادة التأمين ما نسبته 29 في المئة.

وعملت المؤسسة على تدريب موظفيها لاتباع معايير دولية للإشراف والرقابة، وتشجيع المشرفين لحضور الندوات والمؤتمرات؛ للوقوف على ما يستجد في قطاع التأمين، إذ أقامت المؤسسة العديد من ورش العمل التطويرية لجميع موظفي الإدارة العامة للرقابة على التأمين تتعلق بأعمال الإطار الإشرافي المبني على تقييم المخاطر والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) (IFRS 17)، وشاركت في اللجان التابعة للهيئة الدولية للإشراف على التأمين (IAIS)، إلى جانب حضور ممثليها العديدَ من الندوات والاجتماعات وورش العمل الإقليمية والعالمية. وتتعاون المؤسسة مع العديد من المنظمات الدولية بشكل مستمر من خلال ممثليها في لجانها المختلفة، ومن ضمن هذه المنظمات: الهيئة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS)، والمنظمة الوطنية لمراقبي التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية (NAIC)، ومنتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين (AFIRC).

ويتخطى دور المؤسسة الإشراف والرقابة على منشأة التأمين العاملة إلى الحرص على جودة مدخلات القطاع من الموظفين. وفي هذا الصدد، يُعدّ اختبار الشهادة العامة لأساسيات التأمين متطلباً إلزاميّاً من المؤسسة، وهو يُغطي مجال التشريعات وضوابط العمل وأساسيات عمليات التأمين. كذلك يساهم الاختبار في تأكيد أهلية موظفي قطاع التأمين من خلال استيعاب الحد الأدنى من المعرفة والمهارات المطلوبة للعمل في هذا القطاع. وأثمرت جهود المؤسسة في توطين الوظائف التنفيذية والإشرافية خلال عام 2018م في رفع نسبة السعودة، لتبلغ 73 في المئة مقارنة بحوالي 69 في المئة في عام 2017م، و55 في المئة في المناصب الإشرافية والقيادية مقارنة بحوالي 49 في المئة في عام 2017م.

2-8: الإشراف والرقابة على القطاع التمويلي

تسعى المؤسسة إلى تطوير الأُطر التنظيمية والإشرافية لقطاع شركات التمويل، بما يحقق الأهداف الرئيسة من إصدار أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية (نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، ونظام التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، ونظام الإيجار التمويلي ولائحته التنفيذية) التي جاءت لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع التمويل ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يتحقق من خلال وضع الضوابط اللازمة لممارسة نشاط التمويل، وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة العادلة بين جهات التمويل أخذاً في الحسبان مبادئ الشفافية والإفصاح. وفي سبيل ذلك، تتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحها، وفي ما يلي أبرز ما تم خلال العام 1439هـ/1440هـ (2018م):

1-8-2 تطوير بنية قطاع التمويل

من أهم التطورات في مجال تطوير بيئة السوق خلال عام 2018م الترخيص للشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي. إضافةً إلى ذلك، بدأت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري ممارسة أنشطتها، حيث مُنحت الشركة رخصة مزاولة أنشطة إعادة التمويل العقاري في عام 2017م. وتهدف الشركة إلى تمكين الممولين العقاريين من الحصول على مصادر تمويل ملائمة ومستدامة مما يعزز جاذبية منتجات التمويل العقاري ويخفض تكلفتها على المستفيد، وبالتالي يساهم في زيادة تملك المواطنين للسكن، علماً أن الشركة مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة وقد بدأت برأس مال بلغ 1.5 مليار ريال. كذلك رخصت المؤسسة للشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي المملوكة من كافة المؤجرين (المصارف وشركات التمويل المرخصة بمزاولة نشاط الإيجار التمويلي)، ومن المتوقع أن تبدأ في ممارسة نشاطها في منتصف عام 2019م، وتهدف الشركة إلى تحقيق أهداف أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية والمساهمة في المحافظة على سلامة القطاع وعدالة التعاملات. كما تمت الموافقة على

طرح شركتي تمويل للاكتتاب العام، وتم أيضاً الحصول على موافقة مجلس الوزراء على إلغاء إلزامية شركات التمويل بالطرح للاكتتاب العام.

تحرص المؤسسة على تفعيل جميع منصات التواصل مع شركات التمويل لتحسين الأعمال وتطويرها من خلال اللجان ومن خلال الاجتماعات التي تعقد سنوياً على مستوى معالي محافظ المؤسسة مع رؤساء مجالس إدارات شركات التمويل. وتعمل المؤسسة على مشروع رؤية قطاع شركات التمويل 2023 الذي يهدف إلى تعزيز نمو قطاع شركات التمويل من خلال تطوير القطاع وإيجاد حلول مبتكرة ومختلفة لمعالجة التحديات، مما يساهم في خلق بيئة متكافئة وجاذبة لشركات التمويل والمساعدة في تطوير الخدمات التمويلية المُقدمة. إضافة إلى ذلك، بدأ العمل على مشروع الإشراف المبني على المخاطر، وهو ما ستنتهجه المؤسسة قريباً في عملية الإشراف والرقابة على عمليات التمويل، مما يعطي الأولوية في توجيه الجهود إلى النشاطات ذات المخاطر الأعلى.

2-8-2 حماية حقوق المتعاملين وعدالة التعاملات

بادرت المؤسسة إلى تعزيز دورها في حماية حقوق العملاء من خلال عدة إجراءات، منها: إصدار مبادئ ملزمة للجهات المالية بمسمى «مبادئ حماية العملاء» استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وإلزام شركات التمويل العاملة في المملكة بإنشاء إدارة مُستقلة تحت مسمى «إدارة العناية بالعميل» وذلك بهدف تطوير قطاع شركات التمويل والارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات التي تقدم للعملاء. إضافة إلى ذلك، أصدرت المؤسسة تعميماً ينص على مساواة فئات المجتمع في المنتجات التمويلية والتغطية التمويلية في عقود الإيجار التمويلي، وذلك لضمان عدالة التعاملات بين كافة فئات المجتمع في الحصول على الخدمات والمنتجات التمويلية بتكلفة معقولة وطريقة عادلة وشفافة. وأولت المؤسسة أيضاً عناية لضمان عدالة التعاملات بين جهات التمويل، حيث أصدرت المؤسسة المتطلبات الإجرائية لتوثيق الرهن العقاري بين جهات التمويل وكتابات العدل وذلك للحد من تفاوت إجراءات جهات التمويل مع كتابات العدل.

2-8-3 البرامج المشتركة وبرامج الرؤية

في إطار البرامج المشتركة مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية، تعاونت المؤسسة مع وزارة الإسكان في ما يتعلق ببرامج التمويل السكني المدعوم عبر تطوير قطاع التمويل السكني ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي ذلك في ظل العمل على تمكين المقرضين (المصارف وشركات التمويل) من تقديم حلول تمويلية أكثر تنوعاً لعدد أكبر من المواطنين، ومن المتوقع أن تساهم الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في دعم النمو وتوفير السيولة مما يعزز أداء القطاع العقاري، ويحفز المستثمرين على الدخول إلى سوق التمويل السكني. وتعاونت المؤسسة مع وزارة العدل في معالجة التحديات التي تواجه جهات التمويل لدى المحاكم وكتابات العدل وقضاء التنفيذ، ومع اللجان المشكّلة لتصحيح أوضاع العقارات المسجلة بأسماء جهات التمويل. كذلك تعمل المؤسسة على دعم المشاريع التي تساهم في تحقيق رؤية 2030، كدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة الإقراض غير المباشر، حيث تم إشراك 12 شركة تمويل في مبادرة الإقراض غير المباشر «منشآت» وحصولها على الدفعة الأولى من الدعم البالغة 300 مليون ريال بنهاية عام 2018م، ومن المتوقع زيادة عدد الشركات المستفيدة من الدعم. بالإضافة إلى ذلك، أُطلق عدد من المبادرات ضمن برنامج الإسكان وبرنامج تطوير القطاع المالي.

2-8-4 النشاط الإشرافي والرقابي

من أهم التطورات في مجال النشاط الإشرافي والرقابي على شركات التمويل خلال العام 1439هـ/1440هـ (2018م) إصدار (18) تعميماً شملت عدداً من المواضيع ذات العلاقة بأعمال شركات التمويل، ومن أبرزها: تعميم المتطلبات الإجرائية لتوثيق الرهن العقاري، والتعميم المتعلق باختيارية التزام شركات التمويل ببعض المواد

عند التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتعميم آلية التعامل مع منتجات التمويل العقاري ذات التكلفة المتغيرة للأفراد، والتعميم بالتعليمات الإلزامية عند تقديم منتج التمويل العقاري للأفراد، وتعميم زيادة الحد الأقصى للتمويل العقاري للمواطنين لتملك المسكن الأول، وغيرها من التعاميم التي تهدف إلى حماية حقوق المتعاملين وتطوير القطاع والمحافظة على استقراره.

كذلك تم إصدار عدد من الضوابط والقواعد والتعليمات، ومن أبرزها ما يلي:

- السماح بمساهمة الصناديق الاستثمارية في القطاع بشكل غير مباشر، ويتوقع أن يوفر ذلك مصدرَ سيولة جديداً للشركات.
- إصدار مبادئ التمويل المسئول للأفراد، التي وضعت حدّاً لإجمالي الالتزامات الائتمانية الشهرية من إجمالي الدخل الشهري للعميل.
- إقرار صيغ نموذجية لعقود التمويل العقاري للأفراد.
- منح الموافقات الأولية للترخيص لعدد 3 شركات تمويل.

2-8-5 الزيارات الإشرافية على شركات التمويل

بلغت الزيارات الإشرافية لشركات التمويل خلال عام 2018م ما مجموعه 25 زيارة تضمنت متابعة النواحي الفنية والنظامية لهذه الشركات وخطط العمل والحوكمة، وتقييم مدى التزام تلك الشركات بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية.

2-9: الإشراف على أنظمة المدفوعات المالية والمقاصة

شهدت نظم المدفوعات في المملكة تطوراً كبيراً على مدار السنوات الماضية، حيث عملت المؤسسة على إنشاء وتطوير بنية تحتية حديثة للمدفوعات والإشراف عليها وإدارتها وفق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة في المجال المصرفي، إيماناً منها بأهمية دور نظم المدفوعات في القطاع المالي والمصرفي من خلال عمليات الدفع والمقاصة والتسويات المالية عبر القنوات الإلكترونية.

وكذلك نفذت المؤسسة عدداً من الإجراءات في ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والهيكلية تجاه قطاع المدفوعات، وعملت على إيجاد الأطر القانونية والتنظيمية لنظم المدفوعات والتسويات وخدماتها. وحرصت المؤسسة أيضاً على مواكبة أهم التطورات في مجال الإشراف على البنية التحتية لنظم المدفوعات والتسوية، وتبني المبادئ والتوصيات الخاصة بالإشراف عليها وتطبيقها، وتم استحداث مجلس الحوكمة والرقابة (Governance and Oversight Board)، وشعبة الإشراف على نظم المدفوعات في المؤسسة (Payment Systems Oversight) للقيام بالمهام الإشرافية على نظم المدفوعات الخاضعة لإشراف المؤسسة ورقابتها، ومتابعة أهم التوجهات والنشاطات والتطلعات المستقبلية في هذا المجال.

علاوة على ذلك، أجرت المؤسسة التقييم الخارجي لمبادئ البنية التحتية للسوق، وتم تشكيل فريق عمل دائم لتصميم عمليات تقييم مراقبة التطبيق، وتنظيمها، وتنفيذها. ونتيجة لذلك، تم إحراز تقدم كبير في تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية، حيث حصلت المؤسسة في المرحلة الأولى لتطبيق المبادئ والمسؤوليات على أعلى تصنيف (درجة 4).

وقد أصدر بنك التسويات الدولية تقريره المحدث لعام 2018م عن نتائج تقييم الدول، وقد حصلت المؤسسة على تقييم «متوافق كليّاً».

وقد سعت المؤسسة إلى إيجاد نظم مدفوعات فاعلة ومتكاملة وآمنة في المملكة تضاهي أفضل النظم الدولية وذلك لتسهيل الخدمات المصرفية، وتعزيز إسهام النظام المصرفي، والقيام بدوره بفاعلية تجاه المنظومة الاقتصادية المحلية. ومن أبرز تلك الأنظمة ما يلي:

2-9-1 الشبكة السعودية للمدفوعات -مدى

يُعدّ نظام «مدى» الهوية الجديدة للشبكة السعودية للمدفوعات، وجاء إطلاقه ليمنح أنظمة الصرف الآلي ونقاط البيع أبعاداً من المرونة والسرعة والأمان والقبول

وذلك من خلال شبكة مكونة من أحدث تقنيات الدفع الإلكتروني العالمية. ويربط نظام «مدى» جميع أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع المُقدّمة من المصارف المحلية بنظام مركزي لتمرير العمليات المالية المُنفذة بواسطة البطاقات المصرفية. كذلك يتيح نظام «مدى» قبولاً محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال ربطه بالشبكة الخليجية للمدفوعات وشركات البطاقات العالمية، وبذلك يُمنح حاملو بطاقات «مدى» نطاقًا أوسع للاستخدام محلياً وخارجياً. وتُعد خدمة «مدى» الركيزة الأساسية للتحول للدفع الإلكتروني عوضًا عن النقد في قطاع التجزئة المحلي. ويمتاز نظام «مدى» بالعديد من السمات، منها:

- طاقة استيعابية فائقة تعادل سبعة أضعاف حجم عمليات الجيل السابق.
- معايير غير مسبوقة من سرعة إنجاز العمليات وكفاءة الأداء.
- نطاق أوسع للاستخدام.
- قبول عالمي غير محدود.
- إشعار فوري لحاملي البطاقات عند إجراء أي عملية مالية (شراء أو سحب نقدي).
- رفع سقف الحد اليومي لقيمة العمليات الشرائية عبر نقاط البيع لغاية 200 ألف ريال.
- إتاحة خدمة «مدى نقد» التي تُمكّن العميل من الحصول على مبلغ نقدي عند الشراء من المتاجر المشتركة بالخدمة.
- معايير إضافية للحماية والأمان.

إضافة إلى ذلك، تم طرح العديد من الخدمات والمنتجات في عام 2018م، وتحقيق عددٍ من المنجزات على النحو التالي:

- نمو عدد عمليات «مدى» لأجهزة نقاط البيع بنهاية عام 2018م بنسبة 45.7 في المئة ووصولها إلى نحو 1,032 مليون عملية مقارنةً بالأرقام المحققة خلال عام 2017م (708 مليون عملية)، وهو رقم قياسي يتخطى المليار عملية لأول مرة في تاريخ نظام المدفوعات الوطني «مدى».
- وصول إجمالي قيمة عمليات أجهزة نقاط البيع عبر نظام «مدى» إلى مستوى قياسي غير مسبوق محققةً 232.3 مليار ريال خلال عام 2018م.
- استمرار تحقيق خدمة نقاط البيع للأرقام القياسية خلال عام 2018م وذلك بتخطي حاجز 100 مليون عملية شهرياً و٤ مليون عملية يومياً.
- الاستمرار في تحفيز عمليات الدفع الإلكتروني من خلال نشر خاصية الدفع عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) وذلك من خلال تفعيلها في خدمة مدى أثير، حيث وصل عدد الأجهزة الداعمة لهذه الخدمة إلى أكثر من 310 آلاف جهاز (88 في المئة)، ووصل عدد البطاقات البنكية المدعمة بهذه الخاصية إلى حوالي 9.9 مليون بطاقة.
- وصول عدد عمليات تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) بنهاية عام 2018م إلى نحو 169 مليون عملية مقارنةً بالأرقام المحققة خلال عام 2017م (8 مليون عملية)، وقد شكلت هذا العمليات ما نسبته 52 في المئة من نسبة النمو الإجمالية في عدد عمليات نقاط البيع التي تم تحقيقها خلال العام.
- استمرار نمو عمليات خدمة «مدى» للدفع عبر شبكة الإنترنت التي تم إطلاقها في شهر أبريل من عام 2018م، ووصولها إلى أكثر من مليون عملية بقيمة شرائية إجمالية تخطت المليار ريال، وتم تنفيذ هذه العمليات عبر 412 متجراً تمثل قطاعات التجارة الإلكترونية في المملكة.
- رفع السقف الأعلى لتنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني عبر تقنية الاتصال قريب المدى لأكثر من 100 ريال مع اعتماد وسائل الحماية الضرورية بهدف تهيئة بيئة المدفوعات الإلكترونية في المملكة لأدوات الدفع الأخرى كأجهزة الجوال والأساور الذكية.
- تنفيذ أكثر من 38 ألف زيارة ميدانية خلال عام 2018م من فريق التواصل المعني بتدقيق جودة خدمات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع المقدمة للمتاجر، مع توسيع نطاق عمل الفريق ليشمل تدقيق جودة الخدمة المقدمة لقطاعات المتاجر الإلكترونية.
- التصريح التقني لكافة المصارف السعودية لتقديم

خدمة مدى باي (Pay) للدفع عن طريق الأجهزة الذكية، وخدمة الدفع عبر الإنترنت من خلال بطاقات مدى البنكية، بالإضافة إلى التصريح لثلاث بوابات إلكترونية (Payment Gateways).

- إكمال إجراءات التصريح التقني لتوسيع نطاق عمل الشبكة الخليجية للمدفوعات بين دول مجلس التعاون الخليجي (مملكة البحرين) للسماح لحاملي البطاقات البنكية بالدفع من خلال أنظمة الدفع المحلية لدول المجلس.
- إكمال العمل والتنسيق مع شركات الدفع العالمية والبنوك المستضيفة لإتاحة قبول عمليات الدفع عن بعد بتقنية (NFC) للبطاقات الائتمانية من خلال خدمات فيزا باي ويف (Visa PayWave)، ماستر كارد باي باس (Mastercard PayPass).
- إلغاء الحد الأقصى لعمليات بطاقات مدى البنكية على أجهزة نقاط البيع بهدف دعم مبادرات المملكة في التطلعات الخاصة بأهداف التوجه نحو «مجتمع لا نقدي».
- متابعة إنجاز عددٍ من التحسينات التقنية على الأداء العام للأنظمة، ومن ذلك تقليل الوقت المستغرق لإتمام عمليات الدفع الإلكتروني إلى 3,4 ثوانٍ وهو المعدل للعملية الواحدة.
- إطلاق خدمة الدفع عبر الأجهزة الذكية من خلال تطبيق مدى باي (PAY)، وتمكين حاملي البطاقات من رقمنة بطاقاتهم البنكية واستخدامها للدفع عبر أجهزة الهاتف المحمول.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإنجازات قد ساهمت في تسارع انتشار أجهزة نقاط البيع خلال عام 2018م، وأدت إلى ارتفاع طلب المتاجر والأسواق في مختلف مدن المملكة على استخدام هذه الأجهزة، ليصل مجموع أجهزة نقاط البيع الموزعة إلى أكثر من 350 ألف جهاز مقارنة بنحو 300 ألف جهاز في نهاية العام السابق.

2-9-2 النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE سريع)

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ «سريع» تقدماً في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة منذ بداية تفعيله في تاريخ 14 مايو 1997م. ويمثّل هذا النظام البنية الأساسية التي يعتمد عليها عددٌ من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة، ويشارك حاليّاً 23 مصرفاً في نظام «سريع». وبلغ إجمالي عدد الدفعات لعام 2018م نحو 135.8 مليون دفعة بقيمة 49.9 تريليون ريال. وشملت عمليات دفعات الرواتب نحو 25.2 مليون عملية. كذلك حقق النظام نسبة إتاحة واستمرارية في التشغيل تبلغ 100 في المئة خلال عام 2018م.

3-9-2 نظام سداد للمدفوعات

انطلاقًا من رؤية المؤسسة الرامية إلى بناء قاعدة إلكترونية حديثة بتقنيات متطورة لتسهيل عملية انسياب الفواتير والمدفوعات الإلكترونية في المملكة، إضافة إلى إيجاد وسيط موثوق به بين المصارف والجهات المختلفة، فقد طُوّر نظام سداد للمدفوعات، وهو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى آليًا عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع المصارف، وأجهزة الصرف الآلي، والهاتف المصرفي، والإنترنت المصرفي).

وبلغ مصدري الفواتير المرتبطين بنظام سداد للمدفوعات في نهاية عام 2018م نحو 170 مفوتراً من قطاعات مختلفة تمثل الخدمات العامة كالكهرباء، والمياه، وشركات الاتصالات، بالإضافة للمفوترين الآخرين، مثل: شركات الطيران، وشركات التأمين، وشركات التقسيط، والجامعات، واشتراكات وإعلانات الصحف السعودية، وخدمة تسديد مستحقات بطاقات الائتمان والقروض لعدد من المصارف المحلية. كذلك تم ربط العديد من الجهات الحكومية، مثل: الوزارات والهيئات وأمانات المناطق، التي بلغ عددها 62 جهة. وقد بلغ عدد المصارف المرتبطة بالنظام لنفس الفترة 17 مصرفًا. ومن أبرز التطورات في هذا الصدد خلال عام 2018م ما يلي:

- بلغ عدد العمليات التي تمت معالجتها خلال نظام

سداد لخدمة فواتير سداد في عام 2018م نحو 235.6 مليون عملية.

- وصلت قيمة المبالغ المعالجة من خلال خدمة فواتير سداد إلى نحو 356.5 مليار ريال لعام 2018م، وذلك لأول مره منذ إطلاق الخدمة.
- وصول الحصة السوقية لخدمة فواتير سداد إلى 96.8 في المئة من إجمالي العمليات لعام 2018م.
- وصول عدد العمليات المنفذة للجهات الحكومية لعام 2018م إلى 69.8 مليون عملية.
- وصول عدد العمليات المنفذة من خلال خدمة حساب سداد لعام 2018م إلى 989 ألف عملية بزيادة تصل إلى 654 في المئة مقارنة بعام 2017م.
- وصول قيمة العمليات التي تمت معالجتها من خلال خدمة حساب سداد لعام 2018م إلى 459 مليون ريال.
- وصول عدد المتاجر المقدمة لخدمة حساب سداد إلى 299 متجراً.
- وصول عدد المستخدمين المسجلين بخدمة حساب سداد إلى 1.2 مليون مستخدم مسجل بنهاية عام 2018م.

2-9-4 منصة إيصال

أطلقت المؤسسة منصة إلكترونية لفواتير الأعمال (e-Invoicing) تحت مسمى «إيصال» في نهاية الربع الأول لعام 2018م، وتهدف هذه المنصة إلى تسهيل آلية إجراء المدفوعات بين الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة والموردين الذين يتعاملون مع هذه الجهات. ومن المتوقع أن تساهم منصة «إيصال» في خفض تكاليف المعاملات المالية، وتعزيز كفاءة البيئة المؤسسية من خلال تيسير عمليات الفوترة الخاصة بموردي الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة وإتاحة دفعها إلكترونياً، وذلك تماشياً مع رؤية المملكة 2030 وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي لرفع معدل التعاملات المالية الرقمية. ومن أبرز التطورات في هذا الصدد خلال عام 2018م ما يلي:

- توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للزكاة والدخل تهدف إلى تعزيز التعاون المتبادل وبناء العلاقات طويلة الأمد بين كلا الطرفين وبالأخص فيما يتعلق بالتقارير الضريبية التي يتم إصدارها للموردين المسجلين في المنصة.
- تم التوقيع مع أكثر من 45 مورداً من مختلف القطاعات.
- وصل عدد الفواتير التي تمت معالجتها من خلال منصة إيصال إلى أكثر من 16 ألف فاتورة.
- شاركت جميع البنوك السعودية في المرحلة الأولية لإطلاق منصة إيصال لتسهيل عملية دفع الفواتير من خلال قنوات البنك المختلفة.

2-9-5 مقاصة الشيكات

سعت المؤسسة إلى تحديث أجهزتها بجميع فروعها العشرة لتلبي الاحتياج المحلي للشيكات وتداولها بين المصارف. وقد حُدّثت أجهزة وأنظمة غرف المقاصة الآلية الثلاث (في الرياض، وجدة، والدمام) في السنوات الماضية، وهي تشمل مقاصة نحو 90 في المئة من الشيكات. الجدير بالذكر أن عدد الشيكات بدأ بالتناقص على المستوى العالمي، إذ زاد التوجه نحو قنوات دفع إلكترونية جديدة لتكون بدائل عنها، مثل الحوالات ونقاط البيع. وتراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية المقاصة بواسطة غرف المقاصة في المملكة في عام 2018م بنسبة 21.0 في المئة، بانخفاض بنحو 896.9 ألف شيك، وانخفضت قيمتها بنسبة 19.1 في المئة إلى 285.1 مليار ريال. إلى جانب ذلك، ارتفع متوسط قيمة الشيك في عام 2018م بنسبة 2.4 في المئة (من 82,639 ريالاً في عام 2017م إلى 84,652 ريالاً في عام 2018م).

2-10: حماية عملاء القطاع المصرفي والمالي

تعمل المؤسسة على خدمة مصالح عملاء القطاعات التي تشرف عليها، وتحرص على حماية تلك المصالح، إذ يُعد ذلك هدفاً إستراتيجيّاً تسعى المؤسسة إلى تحقيقه عبر حرصها على أن تقدم هذه القطاعات مستوىً متقدماً من المعاملة العادلة والآمنة، وإلى ضمان انتشار الخدمات المالية على كافة المستويات (الشمول المالي). ولذلك أنشأت المؤسسة موقع «ساما تهتم»

لاستقبال شكاوى العملاء وضمان معالجتها بعدل وشفافية، وتوفير منصة توعوية رسمية يمكن للأفراد الرجوع إليها للحصول على معلومات موثوقة في الثقافة المالية والحقوق والواجبات التي نصت عليها الأنظمة واللوائح الصادرة من المؤسسة.

واستمرت المؤسسة خلال العام 1439هـ/1440هـ (2018م) في استقبال الشكاوى ومعالجتها عبر نظام «ساما تهتم» الذي يتيح لعملاء القطاعات المالية التي تخضع لإشراف المؤسسة ورقابتها تقديم شكاواهم إلى المؤسسة ومتابعتها، وذلك في إطار يضمن سرعة المعالجة والوضوح. وتم في هذا الصدد استقبال 196,845 شكوى متنوعة من عملاء المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل ومعالجتها، سواءً وردت إلى المؤسسة بشكل مباشر أو عن طريق الجهات الحكومية. وكذلك تم استقبال 582,569 مكالمة عبر مركز التواصل تنوعت بين شكاوى واستفسارات. إضافةً إلى ذلك، عملت المؤسسة على عدة مبادرات لتعزيز حماية عملاء الجهات المالية، ومن أبرزها: إصدار مبادئ التمويل المسؤول للأفراد، وضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد.

2-11: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمرت المؤسسة في تنفيذ المهام التفتيشية الدورية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها للتأكد من مدى تطبيق التعليمات والأنظمة واتباعها، ورصد أي مخالفات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها وتقويمها، ومن ذلك ما هو متعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضمنت إنجازات المؤسسة في هذا الصدد ما يلي:

- نفذت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال خطة عمل متكاملة وفق جدول زمني محدد، من أجل تحسين البيئة التشريعية وتعزيز فعالية التدابير المتخذة في مجال المكافحة، بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير الدولية الصادرة في هذا الشأن.
- قامت المملكة بمراجعة شاملة لنظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام جرائم الإرهاب وتمويله وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) في عام 2012م.
- أصدرت الجهات الرقابية والإشرافية (وزارة العدل، ووزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي) عدداً من الأدلة والقواعد والآليات والتعاميم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتواكب مع المستجدات والمتطلبات الدولية.
- كثفت المؤسسة جهودها في القيام بالمهام التفتيشية الدورية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها بناءً على تقييم المخاطر، وذلك للتأكد من فاعلية ضوابط وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجودة نظم المعلومات المستخدمة وبرامج التوعية والتدريب المستمرة التي تساهم في الحد من استغلال المؤسسات في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك للتأكد من الالتزام بجميع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاميم ذات الصلة ورصد أي مخالفات أو تجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها ومتابعة تصحيحها.
- استمرت اللجان الدائمة المكونة من مؤسسة النقد وممثلين عن جميع القطاعات المالية (البنوك المحلية، وفروع البنوك الأجنبية، ومراكز الصرافة، وشركات التأمين، وشركات التمويل) في عقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة موضوعات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، ومنها حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- تفعيل مجال التوعية والتدريب المتخصص، حيث استضافت المملكة عدداً من المؤتمرات والندوات وورش العمل، ومنها الملتقى السنوي العاشر للالتزام ومكافحة غسل الأموال الذي عُقد خلال الفترة 16-17 محرم 1440هـ الموافق 26-27 سبتمبر 2018م، ونُظم الملتقى بالتعاون والتنسيق

بين المعهد المالي واللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال وتومسون رويترز.

- استمر عقد الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ومقرها مؤسسة النقد. إضافةً إلى ذلك، شاركت المؤسسة في أعمال اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله ومقرها رئاسة أمن الدولة، واللجنة الدائمة الخاصة بتطبيق قرارات مجلس الأمن وفق الفصل السابع ومقرها في وزارة الخارجية، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المعنية بالتعاون الدولي وتلقي الطلبات الدولية ومقرها وزارة الداخلية.
- استمرت المملكة عضواً مراقباً في مجموعة العمل المالي (FATF). ووفقاً لسياسة إجراءات العضوية المعتمدة من المجموعة، تخضع المملكة حاليّاً لعملية تقييم متبادل لإجراءاتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وتتولى مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) إجراء ذلك التقييم، ويأتي التقييم تمهيداً لحصول المملكة على العضوية الدائمة في المجموعة. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة العمل المالي ناقشت تقرير تقييم المملكة في يونية من عام 2018م، والمملكة حاليّاً في صدد إكمال إجراءات الانضمام إلى المجموعة ومتطلباته لتكون عضواً دائماً فيها.
- استمرت المملكة في المشاركة بفعالية في أعمال مجموعة العمل المالي (FATF) بصفتها عضواً مراقباً، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) بصفتها عضواً مؤسساً ودائماً.
- وضعت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال أهدافاً إستراتيجية وطنية تساعد في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تعزيز مستوى التعاون والتنسيق المحلي والدولي، وتعزيز فاعلية عمل الجهات ذات العلاقة، وضمان وجود فهم وتقييم للمخاطر لدى الجهات ذات العلاقة، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه الأهداف واعتمدها في القرار رقم (42) وتاريخ 15 محرم 1440هـ .

2-12: مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي

تتابع المؤسسة باستمرار المواضيع ذات العلاقة بمكافحة الاختلاس والاحتيال المالي، حيث سبق أن اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات الإشرافية والرقابية في هذا الصدد، ومن ذلك صدور التحديث الأول في عام 2015م على سياسة الضمانات المالية وإجراءات تغطية المراكز المالية للنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة «سريع». وكذلك أصدرت المؤسسة في عام 2015م القواعد الخاصة بصندوق حماية الودائع، وبموجبه ستُغطى الودائع حتى 200,000 ريال سعودي من مبلغ كل وديعة، وسيُمول هذا المشروع من صندوق تؤسسه المصارف خصيصاً لهذا الغرض.

وأصدرت المؤسسة في العام نفسه سياسة التحقق باستخدام الرقم السري على البطاقات الائتمانية عند الشراء من خلال نقاط البيع عوضاً عن المستخدم سابقاً في التحقق بالاكتفاء بطلب التوقيع من حامل البطاقة. وفي نوفمبر من عام 2014م، بدأت المؤسسة مراجعة وتقييم المرحلتين الثانية والثالثة لتطبيق المسؤوليات الخمس الصادرة عن لجنة أنظمة المدفوعات والبنى التحتية للأسواق المالية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وتركز المرحلة الثانية على ما إذا كانت أنشطة السلطات المعنية في الدولة تتسق مع المسؤوليات ذات الصلة وما إذا كانت هذه السلطات تراعي المسؤوليات بطريقة كاملة ومتسقة. وقد صدر تقرير بنتائج التقييم الذي يغطي جميع الدول في نوفمبر من عام 2015م، ونُشر على الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولية، إذ حصلت المؤسسة على تقييم «متوافق كليّاً (Observed)» على تطبيق المسؤوليات الخمس.

2-13: الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

تسعى المؤسسة إلى أن تكون وكالة الأبحاث والشؤون الدولية منبعاً فكريّاً لها، ووجهةً فاعلةً يُعتمد عليها داخل

المؤسسة وخارجها، من خلال إعداد الدراسات ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وأن تكون مصدراً لأحدث وأدق البيانات النقدية والمصرفية والمالية، ومن ذلك ميزان المدفوعات للمملكة، لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز منجزات الوكالة ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للمؤسسة الذي يُعد مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- عقد ورش عمل ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع الأكاديميين والمصرفيين والمهتمين، وتتناول العديد من المواضيع والمستجدات على الساحتين الاقتصادية والمالية، وقد عقدت الوكالة خلال عام 1439هـ/1440هـ (2018م) أربع ورش عمل.
- تقديم عروض شهرية عن أوراق عمل إلى المسؤولين في المؤسسة والمعنيين بالشأن المالي، وذلك لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي المؤسسة والقطاعات الحكومية الأخرى.
- إعداد تقارير وإحصاءات شهرية وربع سنوية ونشرها على موقع المؤسسة الإلكتروني، ومنها: النشرة الإحصائية الشهرية، وتقرير التضخم، وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التطورات النقدية والمصرفية.
- السعي إلى الوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة دول العشرين لفجوة البيانات.
- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنموية، ونشرها على موقع المؤسسة.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في مجال القطاع النقدي والمصرفي والمالي، وتوقعات المؤسسة بشأن الاقتصاد الوطني.
- المشاركة في فرق عمل متعددة مع العديد من الجهات، بغرض دراسة عدد من الاستراتيجيات المختلفة وصياغتها، وذلك في مجالات تحفيز القطاع الخاص، وسوق الدين، والوعي والتعليم المالي، وتطوير القطاع المالي، وتشجيع الادخار المحلي، وإصلاح أسعار الطاقة، وغيرها.

2-14: المعهد المالي

استمر المعهد المالي خلال عام 1439هـ/1440هـ (2018م) في سعيه نحو تحقيق رسالته التي قد بدأها في الربع الأخير من عام 2014م الهادفة إلى تطوير مهارات العاملين في القطاع المالي من خلال وضع معايير الجدارة، ومنح الشهادات المهنية المتخصصة، وتقديم حلول عالية الجودة، لتطوير القدرات المهنية. وفي هذا الصدد، انتهى المعهد من تحديد الجدارات للعاملين في وظائف الالتزام ووظائف الخزينة، إضافة إلى القطاعات مثل: مصرفية الأفراد، ومصرفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومصرفية الشركات، وشركات التأمين، وإدارة المخاطر. وفي ما يلي نشاطات المعهد المالي خلال عام 1439هـ/1440هـ (2018م):

1-14-2 مراجعة جدارات القطاع المالي وترجمتها، وتطوير المواد العلمية المبنية على تلك الجدارات

عُقدت ورش عمل مع المختصين لمراجعة إطار جدارات الالتزام وإدارة المخاطر في المستوى التأسيسي. إضافة إلى ذلك، اكتملت ترجمة الجدارات الخاصة بقطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي ما يخص تصميم المواد العلمية، تم تطوير عدد من المواد المبنية على الجدارات بالمشاركة مع جهات متخصصة في المجال، حيث تمت مراجعة جميع المواد في ورش عمل بحضور ممارسين في القطاع من أصحاب الخبرات غير الذين تم الاستعانة بهم في تصميم المواد. وشملت المواد العلمية الاختبار المهني للمستشار الائتماني، والاختبار المهني في أساسيات مصرفية الأفراد، والاختبار المهني في أساسيات التأمين، والاختبار المهني لموظفي مراكز الصرافة والتحويل، والاختبار المهني للالتزام-المستوى التأسيسي.

2-14-2 التدريب

قدم المعهد خلال عام 2018م دورات تدريبية متنوعة لقطاع مصرفية الأفراد، إضافة إلى العديد من الدورات التدريبية الموجهة إلى لعاملين في القطاع المالي في كلٍّ من تخصصات الأنظمة والقوانين، والمهارات

السلوكية، وغيرها من الدورات المصرفية المتخصصة. وبلغ إجمالي عدد البرامج التدريبية المقدمة 228 برنامجاً شملت مختلف القطاعات المالية وبرامج اللغة الإنجليزية. وبلغ عدد المشاركين في هذه البرامج 3307 متدربين، وتنوعت هذه البرامج التدريبية وشملت ما يلي:

2-14-2-1 برامج اعتيادية

قدم المعهد 159 دورة من البرامج المفتوحة بإجمالي مشاركين بلغ 2060 متدرباً، وبلغ عدد البرامج المغلقة حوالي 69 دورة لعدد 1247 متدرباً.

2-14-2-2 التدريب بالمحاكاة

أنشأ المعهد قاعة المحاكاة (Simulation Room) بهدف تقديم تدريب متخصص للعاملين في مجال الخزينة ومجال الاستثمار، وتوفر هذه القاعة التسهيلات والأدوات التي تحاكي بيئة العمل في الواقع الفعلي من خلال توفير قواعد بيانات متطورة يتم تحديثها بشكل مستمر، إضافة إلى عرض بيانات السوق المالية من خلال شاشات ونظام معلومات لكل متدرب يسمح له بإجراء عمليات البيع والشراء في الأسواق المالية بشكل مماثل لما يقوم به في وظيفته. وقد تم تنفيذ برنامجين تدريبيين في قاعة المحاكاة بالتعاون مع شركة يوروموني (Euromoney) لعدد 26 مشاركاً.

2-14-2-3 البرامج المقدمة للإعلاميين

- برنامج مفهوم الصناعة المصرفية ودورها في التنمية الاقتصادية: تضمن البرنامج تعاون المعهد مع لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بهدف رفع الوعي المالي في الوسط الإعلامي عن طريق شرح المفاهيم الأساسية في القطاع المالي للإعلاميين. وفي عام 2018م، قُدمت ثلاثة برامج توعوية تحت مسمى «مفهوم الصناعة المصرفية ودورها في التنمية الاقتصادية» في كلٍّ من الرياض، وجدة، والدمام.
- برنامج مفهوم صناعة التأمين للإعلاميين: تضمن البرنامج تعاون المعهد مع لجنة الإعلام والتوعية التأمينية من أجل رفع الوعي التأميني في الوسط الإعلامي عن طريق شرح المفاهيم الأساسية في قطاع التأمين للإعلاميين. وفي عام 2018م، قُدم برنامجان توعويان تحت مسمى «مفهوم صناعة التأمين» في كلٍّ من الرياض، وجدة.

2-14-2-4 تدريب منسوبي مؤسسة النقد العربي السعودي

شارك المعهد في تدريب منسوبي المؤسسة عن طريق البرامج العامة المفتوحة والمغلقة. وتعاون المعهد المالي مع المؤسسة في تقديم البرامج التخصصية التالية:

- البرنامج التأهيلي لصناعة التأمين: بدأ البرنامج في عام 2017م وانتهى في الربع الأول من عام 2018م، ونُفذ البرنامج في كلٍّ من الرياض، وجدة، والدمام.
- البرنامج التأهيلي لموظفي البنك المركزي اليمني: بدأ البرنامج في عام 2017م وانتهى في الربع الأول من عام 2018م، وتضمن البرنامج عدداً من الدورات في مجال المصرفية والمالية والمهارات السلوكية، ونّفذ البرنامج في مدينة الرياض.
- برنامج الاقتصاديين السعوديين (الدفعة السادسة عشرة): بدأ البرنامج في عام 2017م وانتهى في الربع الأول من عام 2018م، ونُفذ في مدينة الرياض.

2-14-3 الاختبارات المعيارية (المهنية)

أتاح المعهد المالي خلال عام 2018م خمسة اختبارات معيارية في مختلف المجالات المالية قُدمت باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك من خلال أربعة مراكز اختبارات على مستوى المملكة، وبلغ عدد المختبرين 10,657 مُختبراً.

2-14-4 الندوات وورش العمل التي نظمها المعهد خلال عام 2018م

استضاف المعهد خلال عام 2018م العديد من الندوات وورش العمل الهادفة إلى تحقيق قيمة مضافة لخدمة القطاع المالي في المملكة، وأتاحت هذه الندوات وورش العمل الفرصة للمختصين بالاطلاع على أحدث

التجارب والمستجدات العالمية والإقليمية والمحلية، إذ تُعد نافذة إضافية للتواصل مع الجهات المالية، ومركز لقاء لتبادل وجهات النظر بين الخبراء المتحدثين والعناصر المشاركة. وقد عقد المعهد خلال عام 2018م الندوات وورش العمل الآتية:

- حوكمة عمليات الاندماج والاستحواذ وأثرها في التصنيف الائتماني.
- فعالية توعوية تعريفية بشهادة المحلل المالي المعتمد، وفوائدها، ومستقبلها في المملكة.
- مستقبل التقنية المالية والعملات الرقمية.
- التحديات في صناعة إدارة الأصول بالمملكة.
- كشف الاحتيال والوقاية منه.
- ملتقى الالتزام ومكافحة غسل الأموال بنسخته العاشرة.
- الركائز الثلاث للمالية.
- أمسية مع الجمعية السعودية للمحللين الماليين المعتمدين ومعهد المحللين الماليين المعتمدين.
- إفطار عمل مع الجمعية السعودية للمحليين الماليين المعتمدين ومعهد المحللين الماليين المعتمدين.
- تقييم الأسهم وتحليلها.
- النمذجة المالية.
- أساسيات التحليل.
- طبيعة الاستثمار في الشركات الناشئة.
- المنتدى السنوي الرابع للمعايير المالية لقياس أداء الاستثمار.
- إدارة المخاطر.

وبلغ عدد فعاليات عام 2018م ما مجموعه 16 فعالية متنوعة استهدفت العاملين في القطاع المالي، وبلغ إجمالي المشاركين فيها 2214 مشاركاً.

2-14-5 اجتماعات اللجان والتنسيق

يتولى المعهد المالي استضافة أعمال اللجان المتخصصة ضمن القطاعات التي يخدمها، ليكون نقطة التقاء المختصين والمهتمين في مختلف المجالات ذات العلاقة كالمصارف والتأمين والتمويل. وحرص المعهد المالي خلال عام 2018م على عقد اجتماعات دورية مع القطاع المالي، وصل عددها إلى 13 اجتماعاً مع إدارات الموارد البشرية والتدريب في القطاع المالي.

2-14-6 مشروع إنشاء الأكاديمية المالية

بناءً على توجيهات الإدارة العليا في المؤسسة في ما يخص بدء العمل على مشروع الأكاديمية المالية بالشراكة مع هيئة السوق المالية، اكتملت أعمال الشركة الاستشارية المتعلقة بوضع إطار عمل للتعاون بين المؤسسة والهيئة في سبيل استكمال الخطوات اللازمة لإنشاء الأكاديمية وفقاً للإجراءات النظامية اللازمة، على أن تكون الأكاديمية المالية ذات شخصية اعتبارية مستقلة وغير هادفة إلى الربح، وتتشارك الجهتان -المؤسسة والهيئة- في رعايتها وتقديم الدعم اللازم لها للقيام بأعمالها، ويستمر المعهد المالي التابع للمؤسسة في تقديم خدماته وبرامجه خلال الفترة الانتقالية، ومن ذلك تقديم برامج مخصصة لقطاع السوق المالية الذي تشرف عليه الهيئة، ويستمر ذلك إلى حين اكتمال إجراءات إنشاء الأكاديمية.

2-15: المشاركات الدولية والإقليمية للمؤسسة

تشارك المؤسسة بفاعلية في عضوية العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية واجتماعاتها، مثل: اجتماعات مجموعة العشرين، وبنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، ومنظمة التجارة العالمية، والهيئات المالية العربية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، واجتماعات محافظي المصارف المركزية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجلس النقدي الخليجي، وعدد من اللجان الفنية وفرق العمل التابعة للجنة المحافظين. كذلك تتعاون المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة بهدف الإعداد لاستضافة المملكة لأعمال مجموعة العشرين خلال عام 2020م. وانضمت المؤسسة مؤخراً إلى عضوية الهيئة الدولية لضامني

الودائع (IADI) في عام 2019م.

3- المسؤولية الاجتماعية

تحرص المؤسسة على تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية الصادرة عن منظمة المعايير الدولية (IOS)، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وتحقيق المحور الثالث من رؤية المملكة 2030 «وطن طموح ومواطنة مسؤولة» الذي يدعو إلى تكامل الأدوار التي يؤديها المواطنون سواء كانوا يعملون في القطاع الحكومي أو الخاص أو غير الربحي وذلك للوصول إلى الآمال والتطلعات، وتحقيق الإنجازات، والمحافظة على المكتسبات، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بتحمّل كل فرد مسؤولياته. وتدرج المؤسسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن مهامها الرئيسة، وتتعاون كذلك مع القطاعات المالية التي تشرف عليها وتحثها على المساهمة في المسؤولية الاجتماعية. وفي سبيل تحقيق ذلك، تدرس المؤسسة في البداية أهم حاجات المجتمع الملحّة، ثم تحثّ القطاعات المالية التي تشرف عليها على تقديم أنشطة تخدم تلك الحاجات الاجتماعية قدر الإمكان. وفي ما يلي المهام الرئيسة التي تضطلع بها المؤسسة والتي تندرج تحت أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

3-1: الاستقرار المالي

إدراكاً لأهمية دورها في الحفاظ على الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني، تعمل المؤسسة على تنفيذ المهام المنوطة بها، ومن ذلك إصدار تقرير عن الاستقرار المالي يستعرض مؤشرات السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية بهدف تعزيز نشر مؤشرات النظام المالي ككل، ويوفر التقرير أيضاً تحليلاً مفصلاً لأهم مخاطر النظام التي تواجهها المؤسسات المالية، إضافة إلى التدابير والسياسات الاحترازية. ويساهم الاستقرار المالي على نحوٍ مهم في استدامة النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع. وإضافة إلى دورها في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، أطلقت المؤسسة عدة حملات توعوية تشرح تلك المؤشرات للفئات غير المتخصصة، وذلك عبر كافة قنوات التواصل المتاحة لضمان أكبر قدر من الانتشار. وفي هذا الإطار، نظمت المؤسسة بالشراكة مع هيئة السوق المالية النسخة الثالثة من ندوة «الاستقرار المالي 2018م».

3-2: قضايا المستهلكين

تهدف السياسة النقدية للمملكة التي تديرها المؤسسة وتنفذها إلى المحافظة على استقرار مستوى الأسعار المحلية وذلك من خلال استقرار سعر الصرف للريال، إضافة إلى ضبط مستويات السيولة المحلية وتأثير ذلك في المؤشرات الاقتصادية المختلفة. وتُعد معدلات التضخم في المملكة من أقل المعدلات -عند مقارنتها بمثيلاتها في البلدان الأخرى-، وتعد كذلك «طبيعية» من الناحية الاقتصادية. وفي السياق ذاته وبالنظر إلى الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسة في ما يخص القطاعات التي تشرف عليها، فقد أنشأت المؤسسة إدارة حماية العملاء التي من أهم أهدافها حصول عملاء القطاعات المالية على معاملة عادلة تتسم بالشفافية والصدق والأمانة، وكذلك حصولهم على الخدمات والمنتجات المالية بكل يُسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. إضافة إلى ذلك، تتولى إدارة حماية العملاء مسؤولية نشر الوعي بين كافة الفئات المستهدفة من خلال تقديم حملات توعية تشرح للعملاء كيفية التعامل مع المنتجات المالية وتفادي أي مخاطر، ومن خلال استقصاء الرأي العام في تلك الحملات، علاوة على استقبال شكاوى عملاء مختلف القطاعات المالية ومعالجتها.

3-3: تطبيق مبادئ الشفافية

استشعرت المؤسسة مسؤوليتها تجاه تطبيق مبدأ الشفافية في أعمالها، وأعدّت خطة للتواصل مع الجمهور عبر زيادة مساحة البيانات الاقتصادية والمالية التي تنشرها، بالإضافة إلى نشر أخبار المؤسسة والتعاميم الصادرة عنها وذلك باستخدام قنوات التواصل التقليدية أو الإلكترونية التي تتناسب مع جميع الفئات المستهدفة.

3-4: المشاركة في تنمية المجتمع وحمايته من المخاطر المالية والإلكترونية

بذلت المؤسسة العديد من الجهود ضمن دورها التثقيفي والتوعوي للمستفيدين من خدماتها وخدمات الجهات التي تشرف عليها، ويبرز ذلك الدور من خلال مشاركتها المحلية والدولية، منها على سبيل المثال فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، وكذلك استقبال طلبة الجامعات والمدارس في مقر المؤسسة وتقديم عروض توعوية، وكذلك من خلال الحملات الدعائية والإعلامية المستمرة التي تستهدف كافة الفئات بالتوعية. كما تتفاعل المؤسسة مع كافة الأيام والمناسبات الاجتماعية المعتمدة عالمياً ومحلياً بشكل سنوي وببرامج مختلفة تأكيداً لدورها المحوري في خدمة المجتمع.

وتساهم المؤسسة أيضاً في نشر الوعي المالي، وذلك عبر تبنيها للإستراتيجية الوطنية للتعليم والإرشاد المالي في المملكة، حيث يهدف الإطار العام للإستراتيجية إلى تعزيز محو الأمية المالية بين المواطنين ومؤسسات القطاع العام وقطاع الأعمال في المملكة.

ومن أهم جهود مؤسسة النقد في هذا السياق ما يلي:

- تنظيم عدد من الحملات التوعوية والتثقيفية للجمهور، وتهدف المؤسسة من خلال هذه الحملات إلى رفع الوعي بخصائص العملة الوطنية والتعريف بالعلامات الأمنية الظاهرة للورقة السليمة، وكيفية التمييز بينها وبين الورقة الزائفة. واستهدفت هذه الحملات الأسواق الشعبية والموسمية المتعاملة بالنقد وكبار السن من الباعة وأصحاب المحلات التجارية.
- تشكيل اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص، وذلك بتوجيه من المقام السامي، وتترأس اللجنة هيئة السوق المالية وعضوية كل من وزارة الداخلية، ووزارة الإعلام، ووزارة التجارة والاستثمار، ومؤسسة النقد العربي السعودي. وتعمل اللجنة على التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة للحد من ظاهرة التسويق للاستثمار والتداول في نشاطات الفوركس وكذلك التعامل في العملات الافتراضية، ومواجهتها.
- المبادرة إلى توقيف الكيانات المالية التي تتكرر تجاوزاتها التنظيمية والاستمرار في فرض الجزاءات والغرامات المالية على المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل التي يثبت في حقها تجاوزات نظامية، بالإضافة إلى الإعلان عن وقائع تلك التجاوزات في الإعلام المحلي لتحقيق الشفافية ورفع مستوى الانضباط في السلوك المالي.
- رعاية عدد من الكوادر الوطنية لتدريبهم وتأهيلهم في مجال الأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في النسخة الثانية من البرنامج المتخصص في الأمن السيبراني (SECURE 18) الذي يهدف لبناء جيل واعد من المختصين في مجال أمن المعلومات قادر على حماية القطاع المصرفي في عدد من الجهات المشاركة، إذ تُعد هذه المبادرة ضمن مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي التابع لرؤية المملكة 2030. وقد شارك في البرنامج 26 متدرباً خضعوا لتدريب مكثف استمر لأكثر من ستة أشهر بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.
- الاستمرار في تقديم العديد من البرامج والدورات التدريبية بهدف الارتقاء بمستوى الأداء في وظائف قطاع التأمين في المملكة من خلال تطوير قدرات الكوادر الوطنية في القطاع المالي بشكل عام، وتقديم الحلول التدريبية لهم، ودعم استقطاب تلك القطاعات لهم، لذلك أطلقت المؤسسة برنامجين لتطوير الكفاءات الوطنية في قطاع التأمين في عام 2018م، هما:
- **برنامج «تطوير المهنيين السعوديين في سوق لويدز في مجال التأمين»** الذي يهدف إلى اكتساب معرفة عميقة في المنتجات التأمينية المتخصصة وإعادة التأمين والمخاطر والفرص، وفهم شامل لكيفية عمل سوق لويدز ومهامه من خلال إطار عالمي لأسواق إعادة التأمين. كذلك يهدف البرنامج إلى بناء العلاقات وقنوات تواصل في سوق عمل لويدز لإعادة التأمين، وفهم توجهات لويدز للتأمين

التجاري للشركات وإدارة المخاطر والمخاطر الناشئة وتطوير المهارات الفنية للمتدربين.

- **برنامج دبلوم التأمين المتقدم (ACII)** الذي يستهدف الموظفين العاملين في شركات التأمين، إذ يهدف إلى رفع كفاءة العاملين السعوديين والسعوديات في الإدارات الفنية بقطاع التأمين من خلال منحهم الفرصة للحصول على شهادات مهنية في مجال التأمين، وتدريب منسوبي القطاع المالي وتأهيلهم، وهو أحد مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة 2030.

واستمرت المؤسسة في العمل المشترك مع المؤسسات الإعلامية والجهات ذات الصلة لنشر الثقافة المالية والاقتصادية بين كافة أفراد المجتمع، حيث عقدت المؤسسة دورة تدريبية استمرت لمدة يومين لعدد من منسوبي قناة الإخبارية السعودية وذلك في مقر المعهد المالي بالرياض. وتطرقت الدورة التدريبية إلى عدد من المواضيع الاقتصادية، من أبرزها: مقدمة في الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد المحلي بشكل خاص، وميزان المدفوعات، ومعدل التضخم، والأوراق المالية (السندات والصكوك)، والأسواق المالية، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي، والبطالة، وغيرها من المواضيع الاقتصادية والمالية.

3-5: تطوير الكوادر البشرية

لم تألُ المؤسسة جهداً في تطوير كوادرها البشرية عبر برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج لمجموعة من موظفيها للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراة في عدد من المعاهد والجامعات العالمية، إضافة إلى تقديم التدريب الداخلي والخارجي، وكذلك إتاحة تقديم البرامج التعليمية والتدريبية ذات العلاقة من خلال المعهد المالي، وإتاحة الفرصة لطلاب الجامعات للتدريب التطبيقي في التخصصات التي تكون ضمن أعمال المؤسسة وإعدادهم لدخول بيئة العمل مستقبلاً، وإعطاء الفرص لعدد من طلاب الجامعات للعمل خلال إجازة الصيف في التخصصات ذات العلاقة بمهام المؤسسة؛ مما يتيح لهم فرصة التعلم والتدريب.

وتعمل مؤسسة النقد على تطوير أنظمة الموارد البشرية ولوائحها باستمرار من خلال اتباع حزمة من الإجراءات، من أبرزها:

- تحديث لائحة الموارد البشرية، ووضع معايير عامة لاستقطاب الكفاءات من الموظفين.
- وضع حوافز متنوعة لرفع مستوى إنتاجية العمل.
- إصدار وثائق عن سلوكيات العمل في المؤسسة، مثل: وثيقة أخلاقيات العمل، وتكوين لجنة تواصل لاستقبال شكاوى الموظفين وتحقيق مبدأ العدالة لهم.
- توفير فرص التوظيف توفيراً عادلاً وشفافاً، من خلال التقديم الآلي عن طريق موقع المؤسسة الإلكتروني الذي يحتوي على كل الشروط المطلوبة من المتقدم أو المتقدمة للعمل في المؤسسة.
- دعم تدريب موظفيها داخل المملكة وخارجها، مما أسهم في توطين الوظائف وسعودتها بنحوٍ سريع.
- استقطاب عدد من الكفاءات النسائية في مجالات عدة للعمل في إدارات المؤسسة المختلفة.
- تشجيع توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع سياسات مناسبة لهم.

3-5-1 برنامج الاقتصاديين السعوديين

أطلقت المؤسسة في عام 1998م «برنامج الاقتصاديين السعوديين» لاستقطاب المتميزين من الشباب السعودي المؤهلين تأهيلاً جامعيّاً في تخصصات مختلفة، وتدريبهم على رأس العمل في المؤسسة من خلال البرنامج تمهيداً لابتعاثهم للخارج للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في تخصص الاقتصاد من الجامعات المرموقة، ومن ثم العودة إلى المؤسسة للعمل في مجال الدراسات والأبحاث الاقتصادية. وقد التحق بالبرنامج منذ إنشائه نحو 208 سعوديين.

3-5-2 تطوير الكفايات في الإدارة العامة للشئون القانونية

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (713) تاريخ 30 من ذي القعدة 1438هـ الذي نص على تطوير الإدارات القانونية في الجهات الحكومية، ودعمها بالكفايات المؤهلة في

المجال الشرعي والنظامي، ووضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها؛ قامت الإدارة العامة للشئون القانونية خلال عام 2018م بعدد من المبادرات لتطوير الكفايات في المجال النظامي، منها وضع خطة لتطوير الإدارة تضمنت اعتماد خطة للتوظيف واستقطاب الكفايات القانونية المؤهلة، وترشيح عدد من الموظفين لبرامج الابتعاث المباشر، وتضمنت جهود الإدارة ما يلي:

1. برامج التوظيف واستقطاب الكفايات: خلال عام 2018م، وظفت الإدارة (8) موظفين يحملون درجة الماجستير في القانون أو ما يعادلها، و(7) موظفين يحملون درجة البكالوريوس في القانون.
2. تم ابتعاث موظفين من موظفي الإدارة لإكمال دراسة مرحلة الدكتوراه، وموظف لدراسة مرحلة الماجستير.
3. إتاحة التدريب المتخصص لموظفي الإدارة، بالإضافة إلى حضور ورش العمل المتخصصة التي تنظمها البنوك المركزية والمنظمات الدولية.

3-6: أنشطة المسؤولية الاجتماعية الأخرى

- أطلقت المؤسسة بالتعاون مع وزارة التعليم فعاليات الحملة التوعوية الخاصة بالتعريف بفئات الإصدار السادس من العملة المعدنية «#اعرف_قيمتها» عن طريق تنظيم معارض داخل عدد من مدارس البنين والبنات على مستوى مناطق المملكة، وقد هدفت الحملة إلى رفع مستوى الوعي لدى الطلاب بقيمة العملة المعدنية بجميع فئاتها، والحثّ على استخدامها في التعاملات اليومية، والحرص على أخذ الباقي وعدم التفريط فيه، وذلك بغرض تشجيع ثقافة الادخار لدى النشء. كذلك استهدفت حملة «اعرف قيمتها» الجمهور العام من خلال تواجد ممثلي الحملة في الأسواق والمحافل العامة والمناسبات الموسمية والسياحية في الكثير من مناطق المملكة.
- شاركت المؤسسة في المهرجان الوطني للتراث والثقافة «الجنادرية 33» عبر جناح مستقل عرضت فيه تاريخ تطور العملات الورقية والمعدنية المتداولة في الجزيرة العربية على مر العصور حتى النقد المتداول حاليّاً في العهد السعودي، وشمل الجناح أيضاً أنشطة توعوية في مجال التخطيط المالي والادخار والمدفوعات المالية والتعريف بدور إدارة حماية العملاء في المؤسسة.
- وقع معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ومعالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية اتفاقية تأسيس مركز التميز للتوحد وتشغيله وذلك بقيمة 286 مليون ريال، حيث تبنت المؤسسة بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مبادرة البنوك السعودية لدعم مركز التميز للتوحد الذي سيصبح مركزاً رئيساً ومرجعاً متخصصاً لجميع مراكز التوحد الخاصة في المملكة، وتعميم تجربته، والمساعدة في نقل المعرفة وتدريب الكوادر العاملة في تلك المراكز وتأهيلها. وقد بادرت جميع المصارف المحلية دون استثناء إلى تقديم الدعم اللازم لتأسيس هذا المركز وتشغيله لمدة خمس سنوات.
- نظمت المؤسسة بالتعاون مع جمعية أُسَر التوحد الخيرية محاضرة توعوية عن اضطراب طيف التوحد وكيفية التعامل معه تحت عنوان «لِنرتقيَ مَعَهم»، وذلك في مقرها الرئيس بالرياض، والتقى معالي المحافظ عدداً من أبناء الجمعية.
- نظمت المؤسسة في مقرها الرئيس بالرياض بالتعاون مع وزارة الصحة، فعالية توعوية عن طرق الكشف عن مرض السكري والوقاية منه وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي للسكري الذي يوافق 18 نوفمبر من كل عام. وشملت الفعالية تخصيص وزارة الصحة أربعة مواقع للكشف المبكر عن مرض السكري والضغط والسمنة، وموقعين آخرين تضمنا معرضين لتوعية جميع الموظفين بأعراض مرض السكري، وكيفية الوقاية منه، وكيفية عناية المصاب بجسده.
- أطلقت المؤسسة بالتعاون والتنسيق مع جمعية نقاء لمكافحة التدخين معرضاً للتوعية بأضرار آفة التدخين في مقرها الرئيس بالرياض، وصاحب المعرض محاضرات توعوية ألقاها عدد من المتخصصين في

الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين.

- أطلقت المؤسسة مبادرتين في شهر رمضان من عام 1439هـ، وهما:
  - زيارة المرضى وكبار السن.
  - القسائم الشرائية وبطاقات الاتصال لأصحاب الدخول المتدنية من متعاقدي المؤسسة.
- نظمت المؤسسة بالتعاون مع وزارة الحرس الوطني حملة للتبرع بالدم استهدفت موظفيها، وتأتي هذه الحملة في إطار تعزيز دور مؤسسة النقد وموظفيها تجاه المجتمع وتماشياً مع الدور الإنساني والمسؤولية الاجتماعية في مدِّ يد العون والمساعدة للمرضى والمحتاجين والمستشفيات التي تحتاج إلى الكثير من وحدات الدم. وقد شهدت الحملة إقبالاً متزايداً من موظفي المؤسسة وموظفاتها، مما جعل المؤسسة تمدد الحملة لأكثر من أسبوع لتحقيق رغبات الموظفين الذين أقبلوا على التبرع ترسيخاً لهذه الأهداف الإنسانية والاجتماعية النبيلة، حيث بلغ عدد المتبرعين أكثر من 240 متبرعاً ومتبرعةً، ويعد هذا النشاط ضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية الذي يتكرر سنوياً.

4- المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

سجلت أصول المؤسسة تراجعاً في نهاية عام 2018م عمّا كان عليه في نهاية العام السابق، فقد انخفض إجمالي أصول المؤسسة بنسبة 0.2 في المئة (3.8 مليار ريال) ليبلغ 1.9 تريليون ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 8.3 في المئة (173.2 مليار ريال) في عام 2017م. ومثّلت حيازات الأصول الأجنبية القدر الأكبر من إجمالي أصول المؤسسة، التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً خلال العام. ولا يزال توزيع حيازات المؤسسة من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي انخفضت بنسبة 3.3 في المئة (40.6 مليار ريال) في عام 2018م، مقابل انخفاض نسبته 8.8 في المئة (120.5 مليار ريال) في عام 2017م. من جهة أخرى، ارتفعت ودائع المؤسسة لدى المصارف العاملة خارج المملكة بنسبة 7.3 في المئة (27.6 مليار ريال) في عام 2018م، مقابل انخفاض نسبته 5.8 في المئة (23.2 مليار ريال) في عام 2017م. وارتفع غطاء العملة بنسبة 6.2 في المئة ليبلغ 243.4 مليار ريال في عام 2018م، مقارنة بانخفاض نسبته 2.3 في المئة في العام السابق (229.2 مليار ريال) (الجدول رقم 12-1).

أمّا في ما يخص جانب المطلوبات في المركز المالي للمؤسسة، فقد مثّلت ودائع واحتياطيات الحكومة في عام 2018م نسبة 29.6 في المئة من إجمالي المطلوبات، مقارنة بما نسبته 33.7 في المئة في العام السابق. وارتفع حساب جاري الحكومة بنسبة 39.5 في المئة (20.6 مليار ريال) ليبلغ 72.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 41.4 في المئة في العام السابق. في المقابل، انخفض الاحتياطي العام للدولة في عام 2018م بنسبة 16.9 في المئة (99.7 مليار ريال) ليبلغ 489.5 مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 8.1 في المئة (52.3 مليار ريال) في العام السابق. من جانب آخر، ارتفعت ودائع الصناديق والهيئات الحكومية بنسبة 32.3 في المئة (28.5 مليار ريال) لتبلغ 116.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 42.8 في المئة (66.2 مليار ريال) في العام السابق. أما أذونات المؤسسة واتفاقيات إعادة الشراء، فقد انخفضت بنسبة 16.2 في المئة (22.5 مليار ريال) لتبلغ 116.3 مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 15.8 في المئة (26 مليار ريال) في العام السابق.

جدول رقم 12-1: المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (نهاية السنة)

(مليون ريال)

	2014	2015	2016	2017	2018
أولاً : الموجودات					
نقد أجنبي وذهب	216,132	237,212	234,505	229,188	243,449
نقد في الصندوق	35,240	39,300	34,516	25,831	32,584
ورق نقد سعودي	35,228	39,289	34,505	25,811	32,561
نقود معدنية	12	11	11	20	22
ودائع لدى البنوك بالخارج	510,972	552,360	401,144	377,966	405,572
استثمارات في أوراق مالية بالخارج	1,998,580	1,505,023	1,365,189	1,244,669	1,204,035
موجودات متنوعة أخرى	31,185	39,487	41,517	26,009	14,224
الإجمالي	**2,792,109**	**2,373,382**	**2,076,871**	**1,903,663**	**1,899,864**
ثانياً : المطلوبات					
العملة المصدرة	216,132	237,212	234,505	229,188	243,449
في التداول	180,892	197,912	199,989	203,357	210,865
لدى المؤسسة	35,240	39,300	34,516	25,831	32,584
ودائع واحتياطي الحكومة	1,378,948	1,023,304	730,580	641,378	562,367
جاري الحكومة	53,051	71,005	89,134	52,192	72,832
الاحتياطي العام للدولة	1,325,897	952,299	641,446	589,185	489,535
ودائع صناديق وهيئات حكومية	182,270	142,074	154,514	88,346	116,852
الودائع النظامية للمؤسسات المالية	92,558	98,117	97,839	97,534	99,943
ودائع لجهات أجنبية بالمحلية	9,695	11,213	18,490	18,469	17,190
اذونات مؤسسة النقد واتفاقيات إعادة الشراء	427,815	182,947	164,755	138,786	116,326
مطلوبات متنوعة أخرى	484,692	678,515	676,187	689,962	743,738
الإجمالي	**2,792,109**	**2,373,382**	**2,076,871**	**1,903,663**	**1,899,864**

13

القوائم المالية

لمؤسسة النقد العربي السعودي

السادة/ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي **الموقرون**

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي «المؤسسة»، التي تشمل قوائم المركز المالي لقسم الإصدار، وقسم الأعمال المصرفية، وقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة، والحسابات النظامية كما في 30 يونيو 2018م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية التي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة للمؤسسة كما في وللسنة المنتهية في 30 يونيو 2018م قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لأسس الإعداد الموضحة في إيضاح (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في « قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية» في تقريرنا. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المؤسسة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات.

لفت انتباه - أساس المحاسبة

نود لفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية والذي يوضح أساس المحاسبة. تم إعداد القوائم المالية للمؤسسة لأغراض التقرير المالي للمؤسسة بناءً على السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة. وبناءً على ذلك قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لأغراض أخرى. إن رأينا غير متحفظ بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لأساس الإعداد الموضح في إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، وعن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ. عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب ما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية للإدارة في تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو عندما لا يكون هناك خيار آخر ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المؤسسة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المعقول توقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال أعمال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المؤسسة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

إرنست ويونغ
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 2732
الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني – ترخيص رقم 366

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 8282
الرياض 11482
المملكة العربية السعودية

بدر إبراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم 471

20 جمادى الآخرة 1440هـ
(25 فبراير 2019م)

مؤسسة النقـــد العربي السعودي | قائمة المركز المالي

كما في 30 يونيه 2018م | الموجودات

(مليون ريال)

	2018/6/30م	2017/6/30م
قسم الإصدار		
غطاء العملة المصدرة:		
ذهب (إيضاح 2/هـ)	1,624	1,624
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	255,023	247,672
	256,647	**249,296**
قسم الأعمـــال المصرفية		
نقد في الصندوق :		
أوراق نقـــد	30,705	25,885
عملات معدنية	16	17
	30,721	**25,902**
ودائع لدى بنوك محلية	13,250	25,250
ودائع لدى البنوك في الخارج	425,798	354,786
استثمارات في الخارج	1,207,826	1,268,708
موجودات متنوعة أخرى	2,415	2,210
	1,680,010	**1,676,856**
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
ودائع لدى البنوك في الخارج	62,285	86,960
استثمارات في الخارج	173,882	222,005
استثمارات محلية	33,381	64,570
ودائع لدى قسم الأعمال المصرفية	1,855	579
ودائع لدى البنوك المحلية	1,200	700
	272,603	**374,814**
حسابات نظامية		
شيكات برسم التحصيل وأخرى	61,0	0.4

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي | قائمة المركز المالي

كما في 30 يونيه 2018م | المطلوبات

(مليون ريال)

	2018/6/30م	2017/6/30م
قسم الإصدار		
أوراق نقد مصدرة		
في التداول	225,459	223,025
في قسم الأعمال المصرفية	30,706	25,885
	256,165	**248,910**
عملات معدنية مصدرة		
في التداول	466	369
في قسم الأعمال المصرفية	16	17
	482	386
	256,647	**249,296**
قسم الأعمـــال المصرفية		
ودائع الحكومة	610,138	663,432
ودائع لجهات أجنبية	18,501	18,449
ودائع مصالح وهيئات حكومية	106,131	110,300
ودائع البنوك وشركات التأمين	98,862	98,715
مطلوبات للحكومة	30,871	29,734
مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات	815,507	756,226
	1,680,010	**1,676,856**
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
الهيئات والمؤسسات المستقلة	272,603	374,814
حسابات نظامية		
التزامات مقابل شيكات برسم التحصيل وأخرى	61.0	0.4

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي | قائمة الإيرادات والمصروفات

للسنة المنتهية في 30 يونيه 2018م

(مليون ريال)

	2018/6/30م	2017/6/30م
الإيـــــرادات	4,998	5,217
المصروفـــات		
عمومية وإدارية	2,180	1,793
اكتتاب المؤسسة في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح ٤)	39	40
	2,219	**1,833**
فائض مرحّل لإحتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع	2,779	3,384
	4,998	**5,217**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 30 يونيه 2018م

(1) طبيعة أعمال المؤسسة وطريقة عرض القوائم المالية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي «المؤسسة» بالعمل كمصرف لحكومة المملكة العربية السعودية، بحكم نظامها وتحتفظ بحسابات الحكومة.

يتم عرض القوائم المالية للمؤسسة وفقاً لكل من الأنشطة التالية:

قسم الإصدار:

إن النشاط الرئيسي لقسم الإصدار هو سك العملات المعدنية وطبع الأوراق النقدية الوطنية (الريال السعودي)، ودعم استقرار النقد السعودي وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات حكومية وأخرى وتقوم باستثمار تلك الودائع لحسابهم. يتم تسجيل كلٍّ من الودائع والقيمة الدفترية للاستثمارات في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية. يتم تسجيل دخل الاستثمارات كجزء من حسابات مصالح وهيئات حكومية وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات ومؤسسات مستقلة وتقوم باستثمار تلك الودائع لحسابهم. يتم تسجيل كلٍّ من الودائع والقيمة الدفترية للاستثمارات في قائمة المركز المالي لقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة. يتم تسجيل دخل الاستثمارات كجزء من حساباتهم وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمبينة أدناه والتي تتفق مع تلك السياسات المتبعة في السنوات السابقة.

ب - الأساس المحاسبي:

تتبع المؤسسة الأساس النقدي في تسجيل عملياتها، باستثناء استهلاك الأصول الثابتة وتسجيل مستحقات معينة للموظفين.

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

ج - الاستثمارات:

تسجل الاستثمارات بالتكلفة وفي نهاية العام تقيّم الحقائب المدارة بعملات مختلفة بنفس العملة الأساسية التي قامت المؤسسة بالاستثمار بها وفقاً لسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل (القاعدة التاريخية)، وتقيد الفروقات الناتجة عن انخفاض السعر في حساب فروقات تقييم الاستثمار ويتم تسجيل الأرباح أو الخسائر عند استلامها / دفعها لحساب الجهة المستفيدة وفقاً للسياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

د - العملات الأجنبية:

تحوّل المؤسسة أرصدتها وعملياتها بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف الدفترية المثبتة المعتمدة من قبل محافظ المؤسسة بتاريخ 7 يوليو 1986م (الموافق 29 شوال1406هـ) والتعديل اللاحق لسعر اليورو الذي اعتمدته الإدارة بتاريخ 25 إبريل 1999م (الموافق 9 محرم 1420هـ).

هـ - الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:

يتم تقويم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0.20751 جرام وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم 38 بتاريخ 13 رجب 1393هـ (الموافق 12 أغسطس 1973م).

و - الأثاث والمعدات والسيارات:

يتم تسجيل الأثاث والمعدات والسيارات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية. يتم استهلاك تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المقدر لتلك الموجودات.

ز - الأراضي والمباني:

تظهر الأراضي بالتكلفة وتظهر المباني بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. ويتم استهلاك تكلفة المباني بطريقة القسط الثابت بواقع 5% سنوياً. يتم إدراج الأراضي والمباني في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

ح - الإيرادات والمصروفات:

تحصل المؤسسة على رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها وذلك لتغطية نفقاتها بموجب المادة (الثانية) من نظام المؤسسة. وتقوم المؤسسة بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع.

(3) فترة القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية عن الفترة من 1 يوليو 2017م إلى 30 يونيو 2018م (الموافق 7 شوال 1438هـ إلى 16 شوال 1439هـ).

(4) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد لموظفي المؤسسة طبقاً للمادة (الثالثة عشرة) من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /41 بتاريخ 29 رجب 1393هـ (الموافق 28 أغسطس 1973م).

رقم التصنيف
ردمد: ISSN: 1319 - 1845

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx

WWW.SAMA.GOV.SA